www.kotobarabia.com

لغة

# مصابيح المغاني في حروف المعاني

ابن نور الدين

www.kotobarabia.com

# مصابيح المغاني

## في حروف المعاني

**للإمام محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب**
**الموزعي أبو عبد الله المعروف بابن نور الدين**

قرأه وضبطه
د/ يحيى مراد

## طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الورقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

# فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

**ترجمة المؤلف** .................................................. ٣
**مقدمة المؤلف** .................................................. ٥
**باب الهمزة وما أوله الهمزة**.............................................. ٦
فصل.................................................................. ٨
فصل (أجل)........................................................... ١٤
فصل إذ، وإذ ما وإذن ............................................. ١٥
فصل إذ ما ........................................................... ١٧
فصل إذا ............................................................ ١٧
فصل إذن ............................................................ ٢٠
فصل (أل) ........................................................... ٢٢
فرق بين علم الجنس واسم الجنس ................................. ٢٤
فصل ألاَ (بالفتح والتخفيف)........................................ ٢٦
فصل ألا (بالفتح والتشديد)......................................... ٢٧
فصل إلى (بالكسر)................................................... ٢٨
فصل إلا (بالكسر والتشديد)......................................... ٣٠
فصل أم بالفتح والتسكين............................................ ٤٠
فصل أما (المفتوحة المشددة) ....................................... ٤٥
فصل إما (المكسورة المشددة) ...................................... ٤٧
فصل (أو)............................................................ ٥١
فصل (إن وأن المشددتين المكسورة والمفتوحة، وأنْ وإنْ الخفيفتين

المكسورة والمفتوحة) .......... ٥٨
مسألة نحوية .......... ٦٣
أنْ المفتوحة (الاسمية والحرفية) .......... ٦٥
فصل (أنى وأين، وأينما)، وأيان) .......... ٧٠
فصل (أي، وإي بالفتح والكسر، والسكون فيهما) .......... ٧١
فصل (أي بالفتح والتشديد) .......... ٧٢
**باب الباب وما أوله الباء .......... ٧٢**
فصل (بعد) .......... ٨١
فصل (بيد) .......... ٨٢
فصل (بل، ولا بل، وبلى، وبله) .......... ٨٣
بل .......... ٨٣
بلى .......... ٨٥
بله .......... ٨٦
فصل (بينا وبينما) .......... ٨٨
**باب التاء وما أوله التاء .......... ٨٨**
**باب ما أوله الثاء .......... ٩٠**
**باب ما أوله الجيم .......... ٩٢**
جرم، لا جرم .......... ٩٢
جير .......... ٩٢
جلل .......... ٩٢
**باب ما أوله الحاء .......... ٩٤**
حتى .......... ٩٤
حاشا .......... ٩٧

حيث ........................................ ٩٩
**باب ما أوله الخاء........................................** ١٠٠
خلا وما خلا ........................................ ١٠٠
**باب ما أوله الذال المعجمة........................................** ١٠١
ذو........................................ ١٠١
ذا ........................................ ١٠٢
ذات ........................................ ١٠٣
ذيت........................................ ١٠٣
**باب ما أوله الراء........................................** ١٠٤
رب ........................................ ١٠٤
**باب السين ما أوله السين ........................................** ١٠٨
السين........................................ ١٠٨
فصل (سوف) ........................................ ١٠٩
فصل (سواء) ........................................ ١١٠
فصل (سيما) ........................................ ١١٢
**باب ما أوله الشين ........................................** ١١٣
شتان ........................................ ١١٣
**باب ما أوله العين ........................................** ١١٤
فصل (عن)........................................ ١١٤
فصل (على)........................................ ١١٨
فصل (عند) ........................................ ١٢٢
فصل (عوض) ........................................ ١٢٣
فصل (علُ، وعلّ)........................................ ١٢٤

فصل (عسى) ........................................ ١٢٦

فصل (عدا) ........................................ ١٢٨

**باب ما أوله الغين ........................................ ١٢٩**

غير ........................................ ١٢٩

**باب ما أوله الفاء ١٣١**

الفاء ........................................ ١٣١

فصل في ........................................ ١٣٧

**باب ما أوله القاف ........................................ ١٣٩**

قد ........................................ ١٣٩

قط ........................................ ١٤١

**باب ما أوله الكاف ........................................ ١٤٣**

الكاف ........................................ ١٤٣

فصل (كاد) ........................................ ١٤٥

فصل (كيف وكيفما) ........................................ ١٤٧

فصل (كل، وكلا، وكلتا) ........................................ ١٤٩

فصل (كم) ........................................ ١٥٤

فصل (كأنْ بالتخفيف، وكأن بفتح الهمزة وتشديد النون) .............. ١٥٦

فصل (كأين) ........................................ ١٥٩

فصل (كي) ........................................ ١٦١

فصل (كذا) ........................................ ١٦٣

فصل (كلا ونقيضها) ........................................ ١٦٤

**باب اللام وما أوله اللام ........................................ ١٦٧**

اللام ........................................ ١٦٧

لام الأمر ........................................ ١٧٢
لام التوكيد........................................ ١٧٤
لام الجحود........................................ ١٧٥
فصل (ليت وليتما)........................................ ١٧٧
فصل (ليس)........................................ ١٧٨
فصل (لعل) ........................................ ١٨٠
فصل (لم، ولّما، ولِم) ........................................ ١٨١
فصل (لو، لولا، لوما)........................................ ١٨٥
فصل (لن) ........................................ ١٩٥
فصل (لكن، ولكن)........................................ ١٩٧
فصل (لدن، ولدا، ولد) ........................................ ١٩٩
فصل (لا، ولات)........................................ ٢٠٠
مسألة........................................ ٢٠٧
**باب ما أوله الميم ........................................ ٢٠٩**
فصل (منذ، ومذ)........................................ ٢٠٩
فصل (مع) ........................................ ٢١١
فصل (مهيم) ........................................ ٢١٣
فصل (مِن بالكسر، ومن ذا بالفتح)........................................ ٢١٣
من ........................................ ٢١٣
من ذا........................................ ٢١٨
فصل (مه، ومهما) ........................................ ٢٢٠
فصل (ما، وماذا) ........................................ ٢٢٢
فصل (متى)........................................ ٢٣١

**باب النون وما أوله النون** .......... ٢٣٢
فصل (نعم ونعم بفتح النون وكسرها) .......... ٢٣٢
**باب الهاء وما أوله الهاء** .......... ٢٣٥
الهاء .......... ٢٣٥
هيت، وهات، هيهات .......... ٢٣٨
فصل (هل) .......... ٢٤٠
فصل (هلُم) .......... ٢٤٣
فصل (هلاّ وهلا بالتخفيف والتشديد) .......... ٢٤٤
فصل (هيا) .......... ٢٤٥
فصل (هو، وهي) .......... ٢٤٦
فصل (ها) .......... ٢٤٨
**باب الواو وما أوله الواو** .......... ٢٥٠
الواو .......... ٢٥٠
ويك .......... ٢٥٧
فصل (وا) .......... ٢٥٨
فصل واها .......... ٢٥٩
**باب الألف اللينة** .......... ٢٦٠
**باب الياء وما أوله الياء** .......... ٢٦٢
الياء .......... ٢٦٢
فصل (يا) .......... ٢٦٢
فصل للنداء والمنادى محذوف واكتفى بحرف النداء .......... ٢٦٣
**فهرس الموضوعات** .......... ٢٦٥

# ترجمة المؤلف

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي نسبةً لقرية موزع، وهي قرية كبيرة من قرى اليمن، على طريق عدن.

كان ابن نور الدين مفسرا فحلاً، وله تفسير (تيسير البيان لمعرفة أحكام القرآن)، ذكره الزركلي في الأعلام[١]، وفرغ من تأليفه سنة ٨٠٨ هـ.

كما كان عالمًا بالأصول، ويظهر ذلك جليا في كتابه (مصابيح المغاني)، الذي نقدم له، وذكر السخاوي في ترجمته، أنه كان من المتصوفة الزهاد، جرت له مع صوفية عصره أحوال ظهرت فيها أفضاله[٢].

## وفاته:

ذكر السخاوي أنه مات في حدود العشرين من القرن التاسع، يعني حوالي ٨٢٠هـ تقريبا[٣].

---

((١) الزركلي: الأعلام: ٢٨٧/٦، والبغدادي: هدية العارفين: ١٧٨/٢، بعنوان (تيسير البيان لأحكام القرآن في تفسير الأحكام).

(٢) السخاوي: الضوء اللامع: ٨/ ٢٢٣.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع: ٨/ ٢٢٣.

# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

أما بعد، فإني أحمد الله الكريم حمدا يرتضيه لجلاله، وأشكُره شكْر معترِفٍ بإحسانه وأفضاله، مَن بدأ وإليه نعود، فهو الرحيم الودود. وأسأله أنْ يصلي على عبدِهِ وحبيبه محمدٍ صلاة تليق برحمته، وأن يجزيه عنا أفضل ما جزى نبيا عن أمته، ﷺ وعلى جميع إخوانه من النبيين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أشكر الله الكريم، على فضله الظاهر الجسيم، من بتيسير كتاب (تيسير البيان لمعرفة أحكام القرآن)، الذي هو نظام عِقْدِه، ونسيج وحدِهِ فأسأله أن يتم إنعامه ويقدّر تمامه.

ولما ألهمني الله سبحانه وتعالى لوضعه، وذكرت فيه جملةً نافعةً في معرفة لسان العرب وسعتها وسننها في كلامها وعادتها في بيانها، وتركيب مبانيها، وترتيب معانيها، الذي لا سبيل لأحد إلى معرفة علم القرآن إلا بمعرفته، والاطلاع على حقيقته. رأيت أن أجمع جزءًا لطيفًا في معاني الحروف وأفرده عنه؛ لأجعله عدةً في حياتي، وذُخرا في وفاتي، بلُطفِ الله ورحمته، إنه قريب مجيب.

وذكرت فيه مباحث نفسية، ونفائس لطيفة، فرحم الله الكريم سيدا حليما، وماجدا كريما، وجد صوابا، فصوبه وقرره، وأظهره ويسره، وغلب الحسد وقهره، فعرف الحق وقدره، فقد قِيلَ: ما هو مثلٌ كالمثال، اعرف الرجالَ بالحق، ولا تعرِفِ الحق بالرجال. ولله القائل:

**ما الحازم الشهم مقداما ولا بطلٍ          إنْ لمْ يكُن لِلْهوى بالحق غَلابا**[(١)]

أو وجد خلاف ذلك فبين خللَه وعُرره، ثُم لَم شعثه وستره.

**وأي جوادٍ لا يقـالُ له هـلا**[(٢)]

**وما القولُ إلا مخطئٌ ومصيب**[(٣)]

ولتعلم أني ألفْته في ضيقٍ من الزمان وانقطاع عن المدائن والبلدان، وقلما

---

(١) ذكره ابن هشام في المغني ولم ينسبه لأحد، انظر المغني ج٢، ص٤٩، ط.الحلبي.

(٢) شطر بيت لليلى الأخيلية، وهو في ديوانها، ص١٠٣.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٤٠.

اجتمع عندي في فن من فنون العلمِ كتابان؛ فهذا معذرتي إلى سائر الإخوان، وأسألُ الله الكريم الوهاب أن ينفع به سائر الأصحاب، في الدنيا ودار المآب، إنه على كل شيءٍ قدير.

## باب الهَمزةِ وما أولُـه الهَمزة

وإنما بدأت بالهمزة لشرفها وفضلها على غيرها، فإنها حرف اختصت به العرب في لسانها، وانفردت به في كلامها، أعني في عرض الكلام، مثل: قرأ، وشاء، ولا يكونُ في شيء من اللغات إلا ابتداء، وقال أبو عبيد أيضا: وقد انفرد العرب بالألف واللام اللتينِ للتعريف في أول الكلام، كقولنا: الرجلُ، والفرس، فليستا في شيء من لُغاتِ الأمم غير العرب.

ثم هذه مقدمة في الهمزة وضعتها في كتابي هذا، لينتفع بها ذُو الفَهمِ والتعليم، وإن كانت خارجة عن ما له وضعت هذا الكتاب، ولكني وضعتها لشدة الحاجة إليها، وكثرة النفعِ بها.

ولشرفِ هذا الحرف واختصاصه، فإنه يدخلُ على الأسماء والأفعال كغيره من الحروف، ويختص بالدخول على الحروف، كألفِ القطع التي في أوائل الأدوات نحو: إلى، وإلا، وأم، وأما، وألف الوصل التي تدخل على لام التعريف، وعلى قولهم: ايمن الله في القسم، وتدخلُ على مثلها، كألف الاستفهام الداخلة على ألف الوصل وألف القطع، وألف لام التعريف.

وها أنا أبين ذلك كُله إنْ شاءَ الله تعالى بيانا شافيا كافيا، فأقولُ:

الألف تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

## ألف أصل، وألف قَطع، وألف وصل

**فأما ألف الأصل**: فتكون في الأسماء والأفعال دون الحروف. فالتي في الأسماء هي التي تثبت في الكلمة في حال تصغيرها. وأما التي في الأفعال فهي التي تثبت في تصريف الفعل الماضي والمستقبل، فتكون فاء الفعل كقولك: أكل يأكُلُ، وأمر يأمر، وأذنَ يأذن. فأكل يأكُلُ، وما كان على وزن: (فَعل يفْعلُ)، فالألف بحذاء الفاء.

**وأما ألف القطع**: فتكون في الأسماء والأفعال والحروف، وأما التي في الأسماء فهي التي تقع في أوائل الأسماء كلها إلا في عشرة أسماء، فإن ألفها ألف وصل، وهي:

ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وألف لام التعريف، وألف المصدر سوى مصدر الفعل الرباعي، ومصدر الفعل المهموز أوله نحو: أخذ يأخذُ أخذًا، وأمر يأمر أمرا.

واختلف النحويون في ألف: (ايمن الله) في القسم:

فقال سيبويه -رحمة الله عليه-: هي ألف وصل، واشتقاقه من اليمن.

وقال الفراء: هي ألف قطع، وهي جمع يمين، وإليه ذهب ابن كيسان وابن درستويه -رحمهم الله تعالى-، ولكل حجة، وليس ذكرها من غرضي.

وأما التي في الأفعال، فالتي في الفعل الرباعي، والأمر فيه نحو: أكرم زيد عمرا، وأكرم يا زيد عمرا.

والتي في لفظ المخبر عن نفسه، نحو: أنا أذهب وأركب وأنطلق.

وأما التي في الحروف: فهي التي في أوائل الأدوات نحو: إنْ وأم، وإلى، وأما، وأو.

وقد عِلم بهذا حقيقةُ ألف الوصل، وهي أيضا تكون في الأسماء والأفعال والحروف.

فأما التي في الأسماء ففي عشرة أسماء كما تقدم.

وأما التي في الأفعال: فتكون في فعل الأمر ما خلا الرباعي وتدخل على الماضي من الخماسي والسداسي خاصة دون الثلاثي كقولك: اكتسب، واستخرج.

**وحكم ألف الوصل**: إذا وصلت بها الكلام أسقطتها، وإذا ابتدأت ِبها كسرتها، إلا فعل الأمر إذا كان مضموم الثالث نحو: يدخلُ ويقعد، إذا أمرت منه تقول: اُدخل واُقْعد بالضم.

وإلا الألف الداخلة على الحرف، أو على ما يشبه الحرف، وهي الداخلة على لام التعريف، وعلى ايمن الله في القسم؛ للفرق بين الحرف وما يشبهه، وبين غيره، وهذا الكلام على القول باسميتها، كما هو مذهب الجمهور، وقال الزجاج، والرماِني بحرفيتها.

وحكم ألفِ المصادر من جميع ما تقدم، حكم أفعاِلها.

**فأما ألف القطع**: فإنها قد تكون مرفوعة ومنصوبة ومكسورة ويجب الكسر في المصدر من الرباعي، كقولك: أكرم إكراما كسروا الهمزة منه لئلا يلتبس بالجمع؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على وزن (أفعال) بفتح الهمزة، إلا وهو جمع مثل: أسياف، وأحمال، إلا ثلاثة عشر اسما فإنها ليست بجمع، وقد عدها أهل النحو في كتبهم.

## فصل

تختص الألف من بين سائر الحروف، بدخولها على مثلها من جنسها وذلك كألف الاستفهام، تدخل على ألف الوصل، وعلى ألف القطع وعلى ألف لام التعريف.

فأما إذا دخلت على ألف الوصل، فإنه تسقط ألف الوصل وتثبت ألف الاستفهام مفتوحة كما هي عليه؛ لأنه إنما أتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن، فلما دخلت عليها ألف الاستفهام استغِني بها عنها، نحو: أبن زيدٍ أنت؟.

قال الشاعر:

**فقـالت أبــن قيسٍ ذا وبعض الشيبِ يعجِبها**(١)

فقطع الألف، لأنها ألف استفهام.

وقال ذو الرمة:

**أستحدثّ الركْب عن أشياعِهم خبرا أم راجع القَلْب مِن أطْرابِهِ طرب**(٢)

ومنه قوله ﷻ: **أستكبرت أم كُنت من العالِين** [ص: ٧٥]، **أتخذتم عِند الله عهدا** [البقرة: ٨٠]، **أصطفى البناتِ على البنِين** [الصافات: ١٥٣]، ونحو ذلك.

وأما إذا دخلت على ألف لام التعريف، همزت الأولى ومددت الثانية لا غير، وأشممت الفتحة بلا لين كقولك: آلرجلُ قال هذا.

قال معن بن أوس:

**فوالله ما أدري أآلحب شفه فَسل عليه جِسمه أم تعبدا**(٣)

ومنه قوله ﷻ: **آلله خير أما يشرِكُونَ** [النمل: ٥٩]، **آلذكرين حرم أمِ الأنثيينِ** [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، **آلآنَ وقد عصيت قبلُ** [يونس: ٩١].

وإنما أتوا بمدةٍ هنا، ولم يأتوا ـبها في الداخلة على ألف الوصل؛ لأن ألف لام التعريف مفتوحة، وألف الاستفهام مفتوحة أيضا فلو لم يبدِلُوا منها مدةً في

---

(١) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه: ص١٢١.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص١٣، والأزهية: ٣٤.

(٣) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه: ص ٣٨.

الاستفهام، لالتبس الاستفهام بالخبر.

ولم يحتاجوا أن يبدِلوا من همزة الوصل مدة؛ لأن أصلها الكسر فلما دخلت عليها همزة الاستفهام اكتفى بفتحها فارقًا، ولم يحتج إلى فرق آخر.

وأما إذا دخلت على ألف القطع، فلا تخلوا ألف القطع إما أن تكون مفتوحة أو مضمومة أومكسورة، فإن كانت مفتوحة نظرت، فإن كانت مفتوحة ولا ألف، ففيها ثلاث لُغات:

منهم من يهمزها همزتين مقصورتين.

ومنهم من يدخل ألفًا بين الهمزتين استثقالاً للجمع بينهما.

ومنهم من يهمز همزة واحدة مطولة، وتقدير ذلك أن يدخل بين الهمزتين ألفًا، فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة مد ومنه قوله تعالى: **آنذرتهم** [البقرة: ٦]، **آسلمتم** [آل عمران: ٢٠]، **آرباب متفرقونَ** [يوسف: ٣٩]، ونحوه، وقد قُرئ على هذه الوجوه كلها. قال الأعشى:

**أأن رأت رجلاً أعشى أضربِهِ ... ريب المنون، ودهر متِبلٌ خِبِلُ**(١)

وقال ذو الرمة:

**فَيا ظَبيةَ الوعساءِ** بين **جلاجِلٍ ... وبين النقا آأنت أم أم سالِمِ**(٢)

وقال مزرد أخو الشماخ:

**تطالَلْت فاستشرفته فعرفتــه ... فقُلت له آأنت زيد الأرانِـــم**(٣)

فإنْ كان بعد همزة القطع ألف، همزت واحدة مطولة، ولم تدخل بين الهمزتين ألفًا، ولم تشم الفتحة، وذلك كقولك: آآمنت بفلان، آآثرت فلانا. ومنه قوله سبحانه: **قال فرعون آآمنتم بِهِ** [الأعراف: ١٢٣]، **أآلِهتنا خير أم هو** [الزخرف: ٥٨].

والفرق بين هذا، وبين ما قبله، أن ألف القطع في (آمن) ونحوه أِلف أبدلت

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ص١٣، ط دار الكتب العلمية، بلفظ: ودهر مفند خبل.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص٧٥٠.

(٣) البيت منسوب لمزرد أخي ضرار، كما في الأزهية: ص٣٧.

من فاء الفعل، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهام وألف أفعل ألفًا، كما فعلوا في (أأنذرتهم) ونحوه؛ لاجتمع أربع ألفات، وذلك خروج عن كلام العرب.

وإن كانت مضمومة، ففيها أربع لُغات:

منهم من يهمزها جميعا مقصورتين، كقولك: أأكرِمك، أأعطيك.

ومنهم من يدخل ألفًا فيقول: آأكْرِمك بهمزتين.

ومنهم من يبدل ألف القطع واوا مع قصر الهمزة، ومع مدها أي: يبدل نبرها ويلينها ويشمها حركة الضمة، كما تقدم، ومنه قوله تعالى: **قُلْ أونبئكم بخيرٍ من ذلك** [آل عمران: ١٥]، **آولقي الذكر عليه مِن بيننا** [القمر: ٢٥]، **أونزِلَ عليهِ الذكر** [ص: ٨]، وقد قرئ بالوجوه كلها.

وإن كانت مكسورة، ففيها أربع لغات أيضا:

منهم من يهمزها جميعا همزتين مقصورتين، كقولك: أإنك ذَاهِب.

ومنهم من يقول: آإإنك بهمزتين ومدة بينهما.

ومنهم من يقلب ألف القطع ياء مكسورة، فيترك نبرها ويلينها ويشمها، مع قصر الهمزة ومدها، ومنه قوله تعالى: **أيذا مِتنا** [المؤمنون: ٨٢]، **إينا لمبعوثون** [الإسراء: ٤٩]، وقد قرئ ذلك بالوجوه كلها. وأنشد أبو زيد:

**حزق إذا ما القوم أبدوا فُكاهةً تفكـر آإياه يعنونَ أم قِـردا**(١)

وهذا ما قدر الله سبحانه من تيسير هذه المقدمة النافعة.

وأما المعاني المتعلقة بالهمزة، فأقول: الهمزة موضوعة لمعنيين:

أحدهما: نداء القريب دون البعيد، كقول الشاعر:

**أفاطِـم مهـلاً بعض هـذا التذلل وإن كُنتِ قد أزمعتِ صرمِي فأجمِلي**(٢)

وقد تزاد فيها مدةً فتكون لنداء البعيد، كقولك: آزيد.

الوجه الثاني: الاستفهام الحقيقي، وهي أصل أدوات الاستفهام، ولذلك يستفهم بها عن التصور، الذي هو طلب معرفة ماهية المسئول عنه، نحو: أقائم زيد أم

(١) البيت منسوب لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية: ج٤، ص٣٤٩- ٣٥٠.
(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ص١٢.

عمرو؟.

ويستفهم بها عن التصديق، الذي هو حكم على الماهية، نحو: أزيد قائم؟.

وليس ذلك لغيرها من الأدوات؛ فهل مختصة بالتصديق، نحو: هل قام زيد؟ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور، نحو: من جاءك؟، وما صنعت؟، وكم مالك؟، وأين بيتك؟، ومتى سفرك؟. ولأجل هذه الأصالة، جاز حذفها مع بقاء معناها، إذا دل عليها الخطاب، قال الشاعر:

**لَعمرك ما أدري وإنْ كنت داريا بسبعٍ رمين الجَمـر أم بثمان** [١]

وقال آخر:

**تروح إلى الحَي أم تبتكِر وماذا يضرك أنْ تنتظِر**[٢]

وعليه قراءة ابن محيصن: **سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لَم تنذِرهم** [البقرة: ٦] بحذف الهمزة[٣]، لأن (أم) تدل على الهمزة. وأما إذا لم يدل عليها الخطاب، فلا يجوز حذفها. وقد أنكر على عمر بن ربيعة قوله:

**قالوا تحِبها قُلْت بهرا**[٤]

فإن قيل فقد حذفها امرؤ القيس في قوله:

**أصاح ترى برقًا أريك وميضه**[٥]

فالجواب: أن ألف النداء دلت على همزة الاستفهام.

وقد ترد مع ذلك لمعانٍ أُخر تسعة مناسبة المقام:

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ص٢٦٦.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ص١٥٤.

(٣) هذه قراءة عدها ابن خالويه من القراءات الشاذة، انظر القراءات الشاذة له، ص١٠.

(٤) صدر بيت، وعجزه:

عدد الرمل والحَصى والترابِ

ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص٦٤، ط. دار الكتب العلمية.

(٥) صدر بيت وعجزه:

كلمع اليدين في حبيٍ مكلل

انظر ديوانه: ص٢٤.

**أحدها: التسوية**، وذلك في كل همزة يصح حلول المصدر محلها، كقوله تعالى: **سواء عليهم أأنذرتم أم لم تنذرهم** [البقرة: ٦]، **سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم** [المنافقون: ٦]. وكقول الشاعر:

**ما أبالي أنب بالحـزن تيس   أم لحاني بظهـر غيبٍ لئيم**(١)

**والثاني: الإنكار والتكذيب**، كقوله تعالى: **أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثًا** [الإسراء: ٤٠]، وقوله تعالى: **فاستفتهم ألربك البناتِ ولهم البنون** [الصافات: ١٤٩]، وكقول امرئ القيس:

**أيقتلني والمشرفـي مضاجعي   ومسنونةٌ زرق كأنيابِ أغوال**(٢)

وجعل منه ابن هشام -رحمه الله تعالى-: **أليس اللهُ بكافٍ عبده** [الزمر:٣٦]، وقول الشاعر:

**ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطونَ راحِ**(٣)

ومثله قوله تعالى: **ألست بربكُم** [الأعراف: ١٧٢]، وهذا غفلةٌ منه وسهو، فإن معنى الهمزة في ذلك التقرير، إذ المخاطب بالمدح لا ينكر ذلك في نفسه، ولم يتقدم ما يقتضي النفي لفضلهم حتى ينكره الشاعر ويبطله، وإنما أراد التقرير، وحملهم على الإقرار بما قاله لهم.

وكذا لا منكر لربوبية الله سبحانه، ولا ناف لها حينئذ، ولهذا كان جوابهم: بلى، وإنما حملهم على الإقرار بربوبيته ﷻ.

نعم يحتمل قوله تعالى: **أليس اللهُ بكافٍ عبده** [الزمر: ٣٦]، الإنكار عليهم، فكأنهم لما خوفوه بغير الله ﷻ أنكر عليهم فعلهم ونفاه وأبطله، ولكنه في التقرير أظهر منه في الإنكار والتكذيب.

**الثالث: اللوم والتوبيخ**، كقول الله سبحانه: **أتعبدونَ ما تنحتونَ** [الصافات: ٩٥]، وقوله تعالى: **أتأتـونَ الذُكْرانَ مِن العالمِيـن** [الشعراء: ١٦٥]،

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ص٨٩.

(٢) انظر ديوانه: ص١٢٥، ط دار الكتب العلمية.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ص٨٩.

وكقول العجاج:

**أطـرباً وأنت قنسـري والدهر بالإنسان دواري**[(١)]

أي: وأنت شيخ.

**الرابع: التقرير**، معناه حملك المُخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثُبوته ونفيه، كقول الله سبحانه: **ألست بربكم** [الأعراف: ١٧٢]، وقوله تعالى: **أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى** [القيامة: ٤٠]، وقولُه تعالى: **أليس الله بأحكم الحاكمين** [التين: ٨].

**الخامس: التهكم**، نحو: **أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا** [هود:٨٧].

**السادس: الأمر**، كقوله تعالى: **وقُلْ للذين أوتوا الكِتاب والأميين أأسلمتم** [آل عمران: ٢٠]، أي: أسلموا، ذكره بعضهم.

**السابع: التعجب**، نحو قوله تعالى: **ألم تر إلى ربك كيف مد الظل** [الفرقان: ٤٥].

**الثامن: الاستنكار**، كقوله تعالى: **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لِذِكْر اللهِ وما نزلَ مِن الحق** [الحديد: ١٦].

ووقع لي معنى تاسع، لم أره لأحدٍ، وهو الامتنان كقوله تعالى: **ألم نشرح لك صدرك** [الشرح: ١].

---

(١) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه: ص٣١٠.

## فَصلٌ

## أجلْ

أجل بسكون اللام، حرف جواب مثل: نعم. قال الأخفش: إلا أنه أحسن من نعم في التصديق، ونعم أحسن منه في الاستفهام.

فإذا قال: سوف أذهب قلت: أجلْ، وكان أحسن من نعم. وإذا قال: أتذهب؟ قُلت: نعم، وكان أحسن من أجل. وقيل: تختص أجل بالخبر، وهو اختيار جماعة، منهم الزمخشري وابن مالك.

## فصل

## إذْ، وإذْ ما، وإذًا، وإذَنْ

أما (إذْ) فإنها اسم إما دائما أو غالبا، وسيأتي بيان ذلك قريبا إن شاء الله تعالى.

وحقه أن يكون مضافًا إلى جملة، فتقول: حسبك إذ قام زيد وإذ زيد قائم، وإذْ يقوم زيد، إذا كان بمعنى الماضي كقول الله تعالى: **وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت** [البقرة: ١٢٧]. فإذا لم تضف، نونت. قال أبو ذؤيب:

**نهيتك عن طِلابك أم عمـرو ... بِعاقِبـةٌ وأنت إذٍ صحيـح**(١)

وإذا حذفت بعض الجملة قدرت تمامها، قال الشاعر:

**هل ترجعن ليالٍ قد مضين لنا ... والعيش منقلِب إذْ ذَاك أفْنانا**(٢)

التقدير: والعيش منقلب أفنانا إذ ذاك كذلك. ولها معان ستة:

**الأول**:وهو المشهور يكون بمعنى الزمن الماضي. ولها أربع استعمالات:

- أولها: وهو الغالب عليها، أن يكون ظرفًا بمعنى الحين نحو قوله تعالى: **إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا** [التوبة: ٤٠].

- ثانيها: أن يكون مضافًا إليها اسم زمان نحو: يومئذ، وحينئذ، وقد يحذف المضاف أيضا، قال أبو ذؤيب:

**يغنيك عن طلابك أم عمرو ... بعاقبة وأنت إذ صحيح**(٣)

- ثالثها: أن يكون اسما مفعولاً به، كقوله تعالى: **واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم** [الأعراف: ٨٦]، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في القرآن العزيز أن تكون مفعولاً بها، والتقرير: اذكُر، نحو: **وإذ قال ربك للملائكة** [البقرة: ٣٠]، ولا يجوز أن تكون ظرفًا ليذكر؛ لأنه يقتضي طلب المحال، وهو طلب الذكر في ذلك الزمن الذي قد مضى قبل وجود المخاطبين، والمراد ذكر الوقت نفسه، لا الذكر فيه.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين: ٦٨/١.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني، بلا نسبة: ج١، ص٨٤.

(٣) البيت سبق تخريجه.

- رابعها: أن يكون بدلاً من المفعول به، نحو قوله تعالى: **واذكُر** في **الكتابِ مريم إذ انتبذت** [مريم: ١٥]، ومنع جمهور النحاة الاستعماليين الآخرين، وإنما هي فيهما ظرف لمفعول محذوف تقديره: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، واذكر قصة مريم إذ انتبذت.

المعنى الثاني: واختاره ابن مالك، أن تكون اسما للزمن المستقبل، نحو قول الله تعال: **يومئذ تحدثُ أخبارها** [الزلزلة: ٤]، وقوله تعالى: **وإذْ قالَ** الله **يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس** [المائدة: ١١٦]، والجمهور لا يثبتون هذا المعنى (لإذ)، وينـزلُونَ المستقبل الواجب الوقوع منـزلة الماضي الذي وقَع.

وربما تأول بعضهم ذلك، فقال: قال الله تعالى ذلك لعيسى لَما رفَعه إليه.
واحتج المُثبتونَ بقوله تعالى: **فسوف يعلمونَ إذِ الأغلالُ** في **أعناقِهم** [غافر: ٧١]. فإن يعلمون مستقبل لفظًا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وبقول الشاعر:

**ستندم إذ تأتي عليك رعيلُنا      بأرعن جرار كثيرٍ صواهِلُه**(١)

والجمهور ينـزلونه أيضا على ما تقدم.

الثالث: يكون للتعليل كقوله تعالى: **ولن ينفعكم اليوم إذْ ظلمتم أنكُم** في **العذابِ مشتركُون** [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا. ومثله: **وإذ** لم **يهتدوا بهِ فسيقولونَ هذا إفك قديم** [الأحقاف: ١١]، ومنه قول الشاعر:

**فأصبحـوا قد أعاد الله نعمتهـم      إذْ هم قريش وإذ ما مِثلَهم بشر**(٢)

وهل هذه حرف بمنـزلة لام العلة لبعد تقديرها بالظرف، أو ظرف وإنما استفيد التعليل من قوة الكلام، لا من اللفظ، كما إذا قال: ضربته إذْ أساءَ. فإنه إذا أراد الوقت، اقتضى ظاهر الحال، وقرينة المقال أن الإساءة سبب الضرب، وفي ذلك قولان، والجمهور قائلونَ بظرفيتها ومانعونَ حرفيتها.

الرابع: تكون للمفاجأة، نص عليه سيبويه، وهي الواقعة بعد: (بينا، وبينما)

---

(١) البيت ورد في معجم مقاييس اللغة للأزهري بلا نسبة: ج١، ص٤١١.
(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ج١، ص١٨٥.

ولا يليها إلا الفعل الواجب، تقولُ: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد.

قال الشاعر:

**استقدر الله خيرا وارضين بِهِ فبينما العسر إذْ دارت مياسِير**(١)

وكذلك اختلفوا، هل هي ظرف زمانٍ أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة.

الخامس: تكون زائدة للتوكيد، قاله أبو عبيدة، وابن قتيبة، وحملا عليه آيات من القرآن العزيز كقوله: **وإذ قال ربك للملائكة** [البقرة: ٣٠]، واختار الأصمعي زيادتها بعد (بينا، وبينما).

واستنتج طرحها ومعه ابن الشجري، وأنشد:

**فبينا نحـن نطلُبـه أتانا معلق وفضة وزناد راعِي**(٢)

السادس: تكون للتحقيق بمعنى قد، وقد حمل عليه قوله تعالى: **وإذْ قالت الملائكة** [آل عمران: ١٨]، وما أشبه ذلك، قال ابن هشام: وهذا والذي قبله ليسا بشيء.

## إذْ مـا

وأما (إذ ما)، فإنها أداة شرط وجزاء تجزم فعلين مضارعين، قال العباس بن مرداس:

**إذْ ما أتيت على الرسول فقُـل لهُ حقا عليك إذا اطمأنّ المجلس**

**يا خير من ركِب المطي ومن مشى فَوق الترابِ إذا تعد الأنفُس**(٣)

وهي حرف عند سيبويه، وظرف عند المبرد، والفارسي، وابن السراج.

## إذا

وأما إذا فتأتي على أوجه:

**الأول**: أن تكون اسما للزمن المستقبل، وتختص بالجُمل الفعلية، وإنْ وقع بعدها فعل، فهو مرفوع بفعل مقدر، ومعناه الشرط ويحتاج إلى جواب كباقي أدوات

(١) البيت منسوب لحريث بن جبلة العذري في شرح شواهد المغني: ، ج١، ص٢٤٤.

(٢) البيت لنصيب، وهو في ديوانه: ص١٠٤.

(٣) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في ديوانه: ص٧٢.

الجزاء، ولكنها لا تجزم إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

**واستغنِ ما أغْناك ربكَ بالْغنى      وإذا تصِبك خصاصةٌ فتجمل**(١)

ومن شرطها أن يكون التعليق بها على أمر معلوم مقطوع بوقوعه، كقولك: إذا زالت الشمس. بخلاف (إنْ) فإنها لا يكون التعليق بها إلا في مبهمٍ مشكوكٍ فيه، ولهذا ذكر الله سبحانه في المُتحقق الوقوع (إذا) فقال: **وإذا مسكم الضر في البحر** [الإسراء: ٦٧]، وقال فيما لا يتحقق فيه الوقع إلا بعد شك: **وإذا مسه الشر فذو دعاءٍ عريض** [فصلت: ٥١].

ولأجل هذا ضعفوا التأويل المروي عن إسحاق بن راهويه في قوله ﷺ: «**إن المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة، كان حملُه ووضعه في ساعة واحدة**»(٢). أن معناه: إذا اشتهى الولد، ولكن لا يشتهيه، وسيأتي مزيد بيان في الكلام على (إن).

ولإذا ثلاثة استعمالات:

**أحدها**: أن يكون المأمور به قبل الفعل، تقول: إذا أتيت المسجد فالبس أحسن الثياب. ومنه قوله تعالى: **إذا قُمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم** [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: **فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم** [النحل: ٩٨].

**ثانيها**: أن يكون مع الفعل، نحو قوله: **فإذا حللتم فاصطادوا** [المائدة: ٢]، وقوله تعالى: **وإذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله** [الجمعة:٩].

**الثاني**: أن تكون للمفاجأة فتختص بالجُمل الاسمية إما حرفًا كما قال الأخفش، أو ظرف مكان كما قال المبرد وابن عصفور، واختاره ابن مالك. وإما ظرف زمان كما قال الزجاج والزمخشري، ومعناها الحال كقول الله: ﷻ: **فإذا هي حية تسعى** [طه: ٢٠]، **فإذا هي بيضاء للناظرين** [الأعراف: ١٠٨]، وترتفع بعدها على الابتداء والخبر، كما ورد في القرآن العظيم وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الكسائي النصب، ورواه عن العرب وأنكره سيبويه، والواقعة في مناظرتهما في ذلك مشهورة.

---

(١) البيت منسوب لعبد قيس بن خفاف، وهو في شرح شواهد المغني: ٢٧١/١.

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه باب الزهد: ص٢٩، و أحمد في مسنده: ٩/٢٥.

واختصت الفُجاءة بمصاحبة الفاء من بين حروف العطف لدلالتها على الربط الفوري؛ لأن المفاجأة كالفور، والفاء مختصة بالفور.

**الثالث:** أن تكون جوابا للشرط بمنـزلة الجواب بالفاء والفعل. ويقع بعدها جملة مبتدأة، كقول الله سبحانه: **وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون** [الروم: ٣٦]، وكقوله تعالى: **فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون** [العنكبوت:٦٥]، وقد اجتمعت الشرطية والجزائية في قوله تعالى: ثم **إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون** [الروم: ٢٥]، وفي قوله تعالى: **فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون** [الروم: ٤٨].

**الرابع:** أن تكون اسما للزمن من الماضي (كإذْ) في قول بعضهم واختاره ابن مالك، كقوله تعالى: **ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قُلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا** [التوبة: ٩٢]، وقوله تعالى: **وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها** [الجمعة: ١١]، وقول الشاعر:

**وندمـانٍ يزيد الكأس طِيبا ... سقيت إذا تغورتِ النجوم**(١)

**الخامس:** أن يكون بمعنى الزمن الحاضر، كقوله تعالى: **والليل إذا يغشى** [الليل: ١]، **والنجم إذا هوى** [النجم: ١]، ولا يجوز أن يكون معناها هنا الاستقبال، لأنه يلزم أن تكون ظرفًا لفعل القسم، أي: إذا يغشى الليل أقسم؛ لأنّ القسم إنشاءٌ في الحال لا إخبار عن قسم يأتي، ولأن قسم الله قديم، والتقدير: أقسم بالليل وقت غِشائِه.

**السادس:** أن تكون زائدة، ذكره قوم، وأنشدوا قولَ عبدِ منافٍ بن ربع الهُذَلي:

**حتى إذا أسلكوهم** في **قُتائِدةٍ ... شلاكما تطْرد الجَمالةُ الشردا**(٢)

المعنى: حتى أسلكُوهم. وقال الآخر:

**فإذا وذلك لامهاةَ لِذكـرِه ... والذكْر يعقِب صالِحا بِفسادِ**(٣)

---

(١) البيت للبرج بن مسهر، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ١٢٧٢.

(٢) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين: ٣٨/٢.

(٣) البيت منسوب للأسود بن يعفر، كما في تفسير القرطبي: ج١، ص١٨١.

والمعنى: وذلك. وحملوا قول الله تعالى: **إذا السماءُ انشقت** [الانشقاق: ١]، وحملوا الماضي هنا على تأويل المستقبل، كقوله تعالى: **أتى أمر الله** [النحل: ١]، وقوله تعالى: **اقتربت الساعة** [القمر: ١]، وأنكر قوم زيادتها، وقالوا: التقدير إذا انشقت السماء انشقت. فهو جواب لها. وقول القائل: حتى إذا أسلكوهم[١]، فجوابه: شلا، تقول: حتى إذا أسلكوهم شلهم شلا. وأما البيت الثاني، فالواو مقحمة، والمعنى: فإذا ذلك.

## إذنْ

وأما (إذن) فالكلام في حقيقتها ومعناها. أما حقيقتها، فقيل اسم، وقال الجمهور بحرفيتها. وعلى هذا فقيل إنها مركبة من: (إذْ) و(إنْ). والصحيح أنها بسيطة، وأما حكمها: فالنصب للفعل المضارع، وشرط إعمالها ثلاثة أمور:

أحدها: التصدر في أول الكلام. فإن تأخرت ووقعت حشوا أهملت، كقول الشاعر:

**لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها**[٢]

وأما قول الشاعر:

**لا تتركني فيه شطيـرا إني إذنْ أهلك أو أطيرا**[٣]

فقيل: ضرورة، أو الخبر محذوف، أي إني لا أستطيع ذلك ثم استأنف ما بعده.

**ثانيها**: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان الواقع بعدها فعل الحال، لم يعمل فيه ووجب الرفع، كقولك: إذن تصدق. جوابا لمن قال: إني أحبك؛ لأن الحال لا يعملُ فيها العوامل الناصبة.

**ثالثها**: أن يكون المستقبل متصلاً بها، فإن فصلت بينهما وجب الرفع كقولك: إذن يا عبد الله أُكْرِمك. ويجوز الفصل بالقسم كقول الشاعر:

**إذن والله نرميهـم بحـرب تشيب الطفْلَ مِن قَبل المَشِيبِ**[٤]

---

(١) هذا البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه: ص٣٠٥.

(٣) البيتان أوردهما ابن هشام في المغني: ٢٩/١، وأوضح المسالك: ١٦٦/٤، بلا نسبة.

(٤) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ملحق ديوانه: ص٣٧١.

وروي عن سيبويه عن عيسى بن عمر، أن ناسا من العرب يرفعونَ ما بعدها في الجواب ويوقف عليها بالألفِ تشبيها بالنون. وقيل بالنون كأنْ ولن، روي عن المبرد والمازني. وأما معناها فالجواب والمكافأة على الفعل، قال الشاعر:

**ازجر حمارك لا يرتع بروضتِنا      إذن يرد وقيد العيرِ مكْروب**[(١)]

ويروى: ازجر حمارك لا تنـزع سويته.

ومنه قول النبي ﷺ: «**إني إذن صائم**»[(٢)]. ثم اختلف شراح كلام سيبويه، فقال الشلوبين[(٣)]: معناها الجواب والجزاء في كل موضع، وقال الفارسي: في أكبر المواضع، وقد تتمخض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك، فتقول: إذن أظُنك صادقًا، وهذا لا مجازاة فيه.

---

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي، وهو في الأصمعيات: ص٢٢٨.

(٢) الحديث رواه مسلم في صحيحه: ج٢، ص٨٠٩، والبيهقي في السنن الكبرى: ج٤، ص٢٠٣.

(٣) هو أبو علي عمر بن محمد الأشبيلي المعروف بالشلوبين، وهو من كبار علماء النحو واللغة في الأندلس، توفي في أشبيلية عام ٦٤٥هـ.

## فصل: (أل)

(أل) ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما موصولاً بمعنى الذي، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني: تكون حرف تعريف، وتنقسم إلى: تعريف عهد وتعريف جنس، فأما العهد فقد يكون ذكريا كقول الله سبحانه: **كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً * فعصى فرعون الرسول** [المزمل: ١٥، ١٦]، وقوله سبحانه: **كمشكاة فيها مصباح المصباح** في **زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري** [النور: ٣٥]، ومعيار هذا أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها؛ فهي لبيان متعلق المعهود كقول الله سبحانه: **وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى * فإنّ الجنة هي المأوى** [النازعات:٤٠، ٤١].

وكقولك: ضرب زيد الظهر والبطن. أي: الحاوي له، وضرب ظهره وبطنه. وقد يكون ذهنيا، كقول الله ﷻ: **إذ هما** في **الغار** [التوبة: ٤٠]، وقوله تعالى: **بالوادي المقدس** [النازعات: ١٦]، وقوله تعالى: **إذ يبايعونك** تحت **الشجرة** [الفتح: ١٨].

وكقول الشاعر:

**ولقد أمر على اللئيم يسبني** **فمضيت** ثم **قُلت لا يعنيني**(١)

وهذا يقرب في المعنى من النكرة؛ ولأجل قربه من النكرة قدرت الجملة بعده وصفًا حالاً. وقد يكون حضوريا كقول الله سبحانه: **اليوم أكملت لكم دينكم** [المائدة: ٣].

وأما الجنس: فإن خلفتها كلمة كلّ حقيقة، فهي موضوعة لاستغراق خصائص أفراد الجنس، كقول الله سبحانه: **وخلق الإنسان ضعيفًا** [النساء: ٢٨]. وإن خلفتها مجازا، فهي موضوعة لاستغراق خصائص أفراد الجنس مبالغة نحو: زيد الرجل

---

(١) البيت منسوب لعميرة الحنفي، كما في الحماسة للبحتري: ص ١٢٧.

علما. وإن لم يخلفها في الحالين، فهي موضوعة لتعريف ماهية الجنس كقوله تعالى: **وجعلنا من الماء كل شيء حي** [الأنبياء: ٣٨]. وكقولك: والله لا أتزوج النساء، ولا ألبس الثياب. ولهذا حنثه بواحد منهما.

والفائدة في هذه وإن شاركها الجنس المنكر في تعريف حقيقة الماهية، أن هذه تدلُ على حقيقة الماهية بقيد حضورها في الذهن، بخلاف الجنس المنكر فإنه يدلُ على حقيقة الماهية دلالة مطلقة من غير اعتبار قيد. ومرادنا بكل الخالفة كل الإفرادية لا المجموعية، فإن معنى قوله تعالى: **وخلق الإنسان ضعيفًا** [النساء: ٢٨]، وخلق كل فرد من أفراد الإنسان ضعيفًا لا مجموع الإنسان، وإن كان الضعف صادقًا على المجموع، ولهذا لا يجوز وصف الجنس بلفظ الجمع.

الثالث: أن تكون زائدة، أي غير معرفة، وتنقسم إلى: لازمة، وغير لازمة.

فغير اللازمة: كالألف واللام التي يقصد بها التفخيم ولمح الصفة في الأصل المنقول عنه، وذلك في بعض الأعلام كالحارث والعباس، والضحاك، والحسن، والحسين، وذلك في أسماء مسموعة، ولا يقاس عليها غيرها من الأعلام كمحمد وصالح وعمرو وزيد.

وأما اللازمة: فكالتي في بعض الأسماء المقارنة لوضعها كالشمول والآن، واللات والعزى، أو المقارنة للتعريف بها كالنجم للثريا والمدينة لطيبة الشريفة، والبيت للكعبة المشرفة. وهذه اللام الزائدة، أعني اللازمة وغير اللازمة، هي الداخلة على اسم الله وصفاته -جل جلاله-، وإنما كانت هذه لازمة؛ لأنّ الأعلام مستغنية عن التعريف بالألف واللام، ولما غلبت هذه الأسماء على المسميات مع اقترانها باللاّم دون افتراقها كانت أعلاما معها، ولا تكون أعلاما بدونها، وهي في الحقيقة لام العهدِ، لكن الفرق بين مصحوب هذه اللام ومصحوب لام العهد المتقدم ذكرها، أن هذه مسماها معنى جزئي متعين تعينا مطلقًا، فإذا قلت: زرت البيت، وسافرت إلى المدينة، ورأيت النجم، علم سامعك أنك إنما أردت الكعبة وطيبة والثريا، ولا يفهم أنك أردت غير ذلك إلا إذا كانت ثم قرينة من عهد، فحينئذ يفهم ما عهده منك، وهذا هو السر الموجب للزوم اللام في هذه الأعلام دون تلك.

وفرق ظاهر بين الذي يعرف عن مسماه بلفظه والذي لا يعرف عن مسماه

إلا بلفظه مع غيره، ومن الذي يعرف في أول وهلة والذي يعرف في ثاني وهلة.

فهذا هو الفرق بين علم العهد، ومسمى العهد، ولم أر أحدا سبقني إلى تحقيق هذا، والحمد لله رب العالمين.

## فرق بين علم الجنس واسم الجنس

**فإن قُلت فما الفرق** بين **علم الجنس واسم الجنس**؟

قُلنا: قال الشيخ أبو العباس القرافي: هذا السؤال من نفائس المباحث ومشكلات المطالب، وكان الخُسروشاهي يقرره، ولم أسمعه إلا منه وكان يقول: ما في الديار المصرية من يعرفه؟.

وهو أن الوضع فرع التصور، فإذا استحضر الواضع صورة الأسد ليضع لها لفظًا، فتلك الصورة الكامنة في ذهنه هي جرمة بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد، فإن صورة الأسد واقعة في هذا الزمان، ومثلها يقع في زمان آخر، وفي ذهن شخص آخر، والجميع مشترك في مطلق صورة الأسد، فهذه الصورة جرمه في مطلق صورة الأسد.

فإن وضع لها من حيث خصوصها، فهو علم الجنس، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس. وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل أسد في العالم نسِب. أما إذا أخذناها في الذهن مجردة عن جميع الخصوصيات، فتنطبق على الجميع، فلا جرم بصدق لفظ الأسد وأسامة على كل أسد لوجود المشترك فيها كلها. فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس بخصوص الصورة الذهنية، وانتهى جوابه، هكذا حكاه وقرره أبو العباس، وكأنه ارتضاه، وهو جواب فاسد باطلٌ؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكر من أن الأسماء بحسبِ التصورِ في الذهنِ فإن تصورت ماهية جرمه وسميتها من خصوصِها، كان علم الجنس.

وإن تصورتها كلية مشتركة، كان اسم الجنس للزم في ذلك كل جنس من الأجناس، وكان يجب أن يقال في كل واحد من الرجل والفرس والطير والتمر، والشعير، واللحم.

فهو علم جنس باعتبار خصوص الصورة الذهنية، واسم جنس باعتبار عموم

الصورة الذهنية، ولم يقل بهذا أحد من الفضلاء، ومن ارتكب ذلك وقال به فقد هدم لغة العرب التي نزل بها التنـزيل، ووجب الإعراض عنه؛ لأنّ العرب إنما تريد بالكلام والتسمية فهم السامع معاني المسميات لتتعارف بذلك في مخاطباتِها، فلا تحتاج إلى من يعلمها لُغتها ويفهمها معاني أسمائها، ولو كان الأمر على ما ذكر هذا القائل، لما عرف بعضها خطاب بعض، وكأنه يقول للقائل بأنّ الكلمة موضوعة لمعنى خاص، ولمعنى عام تارة أخرى، ولما جاز أن يعلق بذلك حكما من أحكام لسانها؛ لعدم الوثوق بفهم المعنى.

والجواب الحق أنّ علم الجنس واقع على معنى كلي مشترك كاسم الجنس، لا فرق بينهما في المعنى. ولهذا لقبه أهل العلم باللسان بعلم الجنس؛ وذلك لأن الاسم المعرف لا يخلو إما أن يكون المراد به نفس حقيقة الماهية مجردة من الوحدة والتعدد، فهو اسم الجنس وفي معناه علم الجنس، وإما أن يكون المراد به فردا معينا، فهو المعهود الخارجي، وفي معناه علم خاص كزيدٍ وعمرو. وإما أن يكون المراد به فردا غير معين، فهو المعهود الذهني كقوله:

**ولقد أمر على اللئيم يسبني**(١)

وفي معناه النكرة. وإنما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من جهة الأحكام العربية، فعلم الجنس لا يدخل عليه (أل)، كما لا تدخل على علم الشخص ولا تدخله الإضافة كالعلم أيضا، وإذا اجتمع فيه مع العلمية علة أخرى امتنع من الصرف، كقولك: أسامةُ وثُعالة، وغير ذلك من أحكام الأعلام الشخصية.

فهو يشبه العلم في أحكامه، ويشبه الجنس في معناه.

وقد ذكر هذا كما ذكر أئمة اللسان فقالوا: علم الجنس شائع في جنسه لا يختص به واحد دونَ آخر كالنكرة، ولم يعلقوا معرفة حقيقتهما على التصور الجُزئي والكلي. والله أعلم.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

## فصـــــل

## ألا بالفتح والتخفيف، وألا بالفتح والتشديد، وإلى بالكسر والتخفيف، وإلا بالكسر والتشديد

أما **(ألا)** بفتح الهمزة والتخفيف، فلها خمسةُ معانٍ:

أحدها: التنبيه، فتفيد التحقيق. تقول: ألا إن زيدا خارج. كما تقول: اعلم أن زيدا خارج. فتدخل على كلام مكتفٍ بنفسه، كقولك: ألا يا زيد أقبل. ألا إنّ القوم خارجون. ومنه قوله تعالى: **ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون** [يونس: ٦٢]، **ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون** [هود: ٥].

وقول الشاعر:

**ألا يا زيد والضحاك سيرا ... فقد جاوزتما خمر الطّريق**(١)

الثاني: التوبيخ والإنكار، وهو الغالب عليها

كقول الشاعر:

**ألا ارعِواءٌ لِمن ولّت شبيبته ... وآذنت بِمشيب بعده هرم**(٢)

الثالث: التمني، وهو كثير. كقول الشاعر:

**ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه ... فيرأب ما أثأت يد الغفَلاتِ**(٣)

ومنه عند يونس والأخفش قول الشاعر:

**ألا رجــلاً جزاه اللهُ خيرا ... يدلُ على محصلةٍ تبيت**(٤)

وقالا: إنّ تنوين (رجلاً) للضرورة، كقوله:

**سلام الله يا مطر عليها**(٥)

الرابع: الاستفهام عن النفي، وهو قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه، قال

---

(١) البيت ورد في شرح المفصل غير منسوب لأحد، ج١، ص١٢٩.

(٢) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك دون نسبة، ج٢، ص٢٥.

(٣) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك دون نسبة، ج٢، ص٢٦.

(٤) البيت لعمرو بن قعاس: انظر الكتاب: ج٢، ص٣٥٨.

(٥) شطر بيت للأحوص، وهو في ديوانه، ص١٨٩.

الشاعر:

**ألا اصطبار لسلمى أم لَها جلد إذن ألاقي الّذي لاقاه أمثالِي**(١)

الخامس: العرض والتحضيض، ومعناهما طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث. ويختص هذا القسم بالدخول على الجملة الفعلية، كقوله سبحانه: **ألا تحِبونَ أن يغفر الله لكم** [النور: ٢٢]، **ألا تقاتلـون قوما نكثوا أيمانهم** [التوبة: ١٣]، وفي التحضيض عند الخليل قول الشاعر:

**ألا رجلاً جزاه الله خيرا**

والتقدير: ألا تروني رجلاً هذه صفته، وحذف الفعل لدلالة المعنى عليه. وقدر بعضهم نصب (رجلاً) بفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير: ألا جزى الله رجلاً جزاه خيرا، وضعف هذا بأن القائل إنما قصد طلب هذا الرجل الدالّ، وبتقدير الدعاء يفوت الطلب، ولقائل أن يقول بالدعاء يحصل الطلب لما فيه من الترغيب على تحصيل المطلوب، ورجح قول الخليل على قول يونس والأخفش لخلوه من الضرورة.

## ألا بالفتح والتشديد

وأما (ألاّ) بالفتح والتشديد: فإنها تستعمل على وجهين: مفردة، ومركبة.

فأما المفردة: فهي حرف يختص بالجمل الفعلية كسائر أدوات التحضيض، وقد تبدلُ همزتها هاءً، قال الشاعر:

**ونبئت ليلى أرسلت بشفاعةٍ إلي فَهلا نفس ليلى شفِيعها**(٢)

وأما المركبة: فنحو قوله تعالى: **ألا تعلوا علي** [النمل: ٣١]، وقوله تعالى: **ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك** [الأعراف: ١٢].

وقول الشاعر:

**ولا ألوم البيض ألا تسخرا لما رأين الشمط القفنـدرا**(٣)

وهي مركبة من (أنْ) و(لا) فقد تكون (أنْ) المخففة وقد تكون الناصبة للفعل

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ص٣٩.

(٢) البيت للمجنون، وهو في ديوانه: ص١٥٤.

(٣) البيت لأبي النجم، كما في الخصائص: ج٢، ص٢٨٣.

وقد تكون المفسرة، وقد تكون (لا) الناهية، وقد تكون (لا) النافية، وقد تكون الزائدة.

## إلى بالكسـ ـر

وأما (إلى) بالكسر والتخفيف، فهي حرف من حروف الجر، ومعناها انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، كقوله سبحانه: ﴿ثم **أتموا الصيام إلى الليل**﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله سبحانه: ﴿**سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرامِ إلى المسجد الأقصى**﴾ [الإسراء: ١]، ثم إن دلت قرينة على دخول المعنى دخل، كقولك: قرأت القرآن إلى آخره، وإنْ دلت على خروجِه خرج، كقوله تعالى: ﴿**فنظرةٌ إلى ميسرة**﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وإن لم يدل على شيء، فقيل إن كان من الجنس دخلَ، كقوله تعالى: ﴿**وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين**﴾ [المائدة: ٦].

وقيل بالدخول مطلقًا، وقيل بعدمه مطلقًا، قال ابن هشام: وهو الصحيح؛ لأن الأكثر في الاستعمال عدم الدخول، فيجب الحملُ عليه عند الترددِ.

ثم يأتي لمعانٍ أخر:

أحدها: يكون بمعنى (مع) قاله الكوفيون وجماعة من البصريين، كقولهم: **الزود إلى الزود إبلٌ**(١)، قال امرؤ القيس:

**له كفلٌ كالدعص لبده الندى ... إلى حارِكٍ مِثل الغبيطِ المُذَأبِ**(٢)

وقال آخر:

**شدخت غُرة السوابِق فيهم ... في وجوهٍ إلى اللمامِ الجعادِ**(٣)

ومنه قول الله سبحانه: ﴿**من أنصاري إلى الله**﴾ [الصف: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿**ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم**﴾ [النساء: ٢]، وقوله تعالى: ﴿**وإذا خلوا إلى شياطينهم**﴾ [البقرة: ١٤]، وأول ذلك المانعون بالغاية.

الثاني: التبيين، وهي أن تكون مبينة بفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا

---

(١) يضرب المثل في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير، انظر مجمع الأمثال: ٢٧٧/١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ص٤٧.

(٣) البيت ليزيد بن مفرّغ، وهو في ديوانه ص: ١١٨.

من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى: **قال رب السجن أحب إلي** [يوسف: ٣٣].

الثالث: تكون بمعنى اللام، نحو قوله تعالى: **والأمر إليك** [النمل: ٣٣]، وقيل إن (إلى) هنا لانتهاء الغاية، أي: منتهٍ إليك. ونحو قول الشاعر:

**فالحق ببجلةَ ناسِهِـم وكن معهـم حتى يعيروك مجدا غير موطُودِ**
**واتـرك تراثَ خفَـافٍ إنهم هلكوا وأنت حي إلى رِعلٍ ومطْرودِ**(١)

وخفاف، ورعل، ومطرود بنو أبٍ واحد.

الرابع: أن يكون بمعنى (في) ذكره جماعة في قول النابغة الذبياني:

**فـلا تتركنـي بالوعيدِ كأنني إلى الناس مطليٌ بِهِ القارُ أجرب**(٢)

وقال طرفة:

**وإن يلتق الحـي الجميع تلاقني إلى ذِروةِ البيتِ الكريمِ المُصمدِ**(٣)

أي: في ذروة البيت. وقيل: إنها بمعنى (مع)، أي: مع ذروة البيت.

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه قوله تعالى: **ليجمعنكم إلى يوم القيامة** [النساء: ٨٧].

الخامس: يكون بمعنى (الباء).

ذكره بعضهم، وأنشد قول كُثير:

**ولقد لهوت إلى الكواعِبِ كالدمى بيض الوجـوهِ حدِيثُهن رخِيم**(٤)

أراد: لهوت بكواعِب.

وأنشد قول النابغة أيضا:

**فلا عمرو الذي أثنى عليهِ وما رفَع الحَجيج إلى ألال**(٥)

---

(١) البيتان للشماخ بن ضرار، وهما في ديوانه، ص ١٧٩.
(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٧٣.
(٣) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه، ص٣٠.
(٤) البيت لكثير عزة، كما في الأزهية، ص٢٧، وهو غير في ديوانه.
(٥) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ص١٥١.

أراد: ما رفع الحجيج أصواتهم بألال.

السادس: يكون بمعنى (عِند)، ذكره ابن هشام، وأنشد:

**أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذِكْرُه أشهى إلي من الرحيق السلْسل**(١)

والذي يظهر لي أن معناها في البيت التبيين للفاعل المجرور بها كما في قوله تعالى: **قالَ رب السجن أحب إلي** [يوسف: ٣٣].

ولا يتقيد التبيين بالحب والبغض، ولو استشهد بقول الراعِي كان أجود، قال:

**ثقالٌ إذا راد النساءُ خريدةٌ حصانٌ فقد سادت إلي الغوانيا**(٢)

السابع: تكون زائدة مؤكدة.

أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: **فاجعل أفئدة من الناس توي إليهم** [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو، وأتى بهواهم، ولكن خرجت هذه القراءة على تضمين تهوي بمعنى تميل.

وكذا أثبته أبو عبيدة، وخرج عليه قوله: **وإذ أوحيت إلى الحواريين** [المائدة: ١١١]، وجعلت أوحيت بمعنى أمرت.

## إلا

وأما (إلا) بالكسر والتشديد؛ فإنها تستعمل على وجهين: مفردة، ومركبة. فأما المفردة فهي أم حروف الاستثناء، وتأتي على خمسة أوجه:

### الأول الاستثناء:

وهو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، فقد يكون من موجب كقوله تعالى: **فشربوا منه إلا قليلاً منهم** [البقرة: ٢٤٩]، وقد يكون من منفي كقوله

---

(١) البيت لأبي كثير الهذلي، وهو في ديوان الهذليين، ج٢، ص٨٩.

(٢) البيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، ص٢٨٢.

تعالى: **ما فعلوه إلا قليلٌ منهم** [النساء: ٦٦]، ويكون فيها من المعنى تحقيق ما نفي عن الاسم الذي قبلها. وخالف الحنفية في هذا، وخالف المتأخرونَ منهم في النوعين:

الاستثناء من الإثبات، ومن النفي، وقالوا: الكل سواء في عدم إثبات نقيض المحكوم به بعد إلا.

وصرة المسألة أنا إذا قلنا: قام القوم إلا زيدا، فقد اتفق الفريقان على أن (إلا) مخرجة، وزيدا مخرج، وما قبل (إلا) مخرج منه، غير أنه قد تقدم فعل الإنسان القيام والحكم به.

والقاعدة العقلية أن من خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر فمن خرج من العدم دخل في الوجود، وبالعكس.

واختلفوا في أن زيدا هل هو مخرج من القيام، وهو مذهب الشافعية والمالكية، أو من الحكم به، وهو مذهب الحنفية، فعندنا لما خرج من القيام دخل في عدم القيام، فهو غير قائم، وعندهم خرج من الحكم بالقيام، فدخل في عدم الحكم به، فهو غير محكوم عليه.

قلنا: إنه لو كان كذلك، لم تعد كلمة الإسلام الشهادة؛ لأنه يلزم أن يكون الله -سبحانه- غير محكوم له باستحقاق الإلهية؛ لأنه حينئذ مستثنى من الحكم، فهو غير محكوم له بشيء من الإلهية، وتعالى الله -سبحانه- عن ذلك. ولأنه لو قال عند الحاكم: ليس له عندي إلا مائة. فلم يلزم أن يكون غير معترف، ولا يلزم الحاكم شيئًا؛ لأنه نفي لغير المائة، والمائة غير محكوم عليها. وأجابوا بأن الإلهية إنما تثبت، والمائة إنما لزمت بقرائن الأحوال الدالة على ثبوت ذلك الحكم لذلك المستثنى بها باللفظ لغة بل عرفًا. وربما احتجوا بقوله ﷺ: «**لا صلاة إلا بطهور**»(١)، «**ولا نكاح**

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح: ج١، ص٣٩، وأبو داود في سننه، كتاب النكاح، ج١، ص١٦.

**إلا بولي**»[1] ونحو ذلك.

فقالوا: لو كان الاستثناء من النفي إثباتا، لزم ثبوت الصلاة عند الطهور، وصحة النكاح عند وجود الولي، وهو خلاف الإجماع.

والجواب: أن الاستثناء من الشروط ليس محل النـزاع فإنه يلزم من القضاء بالنفي لأجل عدم الشرط أن تقضي بالوجود لأجل وجوده لما تقرر عند الجميع أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، فلْتتنبه لذلك.

والاستثناء: متصل نحو: قام القوم إلا زيدا.

ومنفصل، نحو: ما في الدار أحد إلا حمارا. وهو مقدر بـ (لكن) عند البصريين، وبـ (سوى) عند الكوفيين، وفي كلا التقديرين معنى المغايرة، لكن رجح البصريون تقديرهم بأن (لكن) حرف، و(سوى) اسم، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقديره بالاسم، وقد ورد به القرآن الكريم واللسان العربي كثيرا، قال الله -سبحانه-: **طه * ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى * إلا تذكرة لمن يخشى** [طه: ١-٣]، وقال تعالى: **فبشرهم بعذاب أليم * إلا الذين آمنوا** [الانشقاق:٢٤، ٢٥]، وقال تعالى: **فلا يظهر على غيبه أحدا * إلا من ارتضى من رسولٍ فإنه يسلك** [الجن: ٢٦، ٢٧].

وقال الشاعر:

**كذب الشباب علي إلا أنني أضربت عن لَذاته فَقَلاني**[2]

والاختيار نصب المستثنى على كل تقدير لانقطاعه من الذي قبله، قال الله تعالى: **ما لهم به من علم إلا اتباع الظن** [النساء: ١٥٧].

وقال الشاعر:

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص١٠٢، وأبو داود في سننه، ج٢، ص٢٢٩.

(٢) البيت ورد في الأزهية غير منسوب، ص ١٧٧.

**وقفت فيها أصيـلانا أسائلها عيت جوابـًا وما بالربع من أحدِ**
**إلا الأواري لأيـًا مـا أبينهـا والنؤى كالحَوض في المظلومة الجلدِ**[1]

وبنو تميم يبدلونه مجازا، فيقولون: ما في الدار أحد إلا حمار.

ولكن ضبطهما - أعني المتصل والمنفصل - مشكل، فإن كثيرا من الفضلاء يعتقدونَ أن المنقطع هو الاستثناء من غير الجنس، وليس كذلك. فإن قوله: **لا يذوقونَ فيها الموت إلا الموتة الأولى** [الدخان: ٥٦]، منقطع، وقوله: **لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أنْ تكون تجارة عن تراضٍ منكم** [النساء: ٢٩]، منقطع، مع أن المحكوم عليه بعد إلا هو عن الأموال التي حكِم عليها قبل إلا.

فينبغي أن يعلَم أن المتصل عبارة عن الحكم على جنس ما حكِم عليه أولاً بنقيض ما حكِم به أولاً، فمتى انخرم قَيد من هذين القيدين، أي الجنس والنقيض، كان منقطعا.

فيكون المنقطع هو الحكم على غير جنس ما حكِم عليه أولاً، أو الحكم بغير نقيض ما حكِم به أولاً.

وعلى هذا يكون الاستثناء في الآيتين منقطعا للحكم فيهما بغير النقيض فإن نقيض: **لا يذوقونَ فيها الموت** [الدخان: ٥٦]، يذوقونَ فيها الموت، ولم يحكَم به، وإنما حكم بالذوق في الدنيا لا في الآخرة.

ونقيض: **لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** [النساء: ٢٩]، كلوها بالباطل، ولم يحكم به، فافهم ذلك.

واختلف أهلُ العلم بالأصول في المنقطع، هل هو استثناء على سبيل الحقيقة، أو على سبيل المجاز على مذهبين. وفي الاستثناء مسائل:

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني، وهما في ديوانه، ص١٤.

الأول: يجوز أن يتقدم الاستثناء على المستثنى منه.

قال الكميت:

**ومالـي إلا آل أحمـد شيعـةً ومالي إلا مشعب الحقّ مشعب**[١]

الثانية: يجوز استثناء الأقل من الأكثر، والكثير مما هو أقل منه، ويجوز استثناء الأكثر، كقول الله -عز وجل-: **إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين** [الحجر: ٤٢]، فالغاوون أكثر بدليل قوله تعالى: **ولقد صدق عليهم إبليس ظنه** [سبأ: ٢٠]، مع قوله تعالى: **ولا تجد أكثرهم شاكرين** [الأعراف: ١٧].

وقال قوم لا يجوز استثناء الأكثر، ثم اختلف هؤلاء في المساوي فجوزه قوم، ومنعه آخرون. وهو قول مالك، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وقول البصريين.

وأبعد قوم فقالوا: لا يجوز استثناء عقد تام، وإنما يجوز الكسر؛ فلا يجوز عشرة إلا واحدا، بل إلا بنصف واحد أو كسر من كسوره، وكذلك لا يجوز ما به إلا عشرة. والألف إلا مائة؛ لأن نسبة الواحد إلى العشرة كنسبة العشرة إلى المائة، وكنسبة المائة إلى الألف. وزعموا أنه لم يقع في الكتاب والسنة إلا مذهبهم، قال الله تعالى: **فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما** [العنكبوت: ١٤].

وقال النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحدا**»[٢]. والصحيح الأول.

الثالث: إذا تعقب الاستثناء جملاً، فإن منع الدليل من رجوعه إلى الجمل الأخيرة، رجع إلى الجملة الأولى، كقوله تعالى: **وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً** [النساء: ٨٣].

---

(١) البيت للكميت بن زيد، وهو في ديوانه: ص١٧.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الدعوات، ومسلم في كتاب الذكر.

وذلك لأن من أصابهم فضل الله ورحمته لا يتبعونَ الشيطان، لا كلّهم ولا بعضهم المردود إليهم الأمر المصور بالاستنباط لا يخرج منهم أحد عن علمه فيتعين رجوعه إلى الإذاعة.

وقد قيل إن الاستثناء راجع إلى الجملة الوسطى، وهي المردود إليهم، وكقوله تعالى: **فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** [هود:٨١] على قراءة النصب.

وإن دل الدليل على عوده إلى الجميع رجع كقول الله سبحانه: **كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم** إلى قوله: **إلا الذين آمنوا بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم** [آل عمران: ٨٦-٨٩].

وإن دل الدليل على قصره على الجملة الأولى، قصر عليها كقوله تعالى: **فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** [هود: ٨١]، على قراءة الرفع.

وتكون على هذه القراءة قد خرجت معهم ثم رجعت فهلكت، نقله بعض المصنفين عن المفسرين، وأنكر أبو عبيد الرفع على البدل من (أحدٍ) لما فيه من إباحة الالتفات لها، وذلك لا يجوز، ولا يتضح البدل إلا إذا رفعت (يلتفت) على النفي، ولم يقرأ به أحد.

وقال المبرد: مجاز هذه القراءة أن المُراد بالنهي المُخاطب، وإن كان اللفظُ لغيره، فالنهي للوط -عليه السلام- أي: لا تدعهم يلتفتونَ إلا امرأتك، وذلك كقوله: لا يقم أحد إلا زيد. معناه: انههم عن القيام إلا زيدا. والأجود أن يقال: إن الاستثناء منقطع؛ لأن (لا) معناه: النهي لا النفي، واستعمال المنقطع أحسن من التأويل. وإن لم يدل الدليل على شيء من ذلك جاز رجوعه إلى الجميع عند الشافعية والمالكية، ويختص بالأخيرة عند الحنفية. وفصل بعضهم فقال: إن تنوعت الجملتان بأن تكون إحداهما خبرا والأخرى أمرا، عاد إلى الأخيرة فقط.

وإن لم تتنوع الجملتان، ولا كان حكم إحداهما داخلاً في الأخرى ولا أضمر اسم إحداهما في الأخرى، فكذلك أيضا، وإلا عاد إلى الكل، واختاره الإمام فخر

الدين، وتوقف القاضي أبو بكر في الجميع وجعل الحكم الدليل، فإن دل على رجوعه إلى الجميع رجع، أو إلى البعض رجع إلى ذلك البعض. وإن لم يدل رجع إلى الأخيرة، ويوقف فيما عدا ذلك.

الرابعة: إذا تكررت (إلا) بعد حرف العطف، أو تلاها اسم مساويا لما قبلها أو أكثر، فهي زائدة للتوكيد، ويعود الاستثناء إلى أصل الكلام، كقولك: له عشرة إلا ثلاثة وإلا اثنين. وقولك: له عشرة إلا ثلاثة وإلا أربعة. هذا في الأكثر: ومثال المساوي: له عشرة إلا ثلاثة وإلا ثلاثة؛ لأن (إلا) تقتضي الضم، وهما متناقضان، فجعل الحكم للعطف. وفي غير ذلك لا تكون زائدة، كقولك: قام القوم إلا زيدا إلا بكرا إلا عمرا.

إنك تكون على حكم الاستثناء، ثم تنظر، فإن كان الاستثناء لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر، فالثاني تابع للأول، فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم، فما بعده داخل، وذلك إذا استثنى من غير موجب. وإن كان المستثنى الأول خارجا، فما بعده خارج وذلك إذا كان استثناء من موجب. وإن كان استثناء بعضه من بعض، كقولك: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا. فقال قوم: الحكم كذلك، ويكون الجميع مستثنى من أصل العدد فالمُقَر به ثلاثة.

وقال البصريون والكسائي، والجمهور: كل من الأعداد مستثنى مما قبله، فيكون المقر به سبعة.

وصحح هذا المذهب بحمله على الأقرب، فإن الحمل على الأقرب متعين عند التردد؛ وإلا كان فيه ترجيح للبعيد على القريب؛ ولأن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، ويدلُ له، قوله تعالى: **إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين * إلا امرأته** [الحجر: ٥٩، ٦٠]، فلا يجوز أن تكون مستثناة من المجرمين.

وقيل: المذهبان محتملان، فالمقر به محتمل للثلاثة وللسبعة، واحتج من قال بعوده على أصل الكلام، أن أصل الاستثناء أن يكون عائدا على ما صدر به الكلام، ثم تعوده على الاستثناء عليه، وأما الاستثناء، فقد تعين أنه غير مرادٍ لإخراجه مما كان ظاهره الإرادة، فلو استثنى منه عاد ناقصا، وكلما زاد استثناؤه زاد نقصه لكلامه، بخلاف العود على أصل الكلام ليس فيه إلا نقص واحد فقط.

ولك في معرفة التحصيل على القول الثاني طريقتان:

إحداهما: أن تسقط الأول، وتجري الباقي كالثاني، وتسقط الثالث، وعلى هذا كلما كثرت الاستثناءات.

والثانية: أن تجعل الآخر مما قبله، ثم باقيه مما قبله، وهكذا يعمل إلى الأول.

**والوجه الثاني:** أن تكون (إلا) بمنـزلة (غير) في الوصف بالمغايرة، وخلاف المماثلة، ويتبع ما بعدها ما قبلها في الإعراب كما تجري (غير) إذا أردت بها النعت، فتقول: قام القوم إلا زيد. فيرفع ما بعد (إلا) في الموجب؛ لأنها نعت بمعنى (غير)، كما تقول: قام القوم غير زيدٍ، فيرفع (غير) بعد الموجب إذا أردت بها النعت، لا الاستثناء.

قال عمرو بن معد يكرب قبل إسلامه:

**وكـلُّ أخٍ مفارقـه أخـُوه      لَعمر أبيك إلا الفرقَـدان**(١)

وقال آخر:

**أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ      قليل بها الأصوات إلا بغامها**(٢)

وقال آخر:

**لو كان غيري سليمى الدهر غيره      وقع الحوادثِ إلا الصارم الذكر**(٣)

فقوله: إلا الصارم الذكر، صفة (لغيري). ومنه قوله تعالى: **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** [الأنبياء: ٢٢].

ومن شرطها أن يوصف بها حيث يصح الاستثناء، فتقول: عندي درهم إلا دانق. كما تقول: عندي درهم إلا دانقًا.

وحيث لا يصح بها الاستثناء، لا يجوز. فلا تقل: عندي درهم إلا جيد. كما لا تقل: عندي درهم إلا جيدا.

هكذا قاله جماعات من النحاة، وشرط ابن الحاجب فيها تعدد الاستثناء قد

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في ديوانه: ص١٧٨.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه: ص٦٢.

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص٦٢.

جعل قوله:

**وكل أخٍ مفارقه أخوه**(١)

من الشذوذ.

**الوجه الثالث:** أن تكون عاطفة بمنـزلة الواو في الجمع والتشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، قال الشاعر:

**وأري لها دارا بأغدرةِ السـ ـيدان لم يدرس لُها رسم**

**إلا رمـادا هـامدا دفَعت عنه الرياح خوالد سحم**(٢)

يريد: أرى لها دارا ورمادا.

وجعلوا منه قوله تعالى: **لئلا يكُونَ للناس عليكم حجة إلاّ الذين ظلموا منهم** [البقرة: ١٥٠]، وقوله تعالى: **لا يخاف لدي المرسلون إلاّ من ظلم** ثم **بدلَ حسنا بعد سوءٍ** [النمل: ١٠-١١]، أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأوله الجمهور على الاستثناء المنقطع.

**الوجه الرابع:** أن تكون زائدة.

قاله الأصمعي، وابن جني، واستدلا بقول ذي الرمة:

**حراجِيـج ما تنفَك إلا مناخـةً علي الخَسفِ أو نرمِي بِها بلَدا قَفْرا** (٣)

وزيادته غلط من ذي الرمة، وقيل من الرواة، وأن الرواية (إلاّ) بالتنوين، أي: شخصا.

نعم تكون زائدة، إذا تكررت وتلاها اسم هو بدل كل من كل أو جاءت بعد حرف عطف، وقد وقع الأمران في قولهم:

**مالك مِن شيخِك إلا عملُه إلا رسيمـه وإلا رمـلُه** (٤)

فالرسيم بدل من العمل، وهو ضرب من السير فوق الذّميل، والرملُ عطف

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيتان للمخبل السعدي، وهما في المفضليات: ج١، ص١١١- ١١٢.

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ج١، ص١١٤.

(٤) البيتان أوردهما ابن هشام في أوضح المسالك من غير نسبة، ج٢، ص٢٧٢.

على الرسيم، وهو الهرولة.

**الوجه الخامس:** أن تكون بمعنى (إما).

كقولك: إما أن تكلمني وإلا فاسكت. تقديره: إما أن تكلمني، وإما أن تسكت. ومن تأويل ما ذكرناه وجد معانيها تؤول إلى ستة:

* الإخراج فقط، وتدخل فيه التي بمعنى غير، وإن خالفتها في حكم الإعراب.
* والإخراج مع التحقيق للمنفي في النفي.
* والاستدراك، وهو الاستثناء المنقطع.
* والنهي.
* والتأكيد بالزيادة.
* والشرط.

وأما المركبة، فنحو قول الله تعالى: **إلا تنصروه فقد نصره الله** [التوبة:٤٠]، فهي مركبة من (إنْ) الشرطية، و(لا) النافية، ولهذا يرتب عليها فاء الجزاء.

## فصـــل

أم بالفتح والتسكين، وأما بالفتح والتخفيف، وأما بالفتح والتشديد وإما لي بالكسر والتشديد في الإمالة.

فأما (أم)، فقال قوم: هي حرف عطف، ومعناها الاستفهام كالألف، إلاّ أنها لا تكون في أول الكلام؛ لأن فيها معنى التشريك. وقال قوم: هي (أو) أبدلت الميم من (أو) لتحول إلى معنى زيد إلى معنى أو، وهو قولك في الاستفهام: أزيد قام أم عمرو؟ فالسؤال عن أحدهما لا يعنيه، ولو جئت بأو لسألت عن الفعل لا عن أحدهما. وجواب (أو)، (نعم) أو (لا). فإن أجبت بالتعيين صح؛ لأنه جواب زيادة. وجواب (أم): فلان. والفرق بين وضعيهما، أنّ (أو) يعطف بها بعد (هل)، كقولك: هل زيد في الدار أو عمرو؟.

قال الله تعالى: **هل تحس منهم من أحدٍ أو تسمع لهم ركزا** [مريم: ٩٨]، وقال تعالى: **هل يسمعونكم إذ تدعونَ * أو ينفعونكم أو يضرون** [الشعراء: ٧٢، ٧٣].

وقال زهير:

**ألا ليت شعري هلْ يرى الناس ما أرى    من الأمر أو يبدو لهم ما بدا لِيا**(١)

وقال آخر:

**ألا ليت شِعري هلْ تغيرت الرحى    رحى الحُزن أو أمست بِفَلْجٍ كما هِيا**(٢)

وأما (أم) فلا تأتي إلا بعد الهمزة. كقول الشاعر:

**ما أبالي أنب بالحَزن تيس    أم لَحاِني بظَهر غَيبٍ لَئِيم**(٣)

فإن جاءت بعد (هل) فهي المنقطعة.

وأما همزة التسوية فمختصة بـ (أم)، ولا يجوز أنْ تليها (أو) فلا تقل: سواءٌ عندِي أقام أو قعد. وروي أن محمد بن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: **أو لم**

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه: ص٢٨٤.
(٢) البيت لمالك بن الريب، وهو في ديوانه: ص٤٦.
(٣) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ص٨٩.

**تنذرهم** [البقرة: ٦]. قال ابن هشام وهو من الشذوذ بمكان وعندي أنه ليس كما زعم فإن ابن محيصن لا يهمز (أنذرتهم) ويكون معنى قراءته الخبر، لا الاستفهام، والله أعلم.

والفرق بين معنيهما دقيق لطيف، ولنتبسط في أمثلته قليلاً ليتضح المعنى إن شاء الله تعالى، فنقولُ: إذا سأل سائل: أقام زيد أو عمرو؟ فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم، فاستفهم هل وقع القيام مِن أحدهما أو لا، فالجواب: (نعم) أو (لا).

وإذا كان مكانها (أم) فقد عِلم أن أحدهما قام، لكنه لم يعلم أيهما هو، فاستفهم ليعرف القائم منهما، والجواب أن تقولَ له: زيد أو عمرو. ولا يجوز أن تقول: (نعم) أو (لا). وكذلك إذا قلت: أتقوم أو تقعد؟ فالجواب أن تقول: (نعم) أو (لا). فإن جئت بـ (أم)، فالجواب أنْ تقولَ: أقوم أو أقعد. فإن قلت: أزيد أفضلُ أم عمرو؟ لم تعطف إلا بـ (أم)؛ لأن المعنى أيهما أفضلُ. ولو جئت بـ (أو) لم يجز؛ لأنه يصير المعنى: أحدهما أفضلُ، وليس ذلك بكلام. ولكنك لو قلت: أزيد أو عمرو أفضل أم بكر، جاز لأن المعنى أحد هذين أفضل أم بكر.

وجواب هذا أن تقول: بكر إن كان هو الأفضل، وتقول: أحدهما، ومثله قول صفية بنت عبد المطلب في ابنها الزبير لما صارع غيره فصرعه:

**كيف رأيت زبـرا**
**أأقطـا أو تمـرا**
**أم صـارما هزبرا**(١)

وليس منه قول الحارث بن حلزة:

**ومـا أدري أغيرهـم تناءٍ ... وطُول العهدِ أم مالٌ أصابوا**(٢)

فعطف العهد على تناءٍ بالواو، وعطف المال بـ (أم)؛ لأنه لم يرد أنْ يجعل طول العهدِ عدِيلاً للنأي، بل جعلهما بمنـزلة شيء واحدٍ، وعادلَ بينه وبين المال.

---

(١) البيت منسوب لصفية بنت عبد المطلب، كما في الأزهية، ص ١٣٦.
(٢) البيت منسوب للحارث بن حلزة، كما في الأزهية، ص ١٣٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٣٦٥/١، وهو غير موجود في ديوانه.

فإن قيل: فقد قال ذو الرمة:

**تقولُ عجوز مدرجِـي متروحـا على بابها من عند أهلي وغاديا**

**أذو زوجةٍ بالمصر أم ذو خصومةٍ أراكَ لها بالبصرةِ العـام ثَاويا؟**

**فقلت لها: هـا إن أهلِـي جِيرةٌ لأكْثِبةِ الدهناءِ جميعـا ومالِيـا**

**وما كُنت مذْ أبصرتِني في خصومة أراجع فِيها يا بنة القوم قاضِيا**(١)

فأجاب بلا. وأم لا يجاب إلا بالتعيين. فالجواب أن (لا) ليست جوابا لسؤالها، بل ردا لما توهمته لا لما تكلمت به، بل أجاب بالتعيين، فقال: إن أهلي جِيرةٌ.. إلى آخر الأبيات.

وهي تأتي على وجهين: متصلة ومنقطعة.

فأما المتصلة فلها معنيان:

أحدهما: التسوية، وهي العاطفة بعد همزة التسوية كقول الله سبحانه: **سواء عليهم أستغفرت لهم أم لَم تستغفِر لهم** [المنافقون: ٦].

وكقول زهير:

**وما أدري وسوف إخالُ أدري أقَـوم آلُ حِصـنٍ أم نِسـاءُ**(٢)

وهذا النوع لا يستحق جوابا لأنه خبر؛ وليس باستفهام.

الثاني: الاستفهام كـ (أي)، كقولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ تريد: أيهما.

وهذا النوع يستحق الجواب؛ لأن الاستفهام طلب. وإنما سميت في هذين النوعين متصلة؛ لاتصال ما بعدها وتسمى أيضا (المعادلة)؛ لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وسميت منقطعة لانقطاعها من ما قبلها، وما بعدها من الكلام قائم بنفسه. ولها ثلاثة معان:

أحدها وهو ملازم لها لا يفارقها: الإضراب وحده كـ (بلْ). قال الفراء: يقولونَ هل كذا قبلنا حق، أم أنت رجل ظالم. يريدونَ: بل أنت. ومنه قول الله

---

(١) هذه الأبيات لذي الرمة، وهي في ديوانه: ج١، ص١٣.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه: ص٧٣.

سبحانه: **قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه** [الرعد: ١٦]، ولا يجوز أن تكون للاستفهام؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ومنه قول الشاعر:

**فليت سليمى في المنامِ ضجيعتي هنالك أم جنةٍ أم جهنم**(١)

إذ لا معنى للاستفهام هنا، وقول الآخر:

**فوالله ما أدري أسلمى تغوّلت أم النوم أم كُلٌّ إليَّ حبيب**(٢)

(أم) الثانية منقطعة، معناها الإضراب والرجوع عن الأول أي: بل كُلٌّ إليّ حبيب. وأما قولُ الأخطل:

**كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غَلَس الظلامِ من الربابِ خيالا**

فيجوز أن تكون منقطعة، ويجوز أن تكون متصلة، والاستفهام مقدر، والتقدير: أكذبت عينك؟.

الثاني: الإضراب مع الاستفهام الإنكاري، كقوله تعالى: **أم له البنات ولكم البنون** [الطور: ٣٩]، تقديره: بل أله البنات ولكم البنون، إذ لو قدر الإضراب المحض لزم المحال.

الثالث: الإضراب مع الاستفهام الحقيقي الطلبي، كقولهم: إنها لأبل أم شاء. التقدير: بل أهي شاء. وكقول علقمة بن عبدة:

**هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلُها إذ نأتك اليوم مصروم**(٣)

التقدير: بل أحبلها مصروم إذ نأتك، ثم أضرب بعد ذلك الإضراب المحض، فقال:

**أم هل كبير بكى لم يقْضِ عبرته إثْرَ الأحبةِ يومِ البين مشكُوم**

وذكر أبو زيد لها وجها آخر، وهو الزيادة، فقال: العرب تزيد (أم)، قال الشاعر، وهو ساعدة بن جؤية:

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه: ص١٥٠١.

(٢) ورد هذا البيت في الأزهية بغير نسبة، ص ١٢٩.

(٣) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه، ص٥٠.

**ياليت شعري ولا منجى من الهَرم    أم هل على العيش بعد الشيبِ من ندمِ**(١)

وقال آخر:

**يا دهر أم ما كان مشي رقصا**

**بل قد تكون مشيتي توقُصا**(٢)

وجعل منه أبو زيد قوله تعالى: **أم أنا خير من هذا الذي هو مهين** [الزخرف: ٩٢]، معناه: أنا خير، و(أم) زائدة.

وكان سيبويه يقول في الآية: **أفلا تبصرونَ** [الزخرف: ٥١]، أم تبصرون ويجعلها متصلة، وكأنه أقام السبب مقام المُسبب؛ لأنهم إذا قالوا: أأنت خير؟ كانوا عنده بصراء. وأجاز بعضهم حذف معطوف (أم) دونها، كما أجازوا حذفه معها، قال الشاعر:

**دعاني إليها القلب إنـي لأمرهِ    سميع فما أدري أرشد طِلابها**(٣)

تقديره: أم غَي، فقال: أفلا تبصرونَ، أم وجعل الوقف هنا وأن التقدير: أم يبصرونَ، ثم يبتدئ القارئ: أنا خير. وأبطل هذا القولُ بأنه لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة (أنا خير) كما ذكر سيبويه.

وقال بعضهم في الآية إنها بمعنى (بل)، وأما قوله - عز وجل-: **أم حسبت أن أصحاب الكهفِ والرقيمِ كانوا من آياتنا عجبا** [الكهف: ٩]، فقيل: معناه أظننت يا محمد هذا عجبا، ومن عجائب ذلك ما هو أعجب من قصة أهل الكهف. وقال آخرونَ: إن (أم) بمعنى ألف الاستفهام، كما تقول أحسبت، وحسبت بمعنى علمت، ويكون الاستفهام في حسبت بمعنى الأمر، كما تقول لمن تخاطبه: أعلمت أن زيدا خرج؛ إني أعلم أن زيدا خرج، قال: فعلى هذا التدريج يكون تأويل الآية: اعلم يا محمد أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا.

ولأم وجه آخر، وهو أن تكون أداة للتعريف في لغة اليمن نحو: (ليس من أمِبر

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج٣، ص١١٢٢.

(٢) هذان البيتان وردا في الأزهية بلا نسبة، ص ١٣٢.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص٤٣.

امصيام في امسفر)[١]. قال الشاعر:

**ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسهم وامسلمه**[٢]

وأما (أما) بالتخفيف والفتح، ففيها لغتان:

يحذفونَ الألف فيقولون: أم والله، وفي كلام قيس بن كُلَيب: أم وسيفي وفرنديه، ورمحِي ونصلِيه، وفَرسِي وأُذنيه، لا يدع الرجلُ قاتلَ أبيه، وهو ينظُر إليه.

وبعضهم يبدل همزتها هاء فيقول: هما والله وهم والله، وقد تحذف همزتها، كقول الشاعر:

**ما ترى الدهر قد أباد معدا وأباد السراة من همدان**[٣]

وتأتي في لسان العرب على وجهين:

* أحدهما: أن تكون حرف استفتاح في أول الكلام بمنزلة (ألا)، وتكسر (إن) بعدها، كما بعد (ألا)، وتكسر قبل القسم.

كقول الشاعر:

**أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر**[٤]

الثاني: أن تكون كلمة تحقيق بمعنى حقًا، أو أحقًا، على خلاف فيه. قال بعضهم: هي بمعنى (حقًا)، تقول: أما إنه قائم، فمعناه: حقًا إنه قائم. قال ابن فارس، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و(ما): اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق، فالمعنى أحقًا. قال ابن هشام: وهذا هو الصواب. وتفتح (أنّ) بعدها، بخلاف الأولى. وزاد بعضهم معنى ثالثًا، وهو أن تكون حرف عرض بمعنى (لولا) فتختص بالفعل، نحو: أما تقوم، أما تقْعد.

قال ابن هشام: وقد تدعي في ذلك أن الهمزة في ذلك هنا للاستفهام التقريري

---

(١) إبدال (ال) التعريف بـ(أم) يعرف في علم اللهجات باسم (الطمطمانية) وهي لهجة حمير وطي والأزد، من قبائل اليمن.

(٢) البيت لبجير بن عنمة الضبي كما في شرح شواهد الشافية، ج٤، ص٤٥١-٤٥٢.

(٣) البيت أورده ابن هشام في المغني بلا نسبة، ج١، ص٧٦.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج ٢، ص ٩٥٧.

مثلها في: **ألم نشرح لك صدرك** [الشرح: ١]، و(ما) نافية.

و(أما) المفتوحة المشددة، فإنها قد تبدل منها (ياء) استثقالاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة:

**رأت رجلاً إيما إذا الشمس عارضت     فتضحى وأما بالعشي فيخصر**[(١)]

وهي على ضربين: مفردة، ومركبة.

فأما المفردة، فإنها كلمة إخبار لابد في جوابها من (فاء)؛ لما فيها من معنى الجزاء، وترفع بعدها الجملة على الابتداء والخبر. ولا تدخل الفاء على خبر الابتداء إلا بعد (أما) أو ما كان فيه معنى الجزاء، كقولك: الذي يقوم فله درهم. وقد تحذف الفاء في الضرورة، قال الشاعر:

**أما القتـالُ لا قِتـالَ لَديكُـم     ولكن سيرا في عِراضِ المواكِبِ**[(٢)]

وقد تحذف في الندور أيضا، كما ورد: «**أما بعد، ما بالُ أقواما يشترطونَ شروطًا ليست في كتاب الله**»[(٣)].

وتدلُ على ثلاثة معان: الشرط، والتفصيل، والتوكيد.

أما الشرطُ: فلملازمة الفاء جوابها.

وأما التفصيلُ: وهو غالب أحوالها كقول الله سبحانه: **فأما الذين آمنوا فيعلمونَ أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولونَ ماذا أراد الله بهذا مثلاً** [البقرة: ٢٦]، وكقوله تعالى: **أما السفينة فكانت لمساكين يعملونَ في البحر** [الكهف: ٧٩]، و **أما الغلام** ، و **أما الجدار** [الكهف: ٨٠-٨٢].

وقد يترك تكرارها استيفاء بذكر أحد القسمين عن الآخر كقوله تعالى: **يا أيها الناس قد جاءَكم برهانٌ من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمةٍ منه وفضل، ويهديهم إليه صراطًا مستقيما** [النساء: ١٧٤-١٧٥]، وأما الذين كفروا بالله فلهم.... كذا وكذا.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، ص٩٤.

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في ديوانه، ص٤٥.

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب البيوع: ٧٣.

وأما التوكيد: فقال ابن هشام: لم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: أما في الكلام تعطيه فضل التوكيد تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهِب.

وزعم أنه مستخرج من كلام سيبويه، وكذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب.

وهذا التفسير يدلُ على فائدتين: بيان كونه توكيدا، وأنه في معنى الشرط. وأما المركبة، فهي التي في نحو قولك: أما أنت منطلقًا انطلقت معك. فإنها مركبة من جزأين: (أنْ) و(ما) أدغمت النون في الميم. قال سيبويه: تقديره: لأن كنت سائرا سرت معك، فحذفت (كان) من اللفظ اختصارا، أو أضمرت فانفصل الضمير فزيدت (ما) عوضا منها، وأنشد سيبويه:

**أبا خراشةَ أما أنت ذا نفَرٍ فإن قومي لم تأكُلهم الضبع**[1]

وهذه المركبة لا تكون بهذا المعنى إلا وهي مفتوحة والفعل واجب الحذف بعدها في قول سيبويه، بخلاف (إما) المكسورة المركبة فإنه لا بد من ذكر الفعل بعدها؛ لأنها شرطية، ولا بد من ذكر الفعل في الجزاء، والمبرد يجوز ذكر الفعل فيقول: أما كنت منطلقًا انطلقت، كما كان قبل (ما)، و(أما) في قوله تعالى: **أما إذا كنتم تعملون** [النمل: ٨٤]، فإنها (أم) المنقطعة أدغمت الميم في مثلها من (ما) الاستفهامية، وليست مما مضى.

وأما (إما) المكسورة المشددة، فإنها تأتي على وجهين: مركبة، وغير مركبة.

أما المركبة: فهي أن تكون مركبة من (إن) التي للجزاء ومن (ما) ويليها نون التوكيد، كقول الله تعالى: **فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم** [الأنفال: ٥٧]، وقوله تعالى: **وإما تخافن من قومٍ خيانةً فانبِذْ إليهم على سواء** [الأنفال: ٥٨]، وقد يأتي الجزاء بغير نون، قال الأعشى:

**إما ترينا حفاةً لا نِعـالَ لَنا إنا كذلك ما نحفَى وننتعِلُ**[2]

---

(١) البيت للعباس بن مرداس، وهو في ديوانه، ص١٢٨.

(٢) انظر ديوان الأعشى الكبير، ص١٣٣.

وأما التي ليست مركبة، فنحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو. وهي حرف عطف عند أكثر النحاة، أعني الثانية، وأما الأولى فغير عاطفة بالاتفاق. وزعم يونس والفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا.

وفيها لغات: الكسر مع التشديد، وهو أشهرها، وقد تفتح همزتها وقد تبدل منها الأولى ياء، قال الأحوص:

**يا ليتما أمنا شالت نعامتنا أيما إلى جنة إيما إلى نار**(١)

فالبيت شاهد على فتح الهمزة، وعلى إبدالها ياء، وشاهد أيضا على تجردها من الواو إن كان الغالب مصاحبتها، فالواو قد تحذف ميمها، قال النمر ابن تولب يصف الوعل:

**فلو كان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الأعصما**

**سقته الرواعِد من صيفٍ وإن من خريف فلن يعدما**(٢)

معناه: سقته الرواعد من مطر الصيف الذي هو قليل، وإما في الخريف فلن يعدم السقي.

وقال الأصمعي: (إن) هنا بمعنى الجزاء، أراد وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري، واختاره المبرد، وقال لأن (إما) تكون مكررة وهذه لم تكرر، وضعف هذا بأنه إنما أراد وصفه بالري على كل حال ولو كان للجزاء لعدم الري الذي قصده الشاعر. وجعلها أبو عبيد زائدة. ويضعفه عندي ما في الفاء من الدلالة على الربط والتعليق وعدم الإلغاء والذي يظهر لي أنها بمعنى (أما) المفتوحة المشددة التي لا تكرار فيها وفيها معنى التوكيد والعموم، فيكون المعنى: ومهما يكن من خريفٍ فلن يعدم الري.

وأما (إما) المكسورة، فليس شيء من معانيها يقتضي الجواب بالفاء، هذا ما ظهر لي، ولعله مراد سيبويه، ولكن لم ينقله النحاة في الكلام على (إما) المكسورة، فلتنظر لذلك، فليس في كتاب سيبويه عندي، فإن كان صوابا فمن الله والحمد لله، وإن

---

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه: ص٢٢١.

(٢) البيتان للنمر بن تولب، وهما في ديوانه، ص٣٨١.

كان خطأ فمني، وأستغفر الله الغفور الرحيم. ولإما المكسورة من المعاني خمسة أقسام:

الأول: الشك، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، إذا لم يعلم الجائي منهما.

الثاني: الإبهام، كقوله تعالى: **وآخرونَ مرجونَ لأمر الله، إما يعذبهم وإما يتوب عليهم** [التوبة: ١٠٦].

الثالث: التخيير، كقوله تعالى: **إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا** [الكهف:٨٦].

الرابع: الإباحة، نحو: تعلم إما فقها وإما نحوا، ونازع في إثبات هذا المعنى (لإما)، مع إثباته (لأو).

الخامس: التفصيل، نحو قول الله سبحانه: **إنا هديناه السبيلَ إما شاكرا وإما كفورا** [الإنسان: ٣]، وأجاز الكوفيونَ كون (إما) هذه هي (إنْ) الشرطية و(ما) الزائدة.

هكذا ذكره ابن هشام عنهم، وكذا ذكر غيره في الآية أنّ الفراء قال: معناه: إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر، يكون للشرط و(ما) زائدة.

وقال غيره من البصريين: إن (إما) هاهنا بمعنى التخيير، أراد هديناه السبيل وخيرناه.

وقد يجوز أن تأتي بـ(إما) غير مكررة، إذا كان في الكلام عوض من تكريرها، تقول: إما أنْ تكلمني وإلا فاسكت. المعنى: إما أن تكلمني، وإما أن تسكت.

قال المثقب العبدي يخاطب عمرو بن هند الملك:

**فإما أن تكون أخـي بصدق      فأعرف ِمنك غثي من سمِيني**

**وإلا فـاطرحني واتخـذني      عـدوًا أتقيـ ـك وتتقيني**[1]

قال الفراء: وقد حذفت العرب (إما) السابقة وهي تعني بها (أو) وأنشد:

**تلم بدارٍ قد تقادم عهدها      وإما بأمواتٍ ألمّ خيالُها**[2]

---

(١) البيتان للمثقب العبدي، وهما في المفضليات، ص٢٩٢.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه، ص١٩٠٢.

أراد: وبأموات. والحاصلُ أنها بمنـزلة (أو) في العمل على خلاف بين النحاة وبمنـزلتها في المعنى اتفاقًا، إلا من وجه، فإن (إما) تبني الكلام من أول الأمر على ما جيء به لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها، وعدم تكرارها قليل.

و(أو) يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تكرر. وأما قولهم: (إما لا) فهو (إنْ) (لآ) و(ما) وصلة، وجعلت مع (ما) كلمة واحدة فأميلت، ولو انفردت (لا) لم يجز فيها الإمالة، وهذه الكلمة لا تكون إلا جوابا لكلام، كأن قائلاً قال: لا أفعلُ هذا، فقالَ الآخر: افعل هذا إما لا، يريد: إن لا تفعل هذا فافعل هذا.

# فصل
# أو

(أو) حرف عطف، وقد مضى جملة من الكلام عليها في باب (أم). وتأتي على وجهين: مفردة ومركبة.

فأما المفردة، فهي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، ولها ثلاثة عشر معنى:

الأول: الشك، نحو قول الله -عز وجل-: **لبثنا يوما أو بعض يوم** [الكهف: ١٩].

الثاني: الإبهام، كقوله -عز وجل-: **وإنا أو إياكم لعلى هدى أو** في **ضلالٍ مبين** [سبأ: ٢٤]، الشاهد في (أو) الأولى، وكقول الشاعر:

**نحـن أو أنتـم الألى أَلِفُـوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقًا**[1]

هكذا صوره ابن هشام وغيره.

وفيه عندي نظر، فإن الإبهام اسم لما أبهمته على المخاطب من فهم المراد كقولك: جاءني زيد أو عمرو، وقد علمت الجائي منهما، وإنما أبهمت عليه لغرض من الأغراض، ولهذا قال أبو العباس القرافي نحو قراءاته بالياء الموحدة وبالياء المثناة؛ لأن المقصود الغرض منه التلبيس على السامع، وإياكم إليه، فالمخاطب فيها المشركونَ وقد فهموا أن مراد الله سبحانه إنا على الهدى، وإنهم في ضلال مبين، ولو كان على الإبهام لكان مستمسكًا لهم وحجة علينا، وذلك باطل، وكذا البيت معناه كمعنى الآية، فلو قيل إن معناها الترجيح كان حسنا ولو مثلوا للإبهام بقوله تعالى: **إلى مائة ألف أو يزيدون** [الصافات: ١٤٧]، لكان متجها، والله أعلم.

الثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو: تزوج هندا أو أختها. ونحو قوله تعالى: **فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسطِ ما تطْعِمونَ أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة** [المائدة: ٨٩]، واجتماع هذه الخصال في الكفارة في حال كونها كفارة ممتنع لم يقل به أحد من أهل العلم.

---

(١) هذا البيت أورده ابن هشام في المغني من غير نسبة، ج١، ص٧٤.

الرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو: تعلم الفقه أو النحو، وجالس العلماء أو الزهاد. وأما قول الله - عز وجل-: **ولا تطع منهم آثمًا أو كفورا** [الإنسان: ٢٤]، فإنها واقعة بعد طلب، وقد قال فيها قوم، هذا تعارض وتقابل بضده، فيتبين المعنى، ويتضح المراد، وذلك إذا قيل: أطع زيدا أو عمرا. فإنما يريد: أطع واحدا منهما. فإذا أطاع أحدهما أو أطاعهما، فقد أطاع واحدا منهما وامتثلَ الأمر.

وكذلك إذا نهيناه وقلنا: لا تطِع زيدا أو عمرا، فقد قلنا: لا تطِع واحدا منهما، فأيهما فعل فقد أطاع واحدا منهما وخالف النهي ولا سبيل له إلى امتثال النهي إلا بتركِ طاعتهما جميعا، حتى لا تطِع واحدا منهما فهي في النهي حظر للجميع، كما أن الإباحة إطلاق للجميع. وتلخيصه أنها تدخل للنهي على ما كان مباحا.

وقال بعضهم: إنّ (أو) في الآية لبيان النوع، أي لا تطع هذا النوع. وقال بعضهم: هي بمعنى (الواو). وقال بعضهم: بمعنى (ولا). وسيأتي ذكر هذه الوجوه إن شاء الله تعالى.

الخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون والأخفش والجرمي، واحتجوا بجملة من الأبيات. قال الشاعر:

**وقـد زعمت ليلى بأني فاجـر لنفسي تقاها أو عليها فُجورها**(١)

وقال آخر:

**وكان سيان ألا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرت السوح**(٢)

يعني: الجدب. وقال النابغة:

**قالت: ألا ليتما هذاه الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد**(٣)

ويقويه أنه يروى: ونصفه فقد. ويقول جرير:

**أثعلبة الفـوارس أو رياحـا عدلت بهم طُهية والخِشابا**(٤)

---

(١) البيت لتوبة بن الحمير، كما في الأزهية، ص ١١٤، والمغني، ج ١، ص٧٥.
(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، كما في شرح أشعار الهذليين، ص ١٢٢.
(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٢٤.
(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٨١٤.

أي: أعدلت هذين بهذين، وهما قبيلتان. وقال متمم بن نويرة:

**فلـو أن البكـاء يـرد شيئًا بكيت علـى بجير أو عِفَـاق**
**على المرأين إذا هلكا جميعـا لشأنهما بشجو واشتيـاق**(١)

وقال ابن أحمر:

**ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيبتني غيابيا**(٢)

يريد: البث شهرين ونصف الثالث؛ لأن لبث نصف الثالث لا يكون إلا بعد شهرين.

السادس: الإضراب كـ (بل)، فعن سيبويه إجازته بشرطين:

أحدهما: تقدم نفي أو نهي. والثاني: إعادة العامل نحو: ما قام زيد أو قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو. نقله عنه ابن عصفور.

وقال الكوفيونَ وأبو علي، وأبو الفتح، وابن برهان: تأتي للإضراب مطلقًا؛ واحتجوا بقول جرير:

**ماذا ترى في عيالٍ قد برمت بهم لم أحص عدتم إلا بعـداد**
**كانوا ثمانين أو زادوا ثـمانيـة لولا رجاؤك قد قتلت أولادي**(٣)

وبقول الآخر:

**بدت مثل قَرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنتِ في العينِ أملَح**(٤)

واختلف في قوله تعالى: **وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون** [الصافات: ١٤٧]، فكان الفراء يقول: بل يزيدون.

فقال بعض البصريين منكرا لهذا: لو وقعت (أو) في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنا نقول: ضربت زيدا لا عمرا على غير الشك، لكن بمعنى (بل)، وهذا غير جائز. وقالوا أيضا: تأتي للإضراب بعد غلط أو نسيان،

---

(١) البيتان لمتمم بن نويرة، وهما في ديوانه، ص١٢٤.
(٢) البيت لابن أحمر، وهو في ديوانه، ص١٧١.
(٣) البيتان لجرير، وهما في ديوانه، ص٧٤٥.
(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه، ص١٨٥.

وهذا منتفٍ عن الله سبحانه.

فإن أتى بعد كلام سبق من غير القائل، فالخطأ إنما لحق كلام الأول، نحو قوله - عز وجل-: **وقالوا اتخذ الرحمن ولدا** [الأنبياء: ٢٦]، فهم أخطأوا في هذا وكفروا به، فقال - عز وجل-: **بل عباد مكرمون** [الأنبياء: ٢٦]؛ ولأجل هذا زعم قوم أن قوله تعالى: **أو يزيدون** على هذا.

قال ابن فارس: وقول الفراء قد تقدمه فيه ناس، وقول من قال (بل) لا تكون إلا بعد غلط أو نسيان خطأ؛ لأن العرب تنشد:

**بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا**(١)

وهذا ليس من المعنيين في شيء، وقال بعض الكوفيين في الآية: (أو) بمعنى الواو، وأنشد:

**ألا فالبثا شهرين ونصف ثالث**

وللبصريين فيها أقوال أخر، قيل للإبهام، وقيل للتخيير أي: إذا رآهم الرائي يختار بين أن يقول: هم ألف، أو يقول: هم أكثر، ونقل عن سيبويه، قال ابن هشام: وفي ثبوته عنه نظر فإنه لا يصح التخيير بين شيئين، الواقع أحدهما. وقيل: هي للشك مصروفًا إلى الرأي، ذكره ابن جني.

وقال قوم: هي لمعنى الإباحة، كأنه قال: إذا قال القائل هم مائة ألف فقد صدق، وإذا قال غيره: بل يزيدونَ على مائة ألف، فقد صدق، نقله ابن فارس.

وهذه الأقوال غير القول بمعنى الواو مقول في كتاب الله تعالى: **وما أمرنا إلا كلمح البصر أو هو أقرب** [النحل: ٧٧]، وفي قوله تعالى: **فهي كالحجارة أو أشد قسوة** [البقرة: ٧٤]، وبعضها أشد قوة، وهذا هو المعنى.

السابع: أعني التفصيل، وبعضهم يسميه التقسيم، وبعضهم يسميه التبعيض، ومنه قول الله تعالى: **وقالوا كونوا هودا أو نصارى تتدوا** [البقرة: ١٣٥]. و **قالوا ساحر أو مجنون** [الذاريات: ٥٢]، أي: وقال بعضهم، وهم اليهود، كونوا هودا، وقال بعضهم وهم النصارى: كونوا نصارى، ولا يجوز أن يراد بهذه التخيير

(١) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه، ص٣٤٨.

إلى جملتهم. لا يجوز اليهودية والنصرانية.

الثامن: ذكره بعض أهل العلم وسماه بيان النوع، وهو قريب مما قبله، أو هو التقسيم، كقول الله تعالى: **وما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وحيا أو مِن وراءِ حِجابٍ أو يرسِلَ رسولاً** [الشورى: ٥١]، ومنه قول الله تعالى: **ولا تطـع منهـم آثمًا أو كفورا** [الإنسان: ٢٤].

التاسع: ذكره جماعة منهم ابن مالك، وهو أن يكون بمعنى (ولا) كقول الشاعر ابن الرعلاء الغساني:

**ما وجد ثَكْلى كما وجدت ولاَ وجـد عجـولٍ أضلها ربع**

**أو وجـد شيخ أضـلّ ناقتـه يوم توافَى الحجيج فاندفعوا**[1]

ومنه قوله تعالى: **ولا تطع منهم آثمًا أو كفورا** [الإنسان: ٢٤]، في قول بعضهم.

العاشر: أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء، وهذه ينصب المضارع بعدها بإضمار (أن) كقولهم: لأقتلنه أو يسلم. والمعنى: إلا أنْ يسلِم.

قال الشاعر زياد الأعجم:

**وكُنت إذا غَمزت قناة قـومٍ كسوت كعوبها أو تستقِيما**[2]

وقال امرؤ القيس:

**فقلت له لا تبكِ عينك إنمـا نحاولُ ملْكًا أو نموت فنعذَرا**[3]

ومنه قوله تعالى: **لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا** [إبراهيم: ١٣].

الحادي عشر: تكون بمعنى الظرفية كإلى وحتى. وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي.

قال الشاعر:

**لأستسهلَن الصعب أو أدرك المُنى فما انقادت الآمالُ إلا لِصابِرِ**[4]

(١) البيتان منسوبان لمالك بن الريب، كما في أمالي القالي، ج ٢، ص١٢٣.

(٢) البيت لزياد الأعجم، وهو في ديوانه، ص١٠١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٦٦.

(٤) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بلا نسبة، ج٤، ص١٧٢.

وقال امرؤ القيس:

**فقُلت له لا تبكِ عينك إنما نحاولُ ملْكًا أو نموت فنعذرا**

الثاني عشر: التقريب. نحو: ما أدري أسلم أو ودع. قاله الحريري وغيره.

الثالث عشر: الشرط. نحو: لأضربنه عاش أو مات. أي: إن عاش بعد الضرب، وإن مات.

قال ابن هشام: والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو)، أما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ثم قال: ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صيغة الأمر التخيير والإباحة ومثلوه بنحو: خذ من مالي درهمًا أو دينارا. وجالس الحسن أو ابن سيرين.

ثم ذكروا أن (أو) تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين. ومن البين لنا وهذا المعنى الثاني عشر، أن (أو) فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد التقريب من ثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد.

قُلت: ومن العجب من يعجبه، فإن الحروف جاءت لمعان في غيرها لا في أنفسها، ولكل شيء منها معان مخصوصة موضوعة لها ولا شك أن معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام وموارد الخطاب، وتركيب الألفاظ.

فإذا رأينا العرب قد استعملوا ذلك في معنى لم يوضع له في بعض التراكيب؛ علمنا أن اللغة قد وردت باستعمال ذلك، وأنه جائز في لسان العرب، وأنهم قد تجوزوا به عن موضوعه. والدليل على ما قلته، صنيعهم الذي تعجب منه، فتارة جعلوا معنى التخيير والإباحة في صيغة الفعل لأجل (أو). وتارة جعلوا (أو) بمعنى التخيير والإباحة، لأجل موارد الخطاب ومقاصد الكلام، كذلك فعلوه في الهمزة، فقالوا: تأتي للاستفهام وللتسوية. ولما تكلموا على (أم) المعادلة نسبوا تلك الإفادة إليها وغير ذلك من تركيبات اللغة.

ونكتة الأمر أن هذه الحروف منها ما هو مختص بمعنى واحد وضع له ومنها ما هو مشترك بين معنيين وثلاثة وأكثر، فتستعمل في ذلك على سبيل الحقيقة، وقد تستعمل في غير المعنى الموضوع له تجوزا كما استعملوا (ثم) في موضع (الواو)

وبالعكس.

لكن لا يجوز أن تستعمل في ذلك المجاز إلا بدليل من اللسان أن العرب قد استعملوا في ذلك المجاز، ولا يجوز أن تستعمل فيما لم يستعمله العرب؛ لأن المعاني غير متناهية، ثم تعرف الحقيقة في ذلك من المجاز بكثرة الاستعمال. وقد استقرأ الأئمة المتقدمون -رضي الله تعالى عنهم- ذلك من استعمال العرب، فوجدوهم وضعوا لبعض الحروف معنى أو معاني واستعملوا لسانهم في ذلك كثيرا، وقد يجدونَ استعمالاً أكثر فتنهض عند بعضهم أن يكونوا وضعا حقيقيا، ولا ينهض عند بعضهم إلى رتبة الحقيقة، وإنما يكون مجازا، كما قالوا في (الواو): هل تقتضي الترتيب أو لاَ.

وقد يجدونَ استعمالاً كثيرا في بعض المعاني، فمنهم من يذهب إلى تأويله ورجوعه إلى معناه الأصلي الحقيقي، ومنهم من يجعله معنى آخر، فيكون الحرف مشتركًا كما فعلوا في (أو) التي بمعنى (الواو) و(إنْ) المكسورة، و(إن) بمعنى (إذ)، وغير ذلك.

وقد يكون الاستعمال قليلاً في ذلك المعنى؛ فيكون مجازا عند بعضهم، وبعضهم تناوله على معناه الأصلي. ولا يجوز استعماله في ذلك المعنى أصلاً لا حقيقة ولا مجازا كما فعلوا في (إنْ) بمعنى (نعم)، ولو كان هذا المختصر يحتمل أكثر من هذا لمثلت شيئًا كثيرا من صيغهم في معاني الحروف ومعاني الأفعال وغيرها، وفي هذا كفاية إن شاء الله تعالى.

وقول ابن هشام: والتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين والأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو)، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها في غاية التحقيق. فليته اقتصر عليه، ولم يعقبه بشيء.

وأما المركبة: فهي الواو المركبة مع همزة الاستفهام كقوله تعالى: **أئنا لمبعوثون * أو آباؤنا الأولون** [الواقعة: ٤٧، ٤٨]، وقوله تعالى: **أو أمن أهلُ القرى** [الأعراف: ٩٨]؛ فإنهم لم يقصدوا باستفهامهم الإنكاري أحد الشيئين، وإنما قصدوا إنكار الجميع، فلما استفهموا (بأو) لم يسبقوا بالواو وقَدموا عليها الهمزة لاستحقاقها التصدر في الكلام، والله أعلم.

## فصل

## إن وأن المشددتين المكسورة والمفتوحة
## وأنْ وإنْ الخفيفتين المكسورة والمفتوحة

فأما (إن) فإنها حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقد تنصبها جميعا في لغة، قال الشاعر:

**إذا اسود جنح الليل فلتأتِ ولتكُن خطاك خِفَافًا، إن حراسنا أسدا**(١)

وفي الحديث: «**إن قعر جهنم سبعين خريفًا**»(٢).

ومنهم من حمله على حذف الخبر، أي تلقاهم أسدا، وحمل القعر على المصدر الذي هو للفعل، لا على الظرف، ونصب سبعين على أنه خبر (كان) المحذوفة، تقديره: إن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين عاما. وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون ضمير شأن محذوفًا، كقول الشاعر:

**إن من يدخل الكنسية يوما يلق فيها جآذرا وظِباءَ**(٣)

ولا يجوز أن تكون (من) اسما لـ (إنّ) فَمن شرط، والشرط له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله. ومنه قوله ﷺ: «**إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المُصورونَ**»(٤).

والأصل إنه من يدخل الكنيسة. إنه من أشد الناس عذابا، أي: الشأن.

وتميم وقيس تبدل همزة المفتوحة عينا، وتقول: أشهد عن محمدا رسول الله. قال ذو الرمة:

**أعن ترسمت مـن خرقَاءَ منزلةً ماءُ الصبابةٍ من عينيك مسجومِ**(٥)

---

(١) البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة كما في شرح شواهد المغني، ص١٢٢، وهو غير موجود في ديوانه.

(٢) الحديث رواه مسلم، ج١، ص١٨٦ باب أدنى أهل الجنة منـزلة فيها.

(٣) البيت للأخطل، وهو في ديوانه، ص٢٧٦.

(٤) الحديث رواه البخاري، ومسلم كلاهما في باب اللباس.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه، ص٥٦٧.

أراد: أن تجعل مكان الهمزة عينا، وتسمى عنعنة تميم. هذا حكمها، وأما معناها فهو التوكيد والتحقيق، حتى قال أبو زكريا الفراء: إنها مقدرة جوابا لقسم متروك استغني بها عنه، والتقدير: والله إن زيدا عالمٌ. وكذلك المفتوحة للتوكيد أيضا. وقد تأتي المكسورة للجواب بمعنى (نعم)، وأنكره أبو عبيدة واحتج المثبتون بقول ابن الزبير -رضي الله تعالى عنهما- لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها. أي: نعم ولعن راكبها. يقول ابن قيس الرقيات:

**بكَرت علي عواذِلــي يلُمنــنــي وألُــومنــه**

**ويقُلْن شيب قــد عــلا ك وقد كَبِرت فَقُلْت: إنه**[(١)]

وتأوله أبو عبيد على معنى الاختصار، أي أنه قد كان كما يقلن، قال: وهذا اختصار من كلام العرب يكتفي منه بالضمير؛ لأنه قد علم معناه. وأما المثبتونَ فيقولون: الهاء هاء السكوت لا هاء الضمير ويرد قولهم: أنه لا تثبت القواعد الكلية مع قيام الاحتمال وهذا أصل، فاعتمد عليه في جميع ما يرد عليك.

نعم يشهد لهم قول الشاعر:

**قالوا: أخفْت فقلت إنّ وخِيفَتي ما إنْ تزالُ منوطَةٌ ِبرجائي**[(٢)]

وقول الآخر:

**قالوا غَدرت فقلت إن وربمــا نالَ العلى وشفَي الغليلَ الغادِر**[(٣)]

وخرج المبرد على هذا المعنى قوله تعالى: **إنْ هذَان لساحران** [طه: ٦٣]، ورد بأن هذه لغة شاذة عند من أثبتها، فلا يجوز أن يخرج عليها القرآن العزيز، وإنما يخرج على الوجه القوي القريب دون الضعيف البعيد. وهذا أيضا أصلٌ نفيس، فاعتمد عليه أيضا في ما يرد، فللمعربين أقوال كثيرة على خلاف الصواب. وقد ترد المفتوحة بمعنى (لعل)، نحو قوله تعالى: **وما يشعِركُم أنها إذا جاءت لا يؤمنون** [الأنعام: ١٠٩]، المعنى: لعلها إذا جاءت؛ بدليل قراءة أُبي - رضي الله تعالى عنه -

---

(١) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهما في ديوانه، ص٦٦.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني بلا نسبة، ج٢، ص٨٨٩.

(٣) البيت ورد بلا نسبة في شرح المفصل، ج٣، ص١٣٠.

وقول الخليل: (ايت السوق أنك تشتري لنا شيئًا) لعلك.

وقال عدي بن زيد:

**أعاذِل مـا يدريـك أنّ منيـتي** إلى **ساعةٍ** في **اليوم أو ضحى الغدِ**(١)

وتزاد عليها (ما) فتفيد المكسورة الحصر والتعيين عند الجمهور من الأصوليين وغيرهم، خلافًا للآمدي، وأبي حيان، قال: ويذكر لذلك وجه لطيف يستند إلى علي بن عيسى الربعي، وهو أنه لما كانت كلمة (إنّ) لتأكيد المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو، ناسب أن تضمر معنى القصر لأنه -ليس إلا- تأكيد على تأكيد. فإن قولك لمن تردد الـيء الواقع بين زيد وعمرو: جاء زيد لا عمرو. وتفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحا، وفي الآخر ضمنا. وسيأتي الكلام على ذلك أيضا في باب (ما).

قال أبو زكريا الفراء، وابن فارس: ولا تكون ابتداء، وإنما تكون ردا لقول متقدم، كقول الله تعالى: **إنما اللهُ إله واحد** [النساء: ١٧١]، وقوله ﷺ: «**إنما الولاء** لمن **أعتق**»(٢). وكذا المفتوحة تفيد الحصر عند الزمخشري؛ لكونها فرع المكسورة ونسبه أبو حيان إلى الشذوذ، قال ابن هشام: وهو محجوج بقوله تعالى: **قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكُم إله واحد** [الأنبياء: ١٠٨]، فإنما الأولى حصرت الموصوف على الصفة.

قال عبد الوهاب السبكي: ولأبي حيان أن يقول المعنى على قول الزمخشري، جميع ما يوحى إلي أن إلهكم -ليس إلا- واحد معلوم.

إن إلهنا واحد وقادر وحي وسميع وبصير، إلى غير ذلك من الصفات التي تثبتها، فيلزم من يدعي الحصر عدم إيجاد غير الوحدانية، وهذا باطل؛ لأنه يوحي إليه أمور أُخر. قال: ولعل الزمخشري إنما ادعى لعدم مبالاته بهذا الإلزام فإنه معتزلي لا يثبت الصفات. انتهى.

---

(١) البيت لعدي بن زيد كما في تفسير القرطبي، ج٧، ص٤٣.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الصلاة، وكتاب البيوع، وأبو داود في سننه، في كتاب الفرائض، والترمذي أيضا.

قلت: ولا يخفى ما في هذا البحث من التكلف والتعسف؛ فإنه وإن أوحي إليه أنه قادر حي سميع بصير، فذلك كله من الوحدانية، والذي أراه أن الكلام إنما سيق لرد الرد عليهم في دعوتهم التشريك فانحصر معنى الذم. والله أعلم.

وأما إن المسكورة الخفيفة، فهي على وجهين:

أحدهما: المخففة من الثقيلة، ومعناها التوكيد كالثقيلة وتستعمل على وجهين: تستعمل عاملة على معنى التثقيل، كقولك: إن زيدا قائم. قال الشاعر:

**كليب إن الناس الذين عهدتهم بجمهور حزوي فالرياض لذي النخل**(١)

روي بنصب الناس. وقرأ بعضهم: **وإن كُلًا لَما ليوفينهم ربك أعمالهم** [هود: ١١١]، وهذا الوجه قليل.

وتستعمل مهملة ويلزم خبرها اللام، ولا يجوز خلوها منها لئلا تلتبس بالنافية، فإنك إن قُلت: إن زيدا قائم وأنت تريد الإيجاب، توهم السامع أنك تريد ما زيد قائم فيأتي باللام للفرق. قال النابغة:

**وإن مالك للمرتجي إن تقعقعت رحى الحربِ أو دارت علي خطوب**(٢)

وقال آخر:

**إن القوم والحي الذي أنا منهم لأهلُ مقامات وشاءٍ وجامل**(٣)

وقال آخر:

**شلت يمينك إنْ قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبةُ المُتعمد**(٤)

وقد ورد من ذلك في كتاب الله -جل جلاله- كثير، كقوله تعالى: **وإنْ كُنت لَمن الساخرين** [الزمر: ٥٦]، و **وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين** [الأعراف: ١٠٢]، **وإن نظُنك لَمِن الكاذبين** [الشعراء: ١٨٦]، و **وإن كدت لتردين** [الصافات: ٥٦]، و **وإنْ كادوا ليفتنونك** [الإسراء: ٧٣].

---

(١) هذا البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص ٤٨.

(٢) هذا البيت منسوب للنابغة في الأزهية، ص٤٧ وهوغير موجود في ديوانه.

(٣) هذا البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص ٤٧.

(٤) هذا البيت منسوب لعاتكة بنت زيد كما في الأغاني، ج ١٨، ص١١.

إلا أن يدل الكلام على الإثبات، فيجوز حذف اللام. قال الشاعر:

**أنا ابن أُباةُ الضيم مِن آل مالكٍ وإنْ مالك كانت كِرام المَعادِن**(١)

أراد: مدح قومه، وبتقدير (ما) نافية فيه يمتنع المدح. وهذه اللام لام التوكيد عند سيبويه وسائر البصريين، وأهل الكوفة يبدلونَ الخفيفة من الثقيلة عملاً ومعنى، ويقدرونها حيث جاءت (ما) نافية، ويقدرون اللام بمعنى (إلا).

والتقدير: وما كنت إلا من الساخرين.

وزعم قوم منهم أبو علي الفارسي أنها ليست لام التوكيد كما قال سيبويه و(لا) بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون، وإنما هي لام جيء بها للفرق بين الإثبات والنفي.

وأما قطرب فإنه يجعل (أن) في جميع ما تقدم بمعنى (قد) ويكون التقدير: قد كنت لمن الساخرين، وقد وجدنا أكثرهم لفاسقين. وسيأتي ذكر مذهبه إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني: الخفيفة، وترد على ستة أوجه:

أحدها: الشرطية، كقوله تعالى: **إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف** [الأنفال: ٣٨]، وتختص بالمستقبل في المعنى، وكذا غيرها من أدوات الشرط فإن وقع فعل ماض كان قولاً بالمستقبل، كقول الله سبحانه حكاية عن عيسى -عليه الصلاة والسلام-: **إن كنت قُلته فقد علمته تعلم ما** في **نفسي** [المائدة: ١١٦]، قال ابن السراج: معناه إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي. فالشرطُ ثبوته في المستقبل.

ومن شرطها: أنها لا تعلق إلا بشيء مشكوك فيه، كقولك: إن أتاك زيد فأكرمه. وإما بالمعلوم فلا يجوز تعليقها به، فلا تقول: إن طلعت الشمس فائتني. وهذا لا يمنع استعمالها في كتاب الله سبحانه؛ فإن القرآن عربي فكل ما يجوز أن تنطق به العرب يجوز في كتاب الله تعالى، وكل ما لا يجوز لو نطقت به العرب، فلا يجوز في كتاب الله تعالى. وخصوص الربوبية لا تدخل تحت اللغات.

الثاني: النافية. كقوله تعالى: **إن الكافرون إلا** في **غرور** [الملك: ٢٠]،

(١) البيت للطرماح وهو في ديوانه، ص٥١٢.

وتستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تدخل (إلا) في الخبر، نحو: إن زيد إلا قائم. و (إن قائم إلا زيد). قال الله تعالى: **إنْ أمهاتم إلا اللائي ولدنهم** [المجادلة: ٢]، وقال تعالى: **إنْ هو إلا نذير مبين** [الأعراف: ١٨٤]، **إن كانت إلا صيحة واحدة** [يس: ٢٩]، وذلك كثير في كتاب الله العزيز.

الوجه الثاني: أن تدخل (لما) بتشديد الميم في الخبر موضع (إلا) وتكون مثلها في المعنى، كقولك: إن زيد لَما قائم. قال الله تعالى: **إن كل نفس لَما عليها حافظ** [الطارق: ٤]، **وإن كُلٌ لَما جميع لدينا محضرون** [يس: ٣٢]، **وإن كُل ذلك لَما متاع الحياة الدنيا** [الزخرف: ٣٥]، وقد قُرئت هذه الآيات بتشديد (لَما) وتخفيفها؛ فمن شدد فعلى الوجه الذي ذكرت، ومن خفّف، فإما جعل (إن) مخففة من الثقيلة و(ما) زائدة. وإما من جعلها نافية واللام بمعنى (إلا) كما قدمناه عن أهل الكوفة.

**مسألة نحوية**

إذا ولي (إن) النافية جملة اسمية مجردة من الاستثناء لم تعمل عند سيبويه والفراء عمل (ما) النافية؛ لأنها حرف نفي دخل على مبتدأ أو خبر فلا تغيره، كما لا تغيره ألف الاستفهام. وكان القياس في (ما) المشبه بها ألا تعمل شيئًا كما هو لغة بني تميم لكن كما أعملَها بعض العرب، وجب اتباعهم فيما سمِع منهم في (ما) ولا يقاس عليها؛ لأن القياس يمنعه. وذهب الكسائي والمبرد إلى جوازه؛ لوجود معنى النفي، ولهم قول الشاعر:

**إن هو مستوليا على أحدٍ ... إلا على حِزبِهِ الملاعين**[1]

وما سمع من أهل العالية: إنْ أحد خيرا من أحدٍ إلا بالعافية)[2]. ومنه قراءة ابن جبير: **إِن الذين تدعونَ من دون الله عبادا أمثالكُم** [الأعراف: ١٩٤].

الوجه الثالث: أن تستعمل بدون ذلك كقوله - عز وجل-: **قُلْ إنْ أدري أقريب ما توعدون** [الجن: ٢٥]. وقوله تعالى: **إن عندكم من سلطان** [يونس: ٦٨]، فهذا وقوله تعالى: **ولقد مكناهم فيما إنْ مكناكم فيه** [الأحقاف: ٢٦]،

(١) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك غير منسوب، ج١، ص٢٩١.
(٢) انظر: جواهر الأدب: ٢٠٦، والجنى الداني: ٢٠٩.

أي: في الذي ما مكناكم فيه.

وقد تكون في جواب القسم، تقول: والله إن فَعلْت، أي: ما فعلت.

الثالث: تكون زائدة للتوكيد. كقول الشاعر:

**فما إن طبنا جبن ولكن ... منايانا ودولةُ آخرينا**(١)

أي: فما عادتنا. وقال النابغة:

**ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه ... إذن فلا رفعت سوطِي إلي يدِي**(٢)

وقال امرؤ القيس:

**حلفت لهـا باللهِ حلْفَـةَ فاجِـرٍ ... لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِي**(٣)

الرابع: تكون بمعنى (قد). ذكره قطرب، نحو قول الله سبحانه: **إن كُنا عن عبادتكم لغافلين** [يونس: ٢٩]، وكقوله تعالى: **فذكر إن نفعت الذكرى** [الأعلى: ١٠]، وأشباهه كما تقدم حكاية ذلك عنه.

الخامس: زعمه الكوفيون أنها تكون للتعليل بمعنى (إذ). كقوله تعالى: **وأنتم الأعلونَ إنْ كُنتم مؤمنين** [آل عمران: ١٣٩]، بمعنى إذ، أو لأنه جل ذكره لم يخبرهم بعلوهم إلا بعد ما كانوا مؤمنين، وقوله ﷺ: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»(٤). ونحو ذلك مما يكون الفعل فيه متحقق الوقوع. وأجاب البصريون بأن ذلك شرط جيء به للتهييج، كما تقول لابنك: (إنْ كُنت ابِني فلا تفْعلْ).

السادس: تكون بمعنى (إما) المكسورة. قال النمر بن تولب:

**فلو كان من حتفه ناجيـا ... لكان هو الصدع الأعصما**

**سقَته الرواعِـد من صيفٍ ... وإن مِن خريفٍ فَلَن يعدما**(٥)

هكذا ذكروه، وقد تقدم في فصل (إما) ما فيه من الاختلاف والإشكال.

---

(١) البيت لفروة بن مسيك، كما في شرح أبيات سيبويه، ج٢، ص١٠٦.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٢٥.

(٣) البيت لامرئ القيس، هو في ديوانه، ص٣٢.

(٤) الحديث رواه مسلم في كتاب الطهارة، وكتاب الجنائز.

(٥) هذا البيت سبق تخريجه.

وبقي عندي معنى سابع فهمته من كلامهم، ولم أجد أحدا ذكره على ما ذكرته وهو: أن يكون معناها التفصيل. كقول دريد بن الصمة:

**لقـد كذبتك عينك فاكذبنها فإنْ جزعا وإنْ إجمال صبر**[١]

أي: إما كان جزعا وإما كان إجمالَ صبر.

ولا يجوز أن تكون للشرط فإنها لو كانت للجزاء لاحتاجت إلى جواب ولا يجوز أن يكون ما قبلها جوابا لها؛ لأن الفاء إذا دخلت على الجزاء تعين أن يكون جوابها متأخرا عنها. وقال ناس: هو على الجزاء، ولكنه محذوف، كأنه قال: إن كان جزعا شقيت به، وإن كان إجمال صبر سعدت به.

وأما المفتوحة فتستعمل على وجهين:

## اسم وحرف

والاسم أيضا على ضربين:

أحدهما: ضمير المتكلم في قول بعضهم: أنْ فعلت، بسكون النون، والأكثرونَ يبنونها على الفتح للفرق بينهما وبين الحرف الناصب ويثبتونَ الألف في حال الوقف لبيان الحركة، فإن وصلت الكلام سقطت الألف إلا في لغة رديئة، كما قال:

**أنا سيف العشيرةِ فاعرفوني جميعا قد تذرَّيت السناما**[٢]

الثاني: ضمير المخاطب في قولك: أنت وأنتِ وأنتما، وأنتن، على قول الجمهور أن الضمير هو الاسم والتاء حرف خطاب.

وأما الحرف فيستعمل أيضا على وجهين: أحدهما: المخففة من الثقيلة، وهي حرف مصدري، ومعناها التوكيد، وتستعمل على وجهين: أحدهما: أن ينصب بها الاسم على من يثقلها، كقولك: علمت أن زيدا قائم. وهذا منعه الكوفيون. وعليهم قول الشاعر:

**فلو أنك في يوم الرجاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق**[٣]

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في ديوانه، ص٦٨.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه، ص١٣٣.

(٣) البيت أورده ابن هشام في المغني بلا نسبة، ج١، ص٣٩.

وقال كعب بن زهير:

**لقد علم الضيف والمُرمِلُونَ إذا اغبر أفْق وهبت شمالا**
**بأنك ربيع وغَيثٌ مري ـع وفدما هناك تكون الثّمالا**(١)

لكنه قليل، حتى قيل إنه مختص بالضرورة، والأجود هو الاستعمال.

الثاني: أن ترفع ما بعدها على الخبر ويضمر اسمها فيها. وهذا وفاق قوله تعالى: **علِم أنْ سيكونُ مِنكُم مرضى** [المزمل: ٢٠].

قال الأعشى:

في **فتية كسيوفِ الهندِ قد علموا أن هالك كُلٌ من يحفَى وينتِعِلُ**(٢)

الثاني: الخفيفة، وترد على سبعة أوجه: أحدها: أن تكون ناصبة للفعل، مؤولة بالمصدر. كقوله تعالى: **وأن تصوموا خير لكم** [البقرة: ١٨٤]، وذلك إذا تقدمها فعل يطلب الاستقبال، كقولك: أريد أن تقوم. وأما إذا تقدمها ما يدلُ على إثبات الحال وتحقيقه، ارتفع الفعلُ بعدها وكانت مخففة من الثقيلة، كقولك: علمت أن تقوم. وتنصب (أن لا تقوم). فإن وقع قبلها الظن وشمله، جاز الرفع والنصب لاحتماله الأمرين واستعماله فيهما. وقد يرتفع الفعل بعدها، كقول الشاعر:

**أن تقرآن على أسماءَ ويحكُما مِني السلام وألا تشعِرا أحدا**(٣)

وعليه قراءة ابن محيصن: **لمن أراد أنْ يُتِم الرضاعة** [البقرة: ٢٣٣]، قال البصريون: إنها (أن) الناصبة للفعل أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية. وهذه معناها الخبر.

الثاني: تكون بمعنى (أي) المفسرة. كقوله تعالى: **وانطلق الملأ منهم أنْ امشوا واصبروا** [ص: ٦]، وقوله تعالى: **ما قُلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكُم** [المائدة: ١١٧]، وقوله تعالى: **وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أنْ طَهرا بيتي** [البقرة: ٢٥]، ولا تأتِ إلا بعد كلام تام؛ لأنها تفسير، ونقل عن

---

(١) البيتان منسوبان لكعب بن زهير و هما ليسا في ديوانه.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٠٩.

(٣) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك، بغير نسبة، ج٤، ص١٥٦.

الكوفيين إنكار (أن) المفسرة.

الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد. كقوله تعالى: **ولما أنْ جاءت رسلنا لُوطًا سِيءَ بِهم** [العنكبوت: ٣٣]، وكقول الخنساء:

**ولما أنْ رأيت الخيـلَ قُبلاً      تبارى بالخُدودِ شبا العوالي**(١)

وقول الآخر:

**كأن ظبيةٍ تعطوا إلى وارق السلم**(٢)

على رواية الخفض.

الرابع: تكون شرطية كالمكسورة. ذكره ابن هشام عن الكوفيين، ورجحه بأمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق وقرئ بالوجهين في قوله تعالى: **أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى** [البقرة: ٢٨٢]، وقوله تعالى: **ولا يجرمنكم شنآنُ قومٍ أنْ صدوكم عن المسجد الحرام** [المائدة: ٢]، وقوله تعالى: **أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كُنتم قوما مسرفين** [الزخرف: ٥].

ثانيها: مجيء الفاء بعدها كثيرا، كقول الشاعر:

**أبا خراشة أما أنت ذا نفـرٍ      فإن قومي لم تأكُلْهم الضبع**(٣)

ثالثها: عطفها على (إنّ) المكسورة. كقول الشاعر:

**إما أقمت وأما أنت مرتحِلاً      فاللهُ يكْلأُ ما تأتِي ومـا تذَر**(٤)

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية، فلو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

الخامس: النفي كـ (إنْ) المكسورة.

---

(١) البيت لليلي الأخيلية، وهو في ديوانها: ص١٣٥.

(٢) البيت لعلباء بن أرقم، كما في الأصمعيات: ص١٥٧.

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) البيت أورده ابن هشام في المغني بلا نسبة، ص ٤٥١.

ونسبه بعضهم إلى أبي القاسم الزجاجي في قوله تعالى: **أنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم** [آل عمران: ٧٣]، وقال بعضهم معناه: لا يؤمنوا بأنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم. وقوله تعالى: **إن الهُدى هدى الله** [آل عمران: ٧٣]، اعتراض بين الفعل والمفعول.

السادس: تأتي بمعنى (إذْ) كما تقدم في المكسورة أيضا. قال بعضهم كقوله: **بل عجبوا أن جاءهم منذر** [ق: ٢]، وقوله تعالى: **يخرجونَ الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم** [الممتحنة: ١]، وقوله تعالى: **ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله المُلك** [البقرة: ٢٥٨]، وقوله تعالى: **إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كُنا أولَ المؤمنين** [الشعراء: ٥١]، وغير ذلك من الآيات. ومنه قول الشاعر:

**سألتاني الطلاق أنْ رأتاني قَل مالي قَد جِئْتما بِنكْر**[1]

وأما قولُ الفرزدق:

**أتغضب أنْ أذنـا قُتيبة حـزتـا جِهارا ولَم تغضب لِقَتل ابن خازِمِ**[2]

فيروى بكسر الهمزة ويكون بمعنى (إذ) على قول الكوفيين، ويحمله البصريون على التعيين، أي: أتغضب أنْ تتبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا في ما مضى، كما قال الآخر:

**إذَا ما انتسبنا لَم تَلِدني لَئيمةٌ**[3]

أو على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل: أتغضب أن افتخر بسبب حزّه أذني. فتنبه إذِ الحَز سبب للافتخار الذي هو سبب للغضب. وقال الخليلُ والمبرد: الصواب فتح الهمزة، أي لأنْ أذُنا. قال ابن هشام: والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة.

قلت: وكأنه اعتقد أنهم يخالفون في هذا المعنى، وليس كذلك فإن قولهم بمعنى

---

(١) البيت منسوب لزيد بن عمرو بن نفيل كما في الكتاب: ١٥٥٢.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٣١١/٢.

(٣) هذا صدر بيت لزايد بن صعصعة الفقعسي، كما في شرح شواهد المغني: ج١، ص٨٩.

(إِذْ)، المراد به التي للتعليل، وقد صرح بذلك من نقل مقالتهم، وهو أبو الحسن الهَروي، فقال: (أنْ) تكون بمعنى (إذ) وإن شئت بمعنى (أنْ)، وإنْ شئت بمعنى (من أجل). وذكر من الآيات جملاً متعددة، والمعنى متفق بلا خلاف، فلتتنبه لهذا فإنه حسن جيد، وهو يغني عن المعنى السابع الذي تلا هذا، والله أعلم.

السابع: أن تكون بمعنى (لئلا). كقوله تعالى: **يبين الله لكم أن تضِلوا** [النساء: ١٧٦]، أي: لئلا تضِلوا، وقوله تعالى: **يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا** [المائدة: ١٩]، وقوله تعالى: **ألست بربكُم قالوا بلَى شهدنا أن تقولوا** [الأعراف: ١٧٢]، وقوله تعالى: **وألقى في الأرض رواسِي أن تميد بِكُم** [لقمان: ١٠]، ونحو ذلك من الآيات، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

**نزلْتم منزِلَ الأضيافِ مِنا فعجلنا القِرى أنْ تشتمونا**[1]

وقول الآخر:

**أزمانَ قَومِـي والجماعةَ كالذِي لَزم الرحالةَ أنْ تمِيلَ مميلا**[2]

قال ابن هشام: والصواب أنها مصدرية، والأصلُ كراهة كذا أو مخافة كذا، وهو قول البصريين.

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم، وهو في ديوانه: ص٧٣.

(٢) البيت للراعي النميري، وهو في ديوانه: ص٢٣٤.

## فصل

## أنى، وأين، وأينما، وأيانَ

أما (أني)، فإنها تأتي بمعنى كيف، تقول: أني يفْتح الحِصن؟ أي: كيف يفتح الحصن. وقد تشرب معنى الاستبعاد وبحسب اقتضاء المقام، ذلك كقول الله تعالى: **أنى لُهم الذكرى وقد جاءَهم رسولٌ مبين ثُم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون** [الدخان: ١٣-١٤]، وتكون بمعنى مِن أين، قال الله تعالى: **قال يا مريم أنى لَكِ هذَا** [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لك هذا، وقول الله تعالى: **فأتوا حرثكم أنى شئتم** [البقرة: ٢٢٣]، صالح للمعنيين، وقد قيل عنهما في الآية، وقد جمعهما الكميت في قوله:

**أنـى ومِن أين أبك الطـرب ... مِن حيثُ لاَ صبوةٌ ولاَ ريب**(١)

وقد يجازون بأنى كقول لبيد:

**وأصبحت أنى ما ِبها يشتجِر بها**(٢)

وأما (أين) و(أينما) فقد يكونان استفهاما عن مكان مبهم كقولك: أين تريد؟. وقد يكونان شرطًا كقولك: أين لقيت زيدا فكلمه. وإذا اتصلت به (ما) المزيدة زادتها إبهاما وخصصتها بالشرط دون الاستفهام، وقد تأتي أين بمعنى (حيث) تقول العرب: جئت من أين لا تعلم. وفي حرف عبد الله بن مسعود: **ولا يفلح الساحِر أين أتى** [طه: ٦٩].

وأما (أيان) فإنها بفتح الهمزة، و(سليم) تكسرها وبها قرأ السلمي: **أيانَ يبعثون** [النمل: ٦٥]. قال بعض أهل العلم يرى أن أصلها (أي) و(أنْ) فحذفت الهمزتان، وجعلت الكلمتان كلمة واحدة، وهي في المعنى كمتى، وأي حين، قال الله تعالى: **أيان يبعثون** ، أي: متى تبعثون، وقال تعالى: **أيان يوم الدين** [الذاريات: ١٢]، أي: متى يوم الدين، وعن علي بن عيسى الربعي أن (أيان) تستعمل في مواضع التفخيم كقوله تعالى: **يسألُ أيان يوم القيامة** [القيامة: ٦].

(١) البيت للكميت بن زيد، انظر الهاشميات: ص٥٦.
(٢) صدر البيت للبيد، و هو في ديوانه: ص٢٢٠.

## فصل
## (أي) و(إي) بالفتح والكسر، والسكون فيهما، و(أي) بالفتـح والتشديـد

أما (إي) المكسورة فإنها حرف جواب بمعنى (نعم) فتقع بعد الخبر تصديقًا به، نحو: قام زيد، فتقول: إي وربي. وتقع بعد الاستخبار إعلاما للمستخبر، نحو: هل قام زيد؟ فتقول: إي وربي. وتقع بعد الطلب تحقيقًا للمطلوب فنقول: أضرب زيدا. فيقول: إي وربي. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، كقوله تعالى: **ويستنبؤنك أحق هو قُل إي وربي** [يونس: ٥٣]، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم.

وأما (أي) المفتوحة المخففة، فإنها على وجهين:

أحدهما: تكون حرفًا ينادى بها البعيد، أو القريب، أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر:

**ألم تسمعِي أي هِند في رونق الضحى بكاءَ حماماتٍ لهـن هدِيـر**(١)

وفي الحديث: (أي رب)، وقد تمد الياء، وأصحها الأول، نقله ابن مالك عن سيبويه.

ثم الثاني: تكون حرفًا يتقدم التفسير كما يتقدم المكسورة القسم، قال عمرو بن أبي عمرو: (سألت أبي عن قولهم: أي، فقال: كلمة للعرب تشير بها إلى المعنى، وإذا وقعت بعد تقول).

وقيل: فعل مفَسر به، ضممت التاء، تقول: استكْتمته الحديثَ، أي: سألته كتمانه، بضم التاء، ولو جئت (بإذا) مكانها فتحت، فقلت: إذا سألته بفتح التاء؛ لأن (إذَا) ظرف لتقول، وقد نظم ذلك بعضهم. فقال:

**إذا كنيت بأي فعلاً تفسره فَضم تاءَك فيه ضـم معترفِ**
**وإنْ تكن بإذا يوما تفسره فَفَتحةُ التاءِ أمر غَير مختِلف**(٢)

---

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه: ص٤٧٤.

(٢) البيت أورده ابن هشام بغير نسبة في المغني: ج١، ص٩٠.

## (أي بفتح الهمزة وتشديد الياء)

وأما (أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء، وقد تخفف، كقول الشاعر:

**تنظرت نصرا والسماكين أيهما علي من الغيثِ استهلت مواطِره**[1]

فإنها اسم يأتي على ثمانية أوجه:

الأول: الجزاء، كقول الله تعالى: **أيما الأجلين قضيت فلا عدوانَ علي** [القصص: ٢٨]، وقوله تعالى: **أيا ما تدعوا فَلَه الأسماء الحُسنى** [الإسراء: ١١٠]، وهي معربة على هذا الوجه.

الوجه الثاني: الاستفهام الحقيقي عن تمييز أحد الأمرين المتشاركين وتكون ملازمة للإضافة، كقوله تعالى: **أيكم زادته هذه إيمانا** [التوبة: ١٢٤]، وهي في هذا الوجه لا يعمل فيها إلا ما بعدها؛ لأن لها صدر الكلام، كقوله تعالى: **وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون** [الشعراء: ٢٢٧]، فنصبها بينقلبون لا بالفعل المتقدم، قال الله تعالى: **لنعلم أي الحزبين أحصى** [الكهف: ١٧]، ولا تقع قبلها في هذا الوجه من الأفعال، إلا أفعال الشك واليقين، نحو: علمت وظننت مما يجوز إلغاؤه، وهي معربة أيضا، فإن استفهمت بها عن نكرة إعرابها بإعراب الاسم الذي هو استفسار عنه، ويحكى كلامه في الرفع والنصب والجر، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كما تقول في من نادى: أقيل لك مر بى رجلٌ، قلت: أي فتى في الوصل، وتشير إلى الإعراب في الوقف، وكذلك تفعل في الجر، فإن قال: رأيت رجلاً، قلت: أيا يا فتى، تعرب، وتنون إذا وصلت، وتقف على الألف فتقول: أيا. وإذا قال: جاءني رجال، ورأيت رجالاً، ومررت بالرجال، أيون، وأيين، في النصب والجر، وكذلك تفعل في المثنى والمؤنث، فإذا قال: جاءني رجلان، ورأيت رجلين وامرأة، قلت: أيان وأيين، في النصب والجر وأي يا هذا.

ويجوز لك إفراده على كل حال وأن تقول: أيا لمن قال: رأيت رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساءً. وإن استفهمت بها عن معرفة رفعت أيا لها غير على كل

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج١، ص٢٨١.

حال، وإذا أضيفت إلى المعرفة، فإنها سؤال عن الاسم. وكانت بعض المعرفة فلا تضاف إلا إلى معرفة ببعض ويكون جوابها بالتعيين، كقولك: أي الرجلين أخوك؟ وأي الرجال قام؟ فالجواب أن تقول: زيد أو عمرو.

ولا يجوز أن تقول: أي زيد قام، لأن زيدا لا يتبعض، وأما قولهم: أيي وأيك كان شرا فأخزاه الله. فكقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك والمعنى: أينا.

وإذا أضيفت إلى النكرة، فإن أيا سؤال عن الصفة، وتلك الصفة تأتي على عدد النكرة كلها، فالجواب على عدد النكرة كلها، لا على التعيين، كقولك: أي رجل أخوك؟ فالجواب: قصير أو طويل، وتقول: أي الرجلين أخوك؟ وأي رجلين قاما؟ فالجواب أن تقول: طويلان أو قصيران.

الثالث: الاستفهام التوبيخي، ولم أر أحدا ذكره، لكنه ظاهر كقول الله تعالى: **فبأي حديثٍ بعده يؤمنون** [الأعراف: ١٨٥]، وإن سمي هذا المعنى بالاستبعاد كان حسنا.

الرابع: الاستفهام الإنكاري، ولم أر أحدا ذكره أيضا. كقول الشاعر:

**فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه ... من حتفِهِ ظُلم دعج ولا جِبلُ**(١)

الخامس: تكون **موصولة** بمعنى الذي، ومعناها الخبر. وأنكر هذا ثعلب، ويرده قول الشاعر:

**إذا مـا لقيت بني مالك ... فسلم على أيهم أفْضلُ**(٢)

وهي معربة عند أكثر النحاة، وخالفهم سيبويه، وقال: هي مبنية على الضم، فإذا أضيفت وحذفت صدر الصلة كما في البيت، وهو روي بالضم، وكقوله تعالى: **ثُم لننـزعن من كل شيعةٍ أيهم أشد على الرحمن عِتيا** [مريم: ٦٩] على قراءة الرفع.

وأما إذا لم تضف، أو لم يحذف صدر صلتها، فوافق الأكثرين في إعرابها، وقال الكوفيونَ وغيرهم من البصريين، وهي في الآية استفهامية، لا موصولة؛ لأن الموصولة

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بلا نسبة، ج٢، ص٣٥٥.

(٢) البيت لغسان بن وعلة، كما في شرح التصريح: ج١، ص١٣٥.

لا تكون عندهم إلا معربة، والبيت يروى عندهم بالخفض أيضا. وحكى بعض النحويين المتأخرين لغة ثالثة، وهي البناء على الضم في حالة الرفع والنصب دون حالة الخفض. فالحاصل فيها إذا أضيفت ولم يكن بعدها كلمة، هو ثلاث لغات:

البناء مطلقًا، وهو مذهب سيبويه.

الإعراب بالحركات مطلقًا، وهو مذهب غيره.

والبناء في حال الرفع والنصب فقط.

السادس: تكون صفة دالة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة، نحو: زيد رجلٌ أي رجل، وأيما رجل، و(ما) زائدة أي كامل في صفات الرجولة.

فإن وقعت صفة بأن أضيفت إلى مشتق، كانت للمدح بالمشتق منه خاصة كقولك: مررت بعالم أي عالم، فالبناء عليه بالمدح خاصة، وإن أضيفت إلى غير المشتق كانت للمدح بكل صفة يمكن أن يبنى بها، كقولك: مررت برجل أي رجل، فالبناء عليه بكل ما مدح به الرجال.

السابع: التعجب، كقولك: أي رجل زيدا!. قال جميل بثينة:

**بثين الزمي "لا" إنْ (لا) إنْ لزمتِهِ ... على كثْرة الواشين أي معون**[1]

الثامن: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، نحو: يا أيها الرجل، فأي: اسم مبهم مفرد مبني على الضم، وها: حرف تنبيه، وهي عوض مما كانت أي تضاف إليه، وترفع الرجل لأنه صفة أي، وزعم الأخفش أن هذه أيضا موصولة حذف صدر صلتها، والمعنى: يا من هو الرجل، وأنكر كونها وصلةً، ورد قوله بأنه لا يعرف عائد يجب حذفه.

التاسع: ذكره الأخفش كونها نكرة موصوفة نحو: مررت بأي معجب لك، ثم تقول بما معجب لك، قال ابن هشام: وهذا غير مسموع.

---

(١) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه: ص٢٠٨.

## باب
## الباء وما أوله الباء

أما (الباء) فتأتي على ثمانية عشر وجها:

الأول: الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه، وذلك مثل قولك: مسحت يدي بالأرض، وأمسكت بيد زيد، وهذا إلصاق حقيقي.

وأكثر أهل العلم يقولونَ في مررت بزيد، إنها للإلصاق، كأنه ألصق المرور بمكان يقرب من زيد، وهذا إلصاق مجازي، وعن الأخفش أن المعنى: مررت على زيد. واستدلّ بقوله تعالى: **وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل** [الصافات: ١٣٧]، قال ابن هشام: والمختار أن مجاز الإلصاق ومجاز الاستعلاء مستعملان، فحيث تعين أحدهما حمِلَ عليه، وإذا استوى التقديران، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، ومررت عليه، وإن كان قدحا في: **لتمرونَ عليهم** ، وفي **يمرونَ عليها** [يوسف: ١٠٥]، وفي قول الشاعر:

**ولقد أمر على اللئيم يسبني**

إلا أن (مررت) أكثر استعمالاً، فكان تقدير الجماعة أولى.

الثاني: الاستعانة، وبعضهم يسميه الاعتماد، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتب بالقلم، وضربت بالسيف، وبفلان أصبت الغرض، قيل: ومنه التسمية؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها وذكر ناس: أن هذه والتي قبلها سواء.

الثالث: التعدية للفعل وتسمى باء النقل أيضا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفعل مفعولاً، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد، ذهبت بزيد وأذهبته ومنه: **ذهب الله بنورهم** [البقرة: ١٧]، وقرئ (أذهب الله نورهم)، قال ابن هشام: وقول المبرد السهيلي أن بين التعديتين فرقًا، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية، وأما ورودها مع التعدي، فكقول الله تعالى: **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض** [البقرة: ٢٥١]، والأصل دفع بعض الناس بعضا.

الرابع: التسبيب والتعليل، كقوله تعالى: **إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم**

**العجل** [البقرة: ٥٤]، وقوله تعالى: **فكلاً أخذنا بذنبه** [العنكبوت: ٤٠]، قال لبيد:

**غُلب تشذر بالذحول...**(١)

وأما قوله تعالى: **وكانوا بشركائهم كافرين** [الروم: ١٣]، فإنه يحتمل أن يكون المعنى، كفروا بها منها، ويحتمل أن يكون باء السبب كأنه قال: وكانوا من أجل شركائهم، وغاير ابن مالك بين العلية والسببية، والفرق بينهما أن العلة موجبة لمعلولها، والسببية أمارة على مسببها غير موجبة له، وهذا كقول المعتزلة: الأعمالُ علة للجزاء ثوابا وعقابا، ولا يتخلف الجزاء عن علته.

وأهلُ السنة يقولون: هي أسباب لمسبباتها فيجوز أن تتخلف. لكنه جعل السببية والاستعانة بمعنى واحد. وقال بعد تمثيله بقوله: كتبت بالقلم: التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى. فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز.

الخامس: المصاحبة كـ (مع). قال المثقب العبدي يصف فرسا:

**داويته بالمحض حتى شتى يجتذِب الآري بالمِرودِ**(٢)

أي: مع المرود، والمرود: الوتر.

ومنه قول الله جل جلاله: **اهبط بسلام منا** [هود: ٤٨]، أي: مع سلام، وقوله تعالى: **وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به** [المائدة: ٦١].

وقد اختلف أهل العلم في الباء من قوله تعالى: **فسبح بحمد ربك** [النصر:٣]. فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي: سبحه حامدا له، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: سبحه بما حمد به نفسه. إذ ليس كل تنـزيه بمحمود، كتسبيح المعتزلة الذي اقتضى تعطيل كثير من الصفات، واختلف أيضا في: سبحانك اللهم وبحمدك، فقيل: إنها جملة واحدة والواو زائدة، وقيل: جملتان والواو عاطفة، ومتعلق الباء محذوف تقديره: وبحمدك سبحتك.

(١) جزء من بيت للبيد، وهو في ديوانه: ص١٧٧.

(٢) البيت للمثقب العبدي، وهو في ملحق ديوانه ص، ٢٧١.

قال الخطابي: المعنى، وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك، لا بحولي وقوتي، فيكون سببه على هذا القول، وأقيم المسبب مقام السبب.

السادس: الظرفية كـ (في) قال الشاعر:

**إن الرزية لا رزية مثلُهـا      أخواي إذْ قُتِلا** بيومٍ **واحدِ**(١)

وقول الآخر:

**ما بكاءُ الكبير بالأطلال**(٢)

ومنه قوله تعالى: **ولقد نصركم الله ببدر** [آل عمران: ١٢٣]، وقوله تعالى: **نجيناهم بسحر** [القمر: ٣٤]، وقوله تعالى: **السماء منفطر به** [المزمل: ١٨]، أي: فيه.

السابع: المقابلة، وهي الداخلة على الأثمان والأعواض كاشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضعف، وقولهم:

**هذا بذاك ولا عتب على الزمن**(٣)

ومنه قوله تعالى: **ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون** [النحل: ٣٢]، وإنما لم يقدروها بالعلية حذرا من مقالة المعتزلة: إن الطاعات توجب دخول الجنة؛ لأن المعلل لا يتخلف عن علته بخلاف المعوض فإنه يتخلف عن نسبته، واستشكل الفارسي دخول الباء على الآيات في قوله تعالى: **ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلاً** [البقرة: ٤١]؛ لأن الباء دخلت على المثمن دون الثمن فلابد من أن يضمر فأثمن حتى لا يكون الثمن هو المشتري، قال بعضهم: وعلى رأي الفراء لا يحتاج إلى إضمار؛ لأنه قال: إذا كان المتقابلان في العقود يعدين جاز دخول الباء على كل واحد منهما. وكذلك إذا كانا معنيين نحو: **اشتروا الضلالة** [البقرة: ١٦].

الثامن: البدل كقول الشاعر:

**فليت** لي **بهـم قوما إذا ركبوا      شنوا الإغارةَ فُرسانا وركْبانا**(٤)

---

(١) البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص ٢٨٦.
(٢) صدر بيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٥٣.
(٣) هذا عجز بيت للإمام الشافعي، وهو في ديوانه، ص٨٣.
(٤) البيت لقريط بن أنيف، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٦٩.

هكذا ذكره ابن هشام وغيره، ولم يظهر لي فرق بين المقابلة والمبادلة.

التاسع: المجاوزة كـ (عن) فقيل: تختص بالسؤال كقوله تعالى: **سأل سائل بعذابٍ واقع** [المعارج: ١]، بدليل قوله تعالى: **يسألونَ عن أنبائكم** [الأحزاب: ٢٠]، وكقول الشاعر، وهو علقمة بن عبدة:

**فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواءِ النساءِ طبيب**(١)

وكقول عنترة:

**هلا سألتِ الخيل يابنة مالكٍ إن كنت جاهلة بما لم تعلمي**(٢)

أراد: عما لا تعلمين، وكقول الجعدي:

**سألتـني بأناس هلكـوا شرب الدهر عليهم وأكل**(٣)

وقال الكوفيون لا تختص بالسؤال بدليل قوله تعالى: **يسعى نورهم** بين **أيديهم وبأيمانهم** [الحديد: ١٢]، وقوله تعالى: **يوم تشقق السماءُ بالغمام** [الفرقان: ٢٥]، وكقول النابغة:

**كأن رحلي وقد زالَ النهار بنا ثور الجليل على مستأنس وحد**(٤)

أي: وقد زال النهار عنا، يعني غابت الشمس.

العاشر: الاستعلاء كـ (على) كقوله تعالى: **ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطارٍ يؤدِهِ إليك** [آل عمران: ٧٥]؛ بدليل: قوله تعالى: **قال هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل** [يوسف: ٦٤]، قال الشاعر:

**أرب يبـولُ الثعلُبانُ برأسـهِ لقد ذَل من بالَت عليه الثعالِب**(٥)

الحادي عشر: التبعيض كـ (من). أثبت ذلك الأصمعي والفارسي، وابن فارس، وابن مالك، وقيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: **عينا يشرب بها**

(١) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه، ص ٧٣.
(٢) البيت لعنترة وهو في ديوانه، ص٢٠٧.
(٣) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ٩٢.
(٤) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ص١٧.
(٥) البيت للعباس بن مرداس، وهو في ملحق ديوانه، ص١٥١.

**عباد الله** [الإنسان: ٦]. قال عنترة:

**شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفض عن حياض الديلمِ**(١)

وقال آخر:

**شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُججٍ خضرٍ لهن نئيج** (٢)

وقال عمر بن أبي ربيعة:

**فلثمت فاها آخذًا بقرونـها شرب النـزيف ببرد ماء الحشرج**(٣)

وقيل: ومنه قوله تعالى: **وامسحوا برءوسكم** [المائدة: ٦]، وقال ابن هشام: والظاهر أن الباء للإلصاق، وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفًا وقلبا، فإن (مسح) يتعدى إلى المُزال عنه بنفسه، أو إلى المُزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رءوسكم بالماء، نظير قول الشاعر:

**كنواح ريش حمامـةٍ نجديـةٍ ومسحتِ باللثتين عصف الإثْمِدِ**(٤)

يقول: إن لثَاتِك تضرب إلى سمرةٍ، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، نقلت معمولي مسح، وقيل في (شربن): إنه ضمن معنى (روين).

وقال الزمخشري في (يشرب) بهذا المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل.

الثاني عشر: القسم، وهي أصل حروفه، ولذلك خصت بدخولها على المضمر، بل لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو: بالله هل قام، أي: أسألك بالله مستحلفًا.

الثالث عشر: الغاية، كقول الله سبحانه: **وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن** [يوسف: ١٠٠]، أي: أحسن إلي، وقيل: إنه ضمن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد بزيادتها، كقول الله سبحانه: **قل كفى بالله بيني وبينكم**

---

(١) البيت لعنترة العبسي، وهو في ديوانه، ص٢٠١١.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوانه، ص ٥١.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه، ص ٤٨٨.

(٤) البيت لخفاف بن ندبة، وهو في ديوانه، ص٥١٤.

**شهيدا** [العنكبوت: ٥٢]، وقوله تعالى: **وهزي إليك بجذع النخلة** [مريم: ٢٥]، وقوله تعالى: **وما الله بغافل عما تعملون** [البقرة: ٨٥]، وقوله تعالى: **ومن يرد فيه بإلحاد بظلم** [الحج: ٢٥].

وقول الشاعر:

**سود المحاجر لا يقرأن بالسور**(١)

وقول الشنفري:

**وإن مدت الأيدي إلى الزادِ لم أكُن بأعجلِهم إذ أجشع القومِ أعجلُ**(٢)

وقول آخر:

**ولكـن أجـرا لـو فعلت بهيّـن وهل ينكر المعروف في الناس والأجر**(٣)

وقول امرئ القيس:

**فإنْ تنأ عنها حِقْبةً لا تلاقِها فإنك مِما أحدثْت بالمُجرِبِ**(٤)

الخامس عشر: كالكاف، قال امرؤ القيس:

**فإنْ تنأ عنا حقبة لا تلاقِها فإنك مما أحدثت بالمـجرب**

بكسر الراء، أي كالمجرب، وقال آخر:

**ابني والله فاقبل حلِفِي بأبيل كُلما صلى جأر**(٥)

معناه: كأبيل وهو الراهب وبمنـزلته في الدين والتقوى.

السادس عشر: تكون بمعنى (حيث) كقوله تعالى: **فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب** [آل عمران: ١٨٨]، أي: بحيث يفوزون. وكقول امرئ القيس:

**فإنك مما أحدثت بالمجرب**(٦)

على الرواية بفتح الراء، والمعنى: لموضع التجريب.

---

(١) عجز بيت للراعي النميري، وهو في ديوانه، ص١٢٢.

(٢) البيت للشنفري، وهو في ديوانه، ص٥٩.

(٣) البيت ورد في حاشية الصبان على شرح الأشموني بغير نسبة، ج١، ص٢٥٢.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه، ص٤٢.

(٥) البيت لعدي بن زيد كما في الصاحبي، ص١٣٧.

(٦) البيت سبق تخريجه.

## فصل: (بعــد)

(بعد) تأتي على وجهين:

أحدهما: التعقيب.

الثاني: تأتي للمعية، فتكون بمعنى (مع)، يقال: هو كريم، وهو بعد هذا فقيه، أي مع هذا. ويتأولونَ على ذلك قول الله تعالى: **والأرض بعد ذلك دحاها** [النازعات: ٣٠]، أي: مع ذلك دحاها. وقوله تعالى: **عتل بعد ذلك زنيم** [القلم: ١٣].

وأما قولهم: رأيته بعيدات بين، أي بعيد فراق، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك، ثم يأتيه. قال: لقيته بعيدات بين. وأما قولهم: أما بعد. فهو فصل الخطاب، وهو مركب من (أما) الشرطية التفصيلية المؤكدة، و(بعد) الظرفية ومعناه -والله أعلم- مهما يذكر من شيء بعد كذا وكذا؛ فإن الأمر كذا وكذا.

## فصل: (بيـد)

(بيد) ويقالُ فيها: (ميد)، وروي: «**أنا أفصح العربِ ميد** أني **من قريش، ونشأت** في بني **سعد بن بكر**»[(١)]. وهو اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها، ولها ثلاثة معان:

أحدها: تكون بمعنى (غير) الاستثنائية، لكنها لا تستثنى بها إلا بعد الانقطاع خاصة، وفي الصحاح للجوهري: (بيد) بمعنى (غير)، يقالُ: إنه كثير المال بيد أنه بخيل. وفي (المحكم) أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها بمعنى (على) وأن تفسيرها بغير أعلى. وهذا هو المعنى الثاني، ومنه قوله ﷺ: «**نحن الآخرونَ السابقونَ يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم**»[(٢)].

الثالث: يكون بمعنى من أجل، وأنشد أبو عبينة:

**عمدا فَعلْت ذاك بيد أني**
**أخاف إنْ هلَكت لَم ترني**[(٣)]

وأنشده ابن فارس على حد المعنى الأول، ومن هذا المعنى قوله ﷺ: «**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد** أني **من قريش، واسترضعت** في بني **سعد بن بكر**»[(٤)]. وقال ابن مالك: إنها هنا بمعنى (غير). على حد قول الشاعر: (الطويل)

**ولاَ عيب فِيهم غَير أن سيوفَهم ... بِهن فُلُولٌ مِن قِراع الكَتائِبِ**[(٥)]

---

(١) انظر كشف الخفاء للعجلوني، ج١، ص٢٣٢.

(٢) الحديث رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة.

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي، كما في جمهرة أشعار العرب، ج١، ص٦٨٦.

(٤) الحديث سبق تخريجه.

(٥) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٤٤.

## فصل

## بل، ولا بل، وبلى، وبله

أما (بل) فتستعمل على وجهين :

أحدهما: تكون حرف عطف، ومعناها: الإضراب عن الأول، وهو جائز بعد النفي وشبهه وفاقًا. وفي جوازه بعد الإثبات خلاف بين النحويين، فجوزه البصريونَ ومنعه الكوفيون. قال ابن هشام: محال: ضربت أباك بل أخاك؛ لأن الأول قد ثبت له الضرب، نعم يجوز عند الغلط ويكون استدراكًا، لا إضرابا إذا تقرر هذا. فإن كان الإضراب بعد النفي والنهي، فمعناها: تأكيد إثبات الحكم لما قبلها، ونفيه عما بعدها، كقولك: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو.

وإن كان بعد الإثبات فمعناها عند من جوزه: إثبات الحكم لما قبلها ونفيه عما بعدها، كقولك: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقيم زيد بل عمرو. وسوى المبرد وعبد الوارث بين الإثبات والنفي فكما أنه يجوز في النفي أن تكون سالبة للحكم عما قبلها مسببة له لما بعدها كالإثبات. فيصح عندهما في: ما زيد قائما بل قاعد، أن يكون المعنى: بل ولا قاعد، وضعف بما قاله أبو علي الفارسي في مسألة: ما زيد خارجا بل ذاهب، لا يجوز إلا الرفع لأن الخبر موجب، و(ما) الحجازية لا تعمل في الخبر إلا منفيا، فلو كانت لنقل حكم الأول لجاز النصب والإجماع منعقد على منعه.

الاستعمال الثاني: الإضراب مع الإبطال، كقول الله -جل جلاله-: **وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون** [الأنبياء: ٢٦]، وكقوله تعالى: **أم يقولونَ به جنة بل جاءهم بالحق** [المؤمنون: ٧٠]، وكقوله تعالى: **أم يقولونَ تقَوَّلَه بل لا يؤمنون** [الطور:٣٣].

الثالث: الانتقال من غرض إلى غرض، فيقطع الكلام الأول، ويأخذ في كلام آخر. وفيها معنى الإضراب، كقول الله تعالى: **ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم** [المؤمنون: ٧١]، وهذا النوع من القرآن كثير، حتى توهم بعضهم أنه لم يأت في القرآن إلا بهذا المعنى، وكذلك في الشعر كثير أيضا. فمنه قوله تعالى: **قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى ***

**بل تؤثرونَ الحياة الدنيا** [الأعلى: ١٤، ١٥، ١٦]، وقوله تعالى: **كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم** في **غمرة من هذا** [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

ومنه قول أبي ذؤيب:

**بلْ هلْ أريك حمولَ الحَي غَادِيةً كالنخل زينها ينع وإفْضاح**(١)

وقال آخر:

**بلْ ما عزاؤك مِن شمس متوجةٍ يكاد يهلك من تبدو له فَرقَا**(٢)

وقال آخر:

**بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا**(٣)

وقال آخر:

**بل وبلدة ما الإنس من آهالها**(٤)

فإذا قال الشاعر (بل) لم يرد أن ما تكلم به قبل باطلُ، وإنما يريد أنه قد تم وأخذ في غيره. وكلمة (بل) ليست من البيت فلا تعد في وزنه، ولكنها جعلت علامة لانقطاع ما قبلها. وذكر بعضهم لها معنيين:

أحدهما: تكون بمعنى (أن)، ذكره الأخفش عن بعضهم في قول الله سبحانه: **ص * والقرآن ذي الذكر * بل الذين كفروا** في **عزة وشقاق** [ص: ١، ٢]، معناه: إن الذين كفروا. قال: وذلك أن القسم لا بد لَه مِن جوابٍ.

الثاني: تكون بمعنى (رب) مجازا كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعا، قال الشاعر:

**بل مهمهٍ قطعت بعد مهمه**(٥)

يعني رب مهمهٍ.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص١٦٤.

(٢) البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص٢٢٢.

(٣) هذا الرجز للعجاج، وهو في ديوانه، ص٣٨٤.

(٤) هذا الرجز ورد في شرح المفصل بغير نسبة، ج٥، ص٧٣.

(٥) هذا الرجز لرؤبة وهو في ملحق ديوانه، ص١٦٦.

وقال أبو النجم:

**بلْ منهلٍ ناءٍ من الغِياض**(١)

وأما (لا بل) فإنها (بل) زيدت قبلها (لا) إما لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقول الشاعر:

**وجهك البدر، لاَ بل الشمس لَو لَم يقْض للشمس كَسفَةٌ أو أُفُولُ**(٢)

وإما لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي. ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، قال ابن هشام: وليس بشيء، وأنشد:

**وما هجرتكِ لا بل زادني شغفًا هجر وبعد تراخى لا إلى أجل**(٣)

## بلَــى

وأما (بلى) فإن أصلها (بل) وصلت بها ألف لتكون دليلاً على كلام محذوف، هذا قولُ جماعة. وقال بعضهم: هي ألف التأنيث بدليل إمالتها، وقال الباقونَ: هي حرف أصلي، ومعناها: الجواب لإثبات نفي قد تقدم قبلها، فهي مختصة بجواب النفي؛ لأنها نقيضه. لا يجوز قول القائل: ما خرج زيد، فتقول: بلى، كأنك قلت: بل خرج زيد وكذلك إذا دخل الاستفهام على النفي، فإنه جار مجرى النفي، كقوله تعالى: **ألست بربكم قالوا بلى** [الأعراف: ١٧٢]، وروي عن ابن عباس، وعلي -رضي الله عنهما- أنهم لو قالوا: نعم، كفروا. ووجهه أن (نعم) تصديق للخبر، سواء أخبر بنفي أو إيجاب. ونازع جماعة في المحكي عن ابن عباس، وقالوا: الاستفهام التقريري خبر موجب، و(نعم) بعد الإيجاب تصديق له، وحينئذ لا يكون الجواب بها كفرا، وسيأتي الكلام على هذا عند الكلام على (نعم).

قال ابن هشام: ويشكل عليهم حيث قالوا: إن (بلى) لا يجاب بها الإيجاب ما وقع في كتب الحديث، ففي صحيح البخاري، في كتاب الإيمان أنه ﷺ قال

(١) هذا الرجز لأبي النجم كما في الأزهية، ص ٢٢٠.
(٢) هذا البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٣١.
(٣) هذا البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٣١.

لأصحابه: «**أترضونَ أن تكونوا ربع أهل الجنة**، قالوا: **بلى**»[١]، وفي صحيح مسلم: «**أيسرك أن تكونوا** في **البر سواء**، قال: **بلى. قال: فلا إذن**»[٢]. وفيه أيضا أنه قال: «**أنت الذي لقيتني بمكة**. فقال له ا ليب: **بلى**»، قلت: والإشكال في ذلك جميعه كأنهم فاتهم أنهم أحالوا النبي ﷺ بالإضراب لكونه نزلهم منـزلة الباقي، فوبخهم موهمًا ومذكرا لهم. تقدير الكلام: أما ترضونَ، أما يسرك، أما أنت الذي لقيتني.

وإنما حذف حرف النفي اختصارا، ويظهر لي تقرير ما حكي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، وأن الآية معناها، الاستفهام التوبيخي لا التقريري، لما علمه -سبحانه- من ذكر العلة في الآية بقوله -تعالى-: **أنْ تقولوا يوم القيامة إنا كُنا عن هذا غافلين** [الأعراف: ١٧٢]، فحينئذ لو قالوا: نعم، كفروا لاستمرارهم على الإعراض والجحود. والله أعلم.

وأما (بله) فتأتي على ثلاثة أوجه:

أحدها: اسم فعل كـ (دع)، وثانيها: اسم مرادف لـ (كيف) وفتحتها على هذين فتحة بناء، وثالثها: مصدر بمعنى (الترك) وفتحتها على هذا فتحةُ إعراب فيكون ما بعدها منصوبا على الأول، مرفوعا على الثاني، مخفوضا على الثالث.

وقد روي بالأوجه الثلاثة، قول كعب بن مالك -يصف السيف-:

**تزر الجماجم ضاحيا هاماتا بلْه الأكُف كأنها** لم **تخلَق**[٣]

والأخفش يذهب إلى أنها في البيت بمنـزلة المصدر، وقال الشاعر:

**تمشي القطوف إذا غَنى الحداةُ لها مشي النجِيبِ بلْه الجِلة النجبا**[٤]

أي: دع الجلة النجبا، فإن مشيتها أسرع.

قيل: وتأتي بمعنى غير وسوى، ومنه ما روي عن النبي ﷺ: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذنٌ** سمعت، **ولا خطر على قلب بشر، ذُخرا بلْه ما**

---

(١) هذا الحديث رواه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب صفة أمة محمد، ج٢، ص١٤٣٢.

(٢) الحديث رواه مسلم في الفرائض، وأبو داود، في البيوع.

(٣) البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه، ص٢٤٥.

(٤) البيت لابن هرمة، كما في شرح المفصل، ج٤، ص٤٩، وهو غير موجود في ديوانه.

**اطعتم عليه**». وفي لفظٍ آخر: «**ذُخرا مِن بله**»[١]. بزيادة مِن، وروى أبو زيد فيها القلب إذا كان مصدرا وهو قولهم: بهل زيد.

(١) الحديث رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، ومسلم كتاب الإيمان.

## فصل: (بينا وبينما)

بينا وبينما اسمان لزمان غير محدود، واشتقاقها من قولنا: (بيني وبينه قيد كذا، وكذا). فإذا قلنا: (بينا نحن عند زيد) أتى فلان، فالمعنى: بين أن حصلنا عند زيد وبين زمان آخر أتانا فلان. قال الشاعر:

**فَبينا نحـــن نرقُبه أتانا معلق شكوةٍ وزنادِ راعِي**(١)

أي: أتانا بين أوقات رقبتنا إياه، والاسم الواقع بعدها مرفوع، وقد يجر، وباللغتين ينشد قول أبي ذؤيب:

**بينا تعانقِهِ الكُماةُ وروغِهِ يوما أُتيح له جريء سلْفَع**(٢)

## باب التاء وما أوله التاء

أما (التاء) فإنها للقسم مع التعجب، وقد تخلو من التعجب. وهي حرف جر، تختص باسم الله تعالى -وقد تدخل على (رب) و(الرحمن). كقولهم: تربي، وترب الكعبة. وتالرحمن، قال الزمخشري في قول الله تعالى: **تالله لأكيدن أصنامكم** [الأنبياء: ٥٧]. فيها زيادة معنى التعجب كأنه من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمروذ وقهره.

وتأتي زائدة في (حين) وفي قول أبي عبيد: (وفي الآن كقولهم: اذهب بهما تالآن معك، قال أبو وجزة السعدي:

**العاطِفُونَ تحِين ما من عاطفٍ والمُطعِمونَ زمان ما من مطْعِم**(٣)

قال الله تعالى: **ولات حين مناص** [ص: ٣]. زعم أبو عبيدة: أنها زائدة كذلك في خط المصحف، وسيأتي الكلام عليها في باب اللام إن شاء الله -تعالى-.

وأما ما أوله التاء فمنه (تعالَ) وهو أمر أي (تفاعل) من تعالى، يتعالى. فإذا أمرت، قلت: (تعالَ) يا رجل بفتح اللام، كما تقول: تقاص، وللمرأة: (تعالَيْ) وللمرأتين: (تعالَيا)، وللنسوة: (تعالَين). قالوا : وكثرت في الكلام حتى صارت

(١) البيت لنصيب، وهو في ديوانه، ص١٠٤.
(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص٣٧.
(٣) البيت منسوب لأبي وجزة السعدي، كما في الأزهية، ص٢٦٤.

بمنـزلة: هلُم؛ حتى يقالُ لمن هو في علوٍ: (تعال)، وأنت تريد: اهبط، ولا ينهى بها. ولا يقالُ منه: تعاليت.

وقال بعضهم: قد تصرف، فيقالُ: تعاليت إلى بيتي أتعالى، وفي تاء المخاطبة في قولك: تعالى، رد على من زعم أنها اسم فاعل.

ومنه: (تا) وهو اسم يشار به إلى المؤنث مثل (ذا) للمذكر، و(ته) مثل (ذه) وفيها لغات: (ذِي) بكسر الذال، وإبدال الذال تاء، فيقالُ: (تي) وبإبدال التاء (هاء) فيقالُ: (ته) مع الإشباع والاختلاس، وتدخل عليها (ها) التنبيه فيقالُ: (هاتا وهاته) وتلحقهما كاف الخطاب فتقول: (تلك، وتاك، وتيك).

## باب ما أوله الثاء

فمن ذلك (ثم) ويقالُ فيها: (فم)، وقد تزاد فيها التاء، قال الشاعر:

**ولقد أمر على اللئيم يسبني فمررت ثمت قلت: لا يعنيني**(١)

وقال الأعشى:

**ثُمت لا تجزونني عِند ذاكم ولكن سيجزي الإله فَيعقِبا**(٢)

وهي حرف نسق تأتي لمعان خمس:

أحدها: التشريك في الحكم مع الترتيب والمهلة نحو: جاء زيد ثم عمرو، وهي موضوعة لهذه المعاني الثلاثة، وفي كل منها خلاف سيأتي ذكره.

الثاني: التشريك، والترتيب، مع تخلف المهلة؛ فتكون كالفاء الناسقة، ذكره الفراء، قال الشاعر:

**كهز الرديني تحت العجاج جري في الأنابيب ثم اضطرب**(٣)

لأن (الهَز) متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه (الاضطراب) ولم يتراخ عنه.

الثالثة: التشريك مع تخلف الترتيب الذي هو أصل وضعها، فيكون معناها كمعنى الواو، زعمه قوم كالفراء، والأخفش، واحتجوا بقول الله سبحانه: **خلقكم من نفس واحدة** ثم **جعل منها زوجها** [الزمر: ٦]. وقوله تعالى: **وبدأ خلق الإنسان من طين** ثم **جعل نسله من سلالة من ماء مهين** ثم **سواه ونفخ فيه من روحه** [السجدة: ٧ - ٩]. وقوله تعالى: **ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون** * ثم **آتينا موسى الكتاب** تماما **على الذي أحسن** [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]. وقوله تعالى: **فإلينا مرجعهم** ثم **الله شهيد** [يونس: ٤٦]. وقوله تعالى: ثم **إن علينا بيانه** [القيامة: ١٩]. وقوله تعالى: **هو الذي خلقكم من طين** ثم **قضى أجلاً** [الأنعام: ٢]. وكقول الشاعر:

**سألت ربيعةَ من خيرها أبا ثُم أما فقالت: لِمه**(٤)

(١) البيت منسوب لشمر بن عمرو الحنفي، كما في الأصمعيات، ص١٢٦.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٦٧.

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو في ديوانه، ص٢٩٢.

(٤) البيت أورده ابن جني في الصاحبي بغير نسبة، ص ٢١٥.

ولا حجة لهم في ذلك، فعنه جوابات لأهل العلم يطولُ ذكرها، ولنذكر منها جوابا واحدا يعم الآيات والأبيات، وذلك أن (ثم) هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم والمعنى، أخبركم أني خلقتكم من نفس واحدة، ثم أخبركم أني جعلت منها زوجها، وأخبركم أني خلقت الإنسان من طين، ثم أخبركم أني جعلت نسله من سلالة من ماء مهين، وأخبركم أني خلقته من طين، وأخبركم أني قضيت الأجل، كما تقول: كلمتك اليوم، ثم كلمتك أمس من هذا الأمر، ووافقوا على القول باقتضائها الترتيب في الأسماء المفردة وفي الأفعال، ومن ذلك دليل على وضعيتها للترتيب، كما قاله الجمهور.

الرابع: تكون زائدة، فيتخلف التشريك، قاله الأخفش والكوفيون، وحملوا عليه قولـه تعالى: **حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقَت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا** [التوبة: ١١٨].

أو قول زهير:

**أراني إذَا أصبحت أصبحت ذا هوى     فثُم إذا أمسيت أمسيت غَادِيا**(١)

وخالفهم الباقونَ، وأجابوا عن الآية بأن ذلك على تقدير الجواب، وعن البيت بزيادة الفاء.

الخامس: تكون بمعنى التعجب، فتتخلف عن التشريك أيضا -ذكره بعضهم- كقوله تعالى: **ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** [الأنعام: ١]. وبقوله تعالى: **ثم يطمع أن أزيد كلا** [المدثر: ١٥، ١٦]. ومنه (ثَم) بفتح الثاء، اسم بمعنى (هناك)، يشار به إلى المكان البعيد كقوله تعالى: **وأزلفنا ثَم الآخرين** [الشعراء: ٦٤].

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص١٦٨.

## باب ما أوله الجيم

فمنه (جرم) وهو فعل بمعنى (كسب) فإذا وصلت به (لا) كقولهم: لا جرم. وكقول الله سبحانه: **وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم** [النحل: ٦٢].

قال الفراء: هي كلمة في الأصل بمنـزلة (لابد) و(لا محالة) فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم، وصارت بمعنى: (حقًا) فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب عن القسم؛ ألا تراهم يقولون: لا جرم لآتينك، قال: وليس قولُ من قال: جرمت، حققت الشيء، وإنما ألْبس عليهم الشاعر بقوله:

**ولقـد طَعنت أبا عيينةَ طَعنةً جرمت فَزارةُ بعدها أنْ يغضبوا**(١)

فرفعوا (فزارة) كأنه قال: حق لها الغضب. وإنما هي منصوبة أي جرمتهم الطعنة أن يغضبوا. قال أبو عبيدة: أحقت عليهم الغضب، أي أحقت الطعنة فزارة أن يغضبوا.

وقال البصريون: جرم بمعنى وجب وحق، ولا ردّ لشيء سبق، فعلى قولهم يكون الوقف على (لا) ثم يبتدئ القارئ (بجرم) في قوله تعالى: **وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم** جرم بمعنى: وجب وحق.

ومذهب الكوفين أن لا يوقف على (لا) وأنها لا تفصل من جرم، ووافقهم أبو حاتم، وقال: (لا جرم) حرف واحد، لا يوقف على (لا) دون (جرم)، وقال المفسرونَ: لا جرم كلمة وعيد.

ومنه (جير) وتستعمل في القسم نيابة عن المقسم به وهو بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف، فقيل: هو اسم بمعنى حقًا. فيكون مصدرا وأنشد قول الشاعر:

**وقُلْن: على الفردوس أولَ مشربٍ أجلْ جير إن كانت أبيحت دعاثِره**(٢)

وقيل: هو حرف بمعنى نعم، قال ابن هشام: ولو كانت اسما لأعربت ودخلت عليها (أل) ولم تؤكد أجل في قوله:

---

(١) البيت منسوب لعطية بن عفيف، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ج٢، ص١٣٦.

(٢) البيت لمضرس بن ربعي، وهو في ديوانه، ص٧٦.

**أجلْ جير إنْ كانت رواءً أسافِلُه**(١)

ولو كانت اسما ما قوبل بها (لا) في قوله:

**إذ تقـول (لا) ابنةُ العجير**

**تصدق (لا) إذ تقولُ جير**(٢)

ومنه (جلل) وهي كلمةٌ ترد على أربعة أوجه:

الأول: تكون بمعنى (نعم) حكاه الزجاج في كتاب (الشجرة).

والثاني: تكون اسما بمعنى (عظيم)، قال:

**قومي هم قتلـوا أميم أخِي ... فـإذا رميت يصيبني سهمِي**

**فلئن عفَوت لأعفُونّ جللاً ... ولِئن سطَوت لأوهِنن عظْمِي**(٣)

والثالث: يكون اسما بمعنى يسير وهين، وهو من الأضداد، قال امرؤ القيس لما قتل أبوه:

**ألا كُل شيءٍ سواه جللْ**(٤)

أي: هين يسير.

الرابع: تكون للتعليل، كقولك: فعلت ذلك من جلَلِك، أي: من أجلك.

قال جميل:

**رسمِ دارٍ وقَفْت فـي طَلَلِه ... كِدت أقْضِي الحياة مِن جلَلِه**(٥)

فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمته في عيني.

(١) عجز بيت لطفيل الغنوي، وهو في ديوانه، ص٨٤.

(٢) الرجز أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٣٨.

(٣) البيتان للحارث بن وعلة، وهما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ج١، ص٢٠٤.

(٤) عجز بيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٢٦١.

(٥) البيت لجميل بثينة وهو في ديوانه، ص١٨٩.

# باب ما أوله الحاء

## فصل: (حتى)

(حتى) لها ثلاثة معان، وثلاث استعمالات. أما المعاني فتكون للغاية. وهو الأصل عليها، وتكون للتعليل، وتكون للاستثناء، وهو أقلها، وقل من ذكره. وأما الاستعمالات:

فالأول: منها أن تكون حرف جر بمنـزلة (إلى)، وهذه تدخل على الأسماء، فتختص بمعنى الغاية كـ (إلى)؛ إلا أن ما بعدها يدخل في ما قبلها على الأصح، بخلاف (إلى)، ومن شرطها أن يكون المجرور آخر جزء من الشيء، أو ماثلاً في آخر جزء منه، كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، ولا تقولُ حتى نصفها أو ثلثها، كما تقول: إلى نصفها أو ثلثها.

وأمّا قولُ الشاعر:

**تمنيت ليلةً فمــا زِلْت حتى ... ِنصفَها راجيا فعدت يؤوسا**[1]

فليس محل الاشتراط، أفلم يقل: فمازلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى على هذا، لكنه لم يصرح به.

وتدخل على الأفعال المستقبلية فتنصبها بإضمار (أن) نحو: سرت حتى أدخلَ المدينة. ويكون الفعل وأنْ في تأويل المصدر مخفوض بـ (حتى).

وإذا دخلت على الأفعال المستقبلية جاءت للثلاثة المعاني، فالغاية كقول الله سبحانه: **لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى** [طه: ٩١].

والتعليل؛ كقوله تعالى: **ولا يزالونَ يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا** [البقرة: ٢١٧]. أو قوله تعالى: **هم الذين يقولونَ لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا** [المنافقون: ٧]. وقوله سبحانه: **فقاتلــوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمــر الله** [الحجرات: ٩] يحتمل الغاية والتعليل والاستثناء كقول الشاعر:

**ليس العطاءُ من الفُضول سماحةً ... حتى تجود وما لديك قليلُ**[2]

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٤٣.

(٢) البيت للمقنع الكندي، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص١٧٣٤.

وكقول الآخر:

**واللهِ لا يذهب شيخي باطِلاً**

**حتى أُبير مالِكًا وكاهِـلاً**(١)

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مستثنى منه.

وجعل بعضهم من ذلك قوله ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه**»(٢). إذ زمن الميلاد لا يتطاول فيكون (حتى) فيه للغاية. ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون للتعليل. قال ابن هشام: ولك أن تخرجه على أن فيه حذفًا، أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

الاستعمال الثاني: أن يكون حرف ابتداء، أي يبتدأ بعدها، ومعناها على هذا الاستعمال الغاية، فتدخل على الجُملة الاسمية، كقول الفرزدق:

**فيا عجبا حتى كُلَيب تسبني كأن أباها نهشلٌ أو مجاشِع**(٣)

وقول جرير:

**فما زالت القَتلى تمُج دِماءَها بِدِجلةَ حتى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ**(٤)

وتدخل على الفعلية إذا كان فعلاً ماضيا أو بتأويل الماضي نحو قوله تعالى: **حتى عفَوا** [الأعراف: ٩٥]. وقوله تعالى: **حتى يقولَ الرسول** [البقرة: ٢١٤]. على قراءة الرفع، ونحو قول الشاعر:

**سريت بـهم حتى تكِـلَ مطِيهم وحتى الجِياد ما يقَدن بأرسان**(٥)

على رواية من رفع (تكل)، وتكون قد دخلت في البيت على الجملتين، ومعناها في هذا الاستعمال الحال الواقع بالنظر إلى وقت الغاية، ومعناها على الاستعمال الأول

---

(١) الرجز لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٣٤.

(٢) الحديث رواه البخاري: في كتاب الجنائز، وأحمد في مسنده: ٢٣٣/٢.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج١، ص٤١٩.

(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص١٤٣.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٩٣.

الغاية بالنظر إلى الزمن الماضي الممتد إلى وقت الغاية، ولا يلزم نصب.

الاستعمال الثالث: وهو قليل: أن تكون عاطفة إما كالواو، أو كالفاء. نحو: قدم الجيش حتى الأتباع، ومعناها في هذا الاستعمال الغاية أيضا، ومن شروطها: أن يكون الثاني من الأول، إما بعضا من جمع نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، أو جزءًا من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو كجزء من كل نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها.

وإذا كان الثاني غير الأول امتنع العطف، فلا يجوز: كلمت العرب حتى العجم؛ لأن حتى إنما دخلت لما يتناهى إليه الأشياء من أعلاها أو أسفلها من ما يكون منتهى في الغاية، فإذا قلت: ضربت القوم، جاز أن يتوهم السامع أن زيدا لم يدخل في الضرب، إما لأنه أعلاهم أو لأنه دونهم، ومعيارها (إلا) فحيث يصح دخول (إلاّ) يصح العطف بها، وحيث يمتنع دخول (إلا) يمتنع العطف بها، فكما لا يجوز: كلمت أخاك إلا أباك، لا يجوز: ضربت أخاك إلا أباك.

وأجاز الفراء: إنه ليقاتل الرجال حتى الفرسان. وإن كلبي ليصيد الأرانب حتى الظباء، خفضا ونصبا. وقال: لأن الظباء وإن كانت مخالفة للأرانب فإنها من الصيد، وهي أرفع منها.

قال البصريون: هذا خطأ وفيه بطلان الباب، ويقرب قول الفراء قول الشاعر:

**ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها**[1]

فجاز العطف هنا وإن كان الفعل غير الصحيفة، والزاد، لكن قوله: ألقى الصحيفة والزاد من معنى: ألقى ما يثقله، والنعلُ يثقله، فجاز عطفها، وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون: فلا يجعلونَ (حتى) حرف عطف وإنما يرفعونَ ما بعدها وينصبونه ويجرونه بإضمار عامل، ويجعلونَ (حتى) ابتدائية.

(١) البيت للمتلمس، وهو في ملحق ديوانه، ص٣٢٧.

## فصـل: (حاشـا)

حاشا كلمة معناها التنـزيه. قال الشاعر:

**حاشا أبـي ثوبان إن بـه ضنا على الملحاة والشتم**(١)

واشتقاقها من الحشا، وهو الناحية، قال الشاعر:

**بأي حشا أمس الخليطُ المباين**(٢)

تقول: خرجوا حاشا زيدا، أي: اجعله في ناحية من لم يخرج بجعله في من خرج. ومن ذلك قولهم: لا أحاشي بك أحدا، أي: لا أفعله، وأتاك في حشى واحد أي: من ناحية واحدة. وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعديا متصرفًا، تقول: حاشيته، بمعنى استثنيته ومنه قوله ﷺ: «**أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة**»(٣). قال ابن هشام: و(ما) نافية، والمعنى أنه ﷺلم يستثن فاطمة، قال: توهم ابن مالك أنها: (ما) المصدرية، و(حاشا) الاستثنائية فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيدا، قال: ويرده أن في معجم الطبراني: ما حاش فاطمة ولا غَيرها. انتهى

قلت: ويشهد لقول ابن هشام قول سيبويه في استدلاله على حرفية (حاشا) الاستثنائية، لو كانت فعلاً لجاز أن يكون صلة لـ (ما) كما يجوز ذلك في (خلا) فلما امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشا زيدا؛ دل على أنها ليست بفعل.

ويشهد أيضا قولُ الشاعر:

**رأيت الناس ما حاشا قُريشا وإنا نحـن أفضلُهـم فَعالاً**(٤)

ولو كانت (ما) في البيت مصدرية لم يكن له التفضيل على قريش، والمراد خلافه، ودليلُ تصرف هذا الفعل قول النابغة:

---

(١) البيت للجميع الأسدي، كما في الأصمعيات، ص٢١٨.

(٢) البيت للعامل الهذلي، كما في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص٤٤٦.

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند: ٩٦/٢، و الحاكم في المستدرك: ٩٩٦/٣، و الطبراني في المعجم الكبير: ١٢٢/١.

(٤) البيت منسوب للأخطل كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٣٦٨.

**ولا أرى فَاعِلاً في الناسِ يشبِهه ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدٍ**(١)

وتوهم المبرد أن هذا مضارع (حاشا) التي يستثنى بها وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

ثانيها: أن تكون حرف استثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنـزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو، إلى أنها تستعمل كثيرا حرفًا فينخفض بها وقليلاً فعلاً متعديا جامدا لتضمنه معنى (إلا) فينصب بها، واحتجوا بأنه سمع: (اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع).

وبقول الشاعر:

**حاشـا أبا ثوبانَ إن بـه ضنا على الْملحاةِ والشتمِ**(٢)

ويروى أيضا: حاشا أبي، واحتج المبرد أيضا ببيت النابغة المتقدم، وقد تقدم توهمه.

واستدلوا أيضا بأنها يدخلها الحذف كقولهم: حاش لزيد والحذف إنما يقع في الأسماء، والأفعال دون الحروف، وبأنه يقالُ: حاشا لزيد، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

ثالثهما: أن تكون اسما مرادفًا للتنـزيه، فيقالُ: حاشا لله، كما يقال: تنـزيها لله، بدليل قراءة بعضهم: حاشا لله بالتنوين، وقراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- حاش الله كمعاذ الله. وليس جارا ومجرورا خلافًا لتوهم ابن عطية ذلك لتنوينها في قراءة بعضهم كما مر. ولدخولها على اللام في قراءة السبعة. والجار لا يدخل على الجار. وإنما ترك التنوين في قراءتهم.

أما (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم المبرد وابن جني، والكوفيون أن هذه فعل أيضا.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٢٠.

(٢) البيت سبق تخريجه.

## فصـــل: (حيـــثُ)

حيث ظرف مكان مبهم مثل (أين) في الإبهام والمعنى. قال الله تعالى: **ولا يفْلِح الظالمُ حيثُ أتى** [طه: ٦٩]. وفي حرف ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه-: أين أتى، والعرب تقول: جئت مِن أين لا تعلم، أي: من حيثُ لا تعلم.

قال الأخفش: قد ترد للزمان، وإذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط، وجزمت الفعلين، قال الشاعر:

**حيثُما تستقِم يقَدر لك الله نجاحا في سالفِ الأزمان**(١)

قال ابن هشام: وفي هذا البيت دليل على مجيئها للزمان، وهي في استعمالها ملازمة للإضافة إلى الجمل، وملازمتها للفعلية أكثر وندرت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

**بِبيض المَواضِي حيثُ لَي العمائم**(٢)

والكسائي يقيسه.

وفيها لغات: حيث بالياء وهو الأفصح، وحوث بالواو، وهو لغة طيئ ومن العرب من يبنيها على الضم تشبيها بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة، ومنهم من يبنيها على الفتح مثل كيف استثقالاً للكسر مع الياء، وحكى الكسائي (حيث) بالكسر، ومن العرب من يعربها، وقراءة من قرأ: **من حيث لا يعلمون** [الأعراف: ١٨٢]. بكسر الياء يحتمل لغة البناء ويحتمل لغة الإعراب.

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٥٢.

(٢) عجز بيت منسوب للفرزدق، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٣٨٩، وهو غير موجود في ديوانه.

## باب ما أوله الخاء

وفيه (خلا، وما خلا) أما خلا فمعناها الاستثناء، تقول: قام القوم خلا زيد، وأصلها من قولنا: خلا البيت وخلا الإناء، إذا لم يكن فيه شيء. كذلك إذا قلنا: خرج الناس خلا زيد، فإنما تريد أنه خلا من الخروج أو خلا الخروج منه. ومنه قولُ العرب: افعل ذاك وخلاك ذم، يريدونَ عداك الذم وخلوت من الذم. وتستعمل على وجهين:

أحدهما: تكون حرف استثناء جارا للمستثنى، فهي عند بعض النحويين حرف جر بمنـزلة (حاشا) وعند بعضهم مصدر مضاف.

الثاني: تكون فعلاً متعديا ناصبا للمستثنى فتقول: قام القوم خلا زيدا فتضمن فيها الفاعل، كأنك قُلت: خلاَ من جاءِني مِن زيدٍ.

وأما ما خلا كقول الشاعر:

**ألا كل شيء ما خلا الله باطل**(١)

فلا يجوز فيه إلا النصب؛ لأن (خلا) لا تكون بعد (ما) إلا صلة لها، وهي معها مصدرية والتقدير: كل شيء خلو الله باطل، أي: خلوه من الله باطل. فدخولها تعّين (خلا) للفعلية، وزعم الربعي، والكسائي، والفارسي، وابن جني: أنه قد يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة، وردّ قولهم بأن (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، كقوله تعالى: **عما قليل** [المؤمنون: ٤٠]. **فَبِما رحمةٍ** [آل عمران: ١٥٩] وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

---

(١) صدر بيت للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه، ص٢٥٦.

## باب مـا أولـه الـذال المعجمـة

## وفيه: ذو، وذا، وذات، وذه، وذيت

فأما (ذو) فإنه يأتي على وجهين:

أحدهما: يكون بمعنى صاحب، ولا يكون إلا مضافًا، فإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وصفت به معرفة أضيفت إلى ما فيه الألف واللام، كقوله تعالى: **ذو العرش المجيد** [البروج: ١٥]، ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمر ولا إلى علم وما أشبهه، وهو يؤنث ويثنى ويجمع، فتقول: مررت برجل ذي مالٍ، وبامرأة ذات مالٍ، وبرجلين ذَوي مالٍ، بفتح الواو، قال الله تعالى: **وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم** [الطلاق: ٢]. وتقول: مررت برجال ذَوِي مال بالكسر.

الثاني: تكون بمعنى الذي في لغة طيئ، ومن حقها أن توصف بها المعارف فتقول: أنا ذو عرفت وذو سمعت، قال الشاعر:

**فإن بيت تميمٍ ذو سمعت بـه ... فيه تنميت وأرست عِزها مضر**[(١)]

ثم منهم من يجعل (ذو) للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، على كل حال في الرفع، والنصب، والجر، كمن وما فتقول: هذه هند ذو سمعت بها، ورأيت هندا ذو سمعت بها، ومررت بهند ذو سمعت بها، ورأيت أخويكا ذو سمعت بهما، ورأيت القوم ذو سمعت بههم.

قال الشاعر:

**فإنّ المـاءَ ماءُ أبـي وجـدي ... وبئري ذُو حفَرت وذُو طويت**[(٢)]

وقال آخر:

**ذاك خليلـي وذو يعاتبـني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه**[(٣)]

يريد: الذي يعاتبني، والواو زائدة، ومنهم من يقول: ذات للمؤنث ويثنى ويجمع فيقالُ: ذو، وذوو، وذوات، وقال الفراء: أنشدني بعضهم:

(١) البيت ورد في الأزهية، بغير نسبة، ص ٢٩٣.

(٢) البيت لسنان بن الفحل، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ٥٩١.

(٣) البيت لبجير بن عنمة الضبي، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص١٥٩.

**جمعتها من أينق موارق**
**ذوات ينهضن بغير سائق**[(١)]

وقال الفراء: سمعت بعضهم يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به، يريد: بها، فلمّا أسقطَ الألف جعل الفتحة التي كانت الهاء منها.

وأما (ذا) فتستعمل على خمسة أوجه:

أحدها: اسم يشار به إلى الحاضر، ويلحقه كاف الخطاب، فيقال: ذاك، وتزاد فيه اللام فيقال: ذلك، وفرق بينهما في المعنى فقيل: ذا للقريب، وذالك للمتوسط، وذلك للبعيد، ويدخل عليها (هاء) التنبيه، فيقال: هذا وهذاك.

ثانيها: تكون بمعنى صاحب إذا كان منصوبا كقولك: رأيت ذا مال.

ثالثها: تكون بمعنى الذي، وذلك إذا كان بعد (ما) و(من) كقول السائل: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن. قال لبيد:

**ألا تسألان المرء ماذا يحاولُ أنحب فيقضى أم ضلالٌ وباطِلُ**[(٢)]

وجوز الكوفيون كونها بمعنى (الذي) مع التجرد من مصاحبة (ما) و(من) واحتجوا بقول الشاعر:

**عدس ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ أمنت وهذا تحملين طليق**[(٣)]

رابعها: أن تكون مركبة مع (ما) بمنـزلة اسم واحد، كقولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيرا. كأنه قال: ما رأيت؟ وإن كان (ذا) هنا بمنـزلة (الذي) فكان الجواب: خير بالرفع. وقد قرئ قوله تعالى: **يسألونك ماذا ينفقونَ قل العفو** [البقرة: ٢١٩] بالرفع والنصب.

فمن رفع جعلها بمنـزلة الذي، ومن نصب جعلها مركبة مع (ما) الاستفهامية، وسيأتي ذكر هذا وغيره عند الكلام على (ماذا) في باب الميم إن شاء الله تعالى.

وكذلك إذا جاءت بعد (من) رفعت الكلام بعدها. فهي بمعنى (الذي)، وكان معناها الإنكار كقولك: من ذا خير منك. ومنه قوله تعالى: **من ذا الذي يشفع**

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه، ص١٨٠.
(٢) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه، ص٢٥٤.
(٣) البيت ليزيد بن مفرغ، هو في ديوانه، ص١٧٠.

**عنده إلا بإذنه** [البقرة: ٢٥٥]. وإن نصبت الكلام بعدها كانت بمعنى الإشارة كقولك: من ذا خيرا منك، ولا تكون زائدة بحال بخلافها إذا وقعت بعد (ما).

خامسا: تكون زائدة بعد (ما) الاستفهامية كقولك: ماذا صنعت؟ أي: ما صنعت؟، ذكره جماعة، منهم ابن مالك، ونسب القول به إلى الكوفيين، وخلافه إلى البصريين.

وأما (ذات)، فتكون في المؤنث بمعنى (صاحبة) وتكون بمعنى (التي) كقولهم: وبالكرامة ذات أكرمكم به، وتكون كناية عن ساعة من يوم وليلة أو غير ذلك كقولك: ذات غداة، وذات عشية، قال الشاعر:

**لما رأت أرقي وطول تقلبي ... ذات العشاءِ وليلي الموصولا**(١)

وذلك مسموع في أوقات مخصوصة، ولم يقولوا: ذات شهر. وتكون كناية عن الحال. كقول الشاعر:

**وأهل خباءٍ صالحٍ ذات بينهم ... قد احتربوا في عاجلٍ أنا آجِلُه**(٢)

ومن هذا قول الله سبحانه: **وأصلحوا ذات بينكم** [الأنفال: ١]. أي: الحال بينكم.

وتكون للتنبيه، تقول: هو في ذاته صالحٌ، أي في بنيته وخِلْقَتِه، وتكون للنية والإرادة كقوله -عز وجل-: **عليم بذات الصدور** [التغابن: ٤]. أراد السرائر.

وأما (ذه) فإنه اسم يشار به إلى الأنثى الحاضرة، وفيه لغات: ذي بالياء، وتبدل مدة الياء مع الإشباع والاختلاس، وتدخل عليها الهاء للتنبيه فتقول: هذي وهذه، وتلحقها كاف الخطاب إلا ذي فلا تقول: ذيك.

وأما (ذيت) فقال أبو عبيدة: تقول كان في الأمر كيت وذيت، ومعناه: كنت وكنت، ولا تستعملان إلا مكررتين، ومعناهما: الكناية عن الحديث والخبر، كما يكنى بفلان عن الأعلام، وبهن عن الأجناس، وهما مخففتان من كيّه وذيّه، وكثير من العرب يستعملونها على الأصل، وقد جاء فيها الفتح والكسر والضم.

---

(١) البيت لعبيد الراعي، كما في جمهرة أشعار العرب، ص ١٧٢.

(٢) البيت نسبه أبو حيان في البحر المحيط لزهير بن أبي سلمى، ج٣، ص٤٦٨، وهو غير موجود في ديوانه.

## باب ما أوله الراء

وفيه (ربّ) وهي حرف عند البصريين، وقال الكوفيون باسميتها، واحتجوا بأنه أخبر عنها في قول الشاعر:

**إن يقْتلوك فإن قتلك لم يكُن عارا عليك رب قتلٍ عار**(١)

قالوا: ولا حجة فيه، بل عار خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو عار.

وفيها لغات: ضم الراء وفتح الباء مع التشديد وهو الأصل، ومع التخفيف، وقد قرئ بذلك في قوله تعالى: **ربما يود الذين كفروا** [الحجر: ٢].

وقال الشاعر:

**أزهير إنْ يشِب القَـذَالُ فإنه رب هيضلٍ لَجِبٍ لففْت بهيضل**(٢)

وتزاد فيه التاء كما زيدت في (ثم) واستدلوا بقوله:

**ماوي بلْ ربتما غَارةٍ شعواءَ كاللّذْعةِ بالمَيسمِ**(٣)

وأنشد أيضا:

**يـا صاحبا ربت إنسانٍ حسن**
**يسألُ عنك اليوم أو تسألُ عن**(٤)

والذي اختاره محققو المتأخرين أن معناها التكثير غالبا، وترد للتعليل قليلاً، وذهب الأكثرونَ إلى دعوى التقليل دائما، وذهب جماعة إلى التكثير دائما. فمن التكثير قول الشاعر:

**رب ركْبٍ قد أناخوا حولنا يشربونَ الخَمرَ بالماءِ الزلال**(٥)

وقول آخر:

**ربما أوفَيت في علَمٍ يرفَعن ثَوبي شمالات**(٦)

---

(١) البيت لثابت بن قطنة، وهو في ديوانه، ص٤٩.
(٢) البيت لأبي كبير الهذلي، كما في شرح أشعار الهذليين، ج٣، ص١٠٧٠.
(٣) البيت منسوب لضمرة بن ضمرة، كما في الأزهية، ص ٢٦٢.
(٤) الرجز أورده ابن يعيش في شرح المفصل غير منسوب، ج٨، ص٣٢.
(٥) البيت منسوب لعدي بن زيد العبادي، كما في العمدة لابن رشيق، ج١، ص٢٢٣.
(٦) البيت منسوب لجزيمة الأبرش، كما في الأزهية، ص٩٤.

وقول آخر:

**فيا رب يومٍ قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خطُّ تمثال**(١)

ومنه قوله تعالى: **ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين** [الحجر: ٢]، وقوله ﷺ: «**رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة**»(٢). ومن التقليل قول أبي طالب في النبي ﷺ:

**وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ... ثمال اليتامي عصمةُ الأرامل**(٣)

أي: رب أبيض، وقول الشاعر في آدم، وعيسى، والقمر:

**ألاَ رب مولودٍ وليس له أب ... وذي والـدٍ لم يلده أبوان**

**وذي شامة غراء في حر وجهه ... ويكملُ فـي ست معا وثمان**(٤)

ولها أحكام:

أحدها: يكون لها صدر الكلام كالنفي والاستفهام، فتقول: رب رجلٍ جاءني، ولا تقل: جاءني ربّ رجلٍ.

ثانيها: دخولها على الاسم دون الفعل ويجب كونه نكرة فتقول: ربّ رجلٍ لقيته. إلا أن يدخلَ عليها (ما) فيجوز ذلك، فتقول: ربما قام زيد، وربما زيد لقيته. قال الشاعر:

**ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات**(٥)

وقال أبو داود الإيادي:

**ربما الجَامِلُ المُؤبلُ فيهم ... وعناجِيج بينهن المِهار**(٦)

وأما دخولها على الضمير في قولك: ربه رجلاً رأيت، فإنه كناية عن مجهول

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٢٩.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، ج١، ص٣٩، ٤٠.

(٣) البيت منسوب لأبي طالب كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٣٩٥.

(٤) البيتان منسوبان لرجل من أزد السراة كما في شرح التصريح، ج٢، ص١٨.

(٥) البيت سبق تخريجه.

(٦) البيت لأبي داؤد الإيادي، وهو في ديوانه، ص٣١٦.

يفسره ما بعده، وينتصب على التمييز فأشبه النكرات؛ ولأجل هذا وحده البصريون في التثنية والجمع، فتقول: ربه رجلين قد رأيتهما، وربه رجالاً قد رأيتهم، وربّه نساءً قد رأيتهن.

وحكى الكوفيون التثنية والجمع والتأنيث، فقالوا: ربهما وربهم وربهنّ. فمن وحّد قال: إنه كناية عن مجهول، يعتمد فيه على التفسير فيغني عن تثنيته وجمعه.

ثالثها: يجب كون النكرة موصوفة، فلا تقل: رب رجلٍ، وتسكت حتى تقول: ربّ رجلٍ صالحٍ، أو ربّ رجلٍ عندك، وأما قولُ الشاعر:

**إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكُن    عارا عليك ورب قتلٍ عار**(١)

فإنما أراد: هو عار على حذف المبتدأ، كذا قدّره البصريون.

رابعها: أنها تأتي لما مضى وللحال دون الاستقبال سواء دخلت عليها (ما) الكافة أو تجردت عنها. تقول: رب رجلٍ قام ويقوم، ولا تقل: ربّ رجلٍ سيقوم، ورجح ابن هشام دخولها على المستقبل واحتج بقول الشاعر:

**فإنْ أهلك فرب فتى سيبكي    علي مهذّبٍ رخص البنان**(٢)

وكقوله أيضا:

**يا رب قائلة غدا    يا لهف أم معاوية**(٣)

وبقوله تعالى: **ربما يود الذين كفروا** [الحجر: ٢]. ولا حجة له في ذلك أما البيتان فإنها فيهما ليست داخلة للاستقبال وإنما معناه: رب فتى موصوف بأنه سيبكي، ورب امرأة موصوفة بالقول غدا، كما تقول: رجل مسيء اليوم ومحسن غدا. أي يوصف بهذا. هكذا أوله بعضهم. وأما الآية، ففيها جوابات:

أحدها: ولم يذكر ابن هشام غيره، أن الفعل مؤول بالماضي، كقوله تعالى: **نفخ** في **الصور** [الكهف: ٩٩]. قال ابن هشام: وفي هذا تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل غيرته عن ماضٍ فيجوز، عن المستقبل، ومقتضى كلامه أن قوله: (يود) عبر

(١) البيت سبق تخريجه.
(٢) البيت منسوب لجحدر بن مالك كما في أمالي القالي، ج١، ص٢٨٢.
(٣) البيت منسوب لهند بنت عتبة كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤١٠.

به عن ماضٍ، وهو (ود) الماضي عبر به عن (يود) فكان المعنى أن الكفار لم يودوا ولكنهم سيودون.

ثانيها: أنها دخلت على المستقبل في كلام الله سبحانه لصدق الوعد، وكأنه قد كان؛ لأن القرآن نزل وعده ووعيده، وبناء ما فيه حقًا لا كذب فيه، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن الأبدي قوله -عز وجل-: **ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت** [سبأ: ٥١]. **ولو ترى إذ الظالمونَ موقوفون عند ربهم** [سبأ: ٣١]، إنه لم يكن في اللفظ كأنه كان لصدقة في المعنى، وهو كائن لا محالة. هذا أبين من الأول، وإن كان المأخذ واحدا.

ثالثها: قال الرماني: إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله -تعالى- كالماضي؛ وذلك لأن التكثير والتقليل إنما يكونان في ما عرف حّده. والمستقبل معلوم الحد عند الله -سبحانه- وعند المخلوقين مجهول. فجاز في كلامه -سبحانه- ولم يجز في كلامهم.

## باب السين وما أوله السين

أما السين فحرف يختص بالمضارع، وتخلصه للاستقبال، ولها ثلاثة معان:

أحدها: التنفيس من الزمن المستقبل.

الثاني: زعمه الزمخشري، وهو أنها إذا دخلت على فعل محمود أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، وقد أومأ إلى هذا في سورة البقرة، فقال في قوله تعالى: **فسيكفيكهم الله** [البقرة: ١٣٧] في السين: أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة (براءة) فقال في قوله تعالى: **أولئك سيرحمهم الله** [التوبة: ٧١]، السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة.

قال ابن هشام: ووجهه أنها تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل، فدخولها على الفعل، لتوكيده وتثبيت معناه.

وعندي أنه إنّما أخذ لها هذا المعنى من نظيرها، وهي (لن) فكما أنها تفيد عنده تأبيد النفي أو تأكيده عنده، فكذلك السين، تفيد الوقوع لا محالة عنده، والدليل على أنها نظيرها ونقيضها قول الخليل: أن (سيفعل جواب) (لن يفعل)، كما أن (لتفعلن) جواب (لم يفعل) لما في (لا تفعل) من اقتضاء القسم.

والثالث: زعمه بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا الاستقبال، ذكر في قوله تعالى: **ستجدونَ آخرين** [النساء: ٩١].

واستدل عليه بقوله تعالى: **سيقول السفهاء من الناس مـا ولاهم عن قبلتهم** [البقرة: ١٤٢] مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: (ما ولاهم) قال: فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال. انتهى

قال ابن هشام: وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه.

قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع. انتهى.

قال ابن هشام: ولو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول: فلان يقري الضيف، ويصنع الجميل، تريد: أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

## فصـل: (سـوف)

قال سيبويه: سوف كلمة تنفيس في ما لم يكن بعد. أ.هـ

ومدتها أوسع من السين عند البصريين ويقالُ: (سف) بحذف الوسط، و(سو) بحذف الآخر، و(سي) بحذفه وقلب الوسط، مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها: **ولسوف يعطيك ربك فترضى** [الضحى: ٥]. وبأنها قد تفصل بالفعل المُلْغى، كقول الشاعر:

**وما أدري وسوف إخالُ أدري أقوم آلُ حصن أم نساءُ؟!** (١)

(١) البيت سبق تخريجه.

## فصـل: (سـواء)

**لها ستة معان:**

**الأول**: يكون بمعنى العدل والاستواء، قال الله تعالى: **فـانبذ إليهم على سواء** [الأنفال: ٥٨]. ويوصف به المكان وغيره، فإن وصف به المكان، ففيه ثلاث لغات: أفصحها القصر مع الكسر كقوله تعالى: **مكانا سِوى** [طه: ٥٨].

ثانيها: القصر مع الضم وقد قرئ بهاتين.

وثالثها: المد مع الفتح. وإن وصف بها غير المكان ففيه اللغة الأخيرة وهي الفتح مع المد، كقولك: (مررت برجل سواء والعدم). وكقوله تعالى: **فانبذ إليهم على سواء** .

الثاني: تكون بمعنى الوسط فتمد مع الفتح، قال الله سبحانه: **في سـواء الجحيم** [الصافات: ٥٥]. وذكر ابن الجوزي فيه لغة القصر مع الكسر.

قال موسى بن جابر:

**وجـدنا أبانا كـان حـل ببلدةٍ سوى بين قيسٍ قيس عيلان والفِزر**(١)

أي: وسطًا بين الفريقين وروى: هل يجوز فيه اللغة الثالثة أو لا.

الثالث: يكون بمعنى التمام فتمد مع الفتح كقولك: هذا درهم سواء أي: تام ذكره ابن هشام ولعل قولهم: (لليلة ثلاث عشرة ليلة السواء) من هذا المعنى.

الرابع: يكون بمعنى القصد ذكره (الجوزي)، قال الشاعر:

**ولأصرفن سوى حذيفة مدحتى لفتى العشاء وفارس الأحزابِ**(٢)

وضبطه ابن هشام بالقصر مع الكسر، قال: وهو أغرب معانيها.

الخامس: يكون بمعنى (غير) قال الأعشى:

**وما عدلت عن أهلها لسوائكا**(٣)

---

(١) البيت منسوب لموسى بن جابر كما في تفسير القرطبي: ج١١، ص١٤٢.

(٢) البيت منسوب لحسان بن ثابت، كما في لسان العرب، مادة: سوى، وهو غير موجود في ديوانه.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٣٩.

وتقع صفة واستثناء كما تقع غير، وفيها أربع لغات:

الضم مع القصر. والفتح مع المد. والكسر مع القصر حكاه الجوهري عن الأخفش. وزاد ابن هشام الكسر مع المد.

السادس: سواء بالضم مع القصر اسم ماء لكلب، قال الراجز:

**فـوز مـن قُراقِر إلى سـوى**[١]

---

(١) الرجز منسوب لخالد بن الوليد، كما في الصحاح للجوهري، ج٦، ص١٢٣٨٦.

## فصـل: (سيمـا)

أصله (سي) اتصلت به (ما)، والسي المثل، وهو بمنـزلة وزيادة معنى، وما بعده يجوز فيه الجر، والرفع، والنصب، وقد روي بالثلاثة أوجه قول امرئ القيس:

**ألا رب يوم صالح لك منهم ولا سيما يوم بدارة جلْجل**(١)

فالجر على الإضافة، و(ما) زائدة بينهما كقوله تعالى: **أيما الأجلين قضيت** [القصص: ٢٨] وهو أرجحها، النصب على التمييز و(ما) كافة عن الإضافة، والرفع على إضمار المبتدأ و(ما) إما موصولة، وهو ضعيف كحذف العائد المرفوع مع عدم كمول الفصل، وإما نكرة موصوفة بالجملة تقديره: ولا مثل سي هو يوم، وهو أجود من الأول، وتشديد الياء من (سيما) ودخول (لا) عليها، ودخول (الواو) على (لا) واجب.

قال ابن فارس: سمعت أبا الحسن المعروف بابن التركِيةِ يقول: سمعت ثعلبا يقول: من قال بغير اللفظ الذي قاله امرؤ القيس فقد أخطأ.

وذكر الأخفش أنه قد تخفف الياء وقد تحذف الواو. قال الشاعر:

**فِ بالعقودِ وبالأيمـان لا سيما عقد وفاءٌ به من أعظمِ القُربِ**(٢)

وتثنيته (سّيان) فتستغني عن الإضافة كما استغنى عنها في قوله:

**والشر بالشر عند الله مِثْلان**(٣)

وتستغنى بتثنية (سواء) فلم يثنوه إلا شذوذًا كقول الشاعر:

**فيارب إنْ لَم تقْسِمِ الحُب بيننا سوائين فاجعلِني على حبها جلْدا**(٤)

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٠.

(٢) البيت ورد في شرح الأشموني بغير نسبة، ج١، ص٢٤١.

(٣) عجز بيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه، ص٢٨٨.

(٤) البيت لمجنون ليلى، وهو في ديوانه، ص٩٤.

# باب

# ما أوله الشين

وفيه (شتان) وهو اسم خبر وأصله من التشتت وهو التفرق والتباعد، يقالُ: شتان ما بينهما، أي: بعد ما بينهما، ويقالُ: هو الأفصح، وينشدون للأعشى:

**شتانَ ما يومِي على كُورِها ويــوم حيانَ أخــي جابِــرِ**[١]

وقال آخر:

**شتانَ هــذا والعناق والنــوم**

**والمشرب البارد في ظِل الدوم**[٢]

وربما قالوا: شتان ما بينهما وليس بفصيح. قال الأصمعي: لا يقالُ شتان ما بينهما قال: وقول الشاعر:

**لشتانَ ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتمِ**[٣]

ليس بحجة، وإنما هو مولّد، والحجة قول الأعشى. قال الزمخشري: ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس.

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٩٧.
(٢) الرجز منسوب لحاجب بن زرارة، كما في جمهرة أشعار العرب، ج١، ص٤٦٨.
(٣) البيت لربيعة بن الرقي وهو في ديوانه، ص١٢٤.

## باب ما أوله العين

## فصل (عن)

تستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: تكون اسما بمعنى جانب، وهو إما أن تدخل عليها (من) وهو كثير، قال الشاعر:

**فقلت للركْبِ لَما إِنْ علا بِهِم ... مِن عن يمين الحبيا نظرةٌ قَبلُ**[1]

وقال قطري بن الفجاءة:

**فلقد أراني للرماح دريئةً ... مِن عن يميني تارة وأمامي**[2]

و(من) الداخلة على (عن) زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا: فإذا قيل: قعدت عن يمينه، فالمعنى: في جانب يمينه، فذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ(من) تعين كونُ القعود ملاصقًا لأول الناحية.

وإما أن تدخل عليها (على) وهو نادر، قالوا: والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله:

**على عن يميني مرت الطير سنحا**[3]

الوجه الثاني: تستعمل حرفًا مصدريا في لغة بني تميم فيقول في نحو: أعجبني أن نفعل: عن نفعل. قال ذو الرمة:

**أعن ترسمت من خرقاء منـزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم**[4]

وكذا يفعلونَ في (أن) المشددة، فيقولون: أشهد عن محمدا رسولُ الله، وتسمى ذلك عنعنة تميم.

الوجه الثالث: يكون حرفًا جارا وهي تدلُ على الانحطاط والنـزول، يقول: نزلت عن الجبل وعن ظهر الدابة، وأخذ العلم عن زيد؛ لأن المأخوذَ عنه أعلى رتبة

---

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه، ص٢٨.

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في ديوانه، ١٧١.

(٣) صدر بيت أورده ابن هشام في المغني، بغير نسبة، ج١، ص١٧١.

(٤) البيت سبق تخريجه.

من الآخذ، وتنقسم معانيها إلى أحد عشر معنى:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه نحو: سافرت عن البلدِ ورغبت عن كذا.

الثاني: الاستعلاء كقوله تعالى: **فإنما يبخلُ عن نفسه** [محمد: ٣٨]. ونحو قول ذي الإصبع العدواني:

**لاهِ ابن عمك لا أفْضلْت في حسبٍ عني ولاَ أنت دياني فتخزوني**(١)

والمعروف أن يقال: أفضل عليه بمال. ومنه قوله تعالى: **إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي** [ص: ٣٢]. أي: قدمته عليه. وحكى الرماني عن أبي عبيدة: أن (أحببت) من (أحبّ) البعير (إحبابا) إذا برك، فلم يثر، فعن متعلقة باعتبار معناه أي: إني تثبطت عن ذكر ربي، وعلى هذا فالخير مفعول لأجله.

الثالث: التعليل، نحو قوله تعالى: **وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدةٍ وعدها إياه** [التوبة: ١١٤]. وقوله تعالى: **وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك** [هود: ٥٣]. ومنه عندي قول امرئ القيس:

**وتضحى فَتيت المسكِ فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل**(٢)

أي: لم يشد وسطها بمنطق للخدمة لكرمها على أهلها.

الرابع: يكون بمعنى (بعد) لأنها تقاربها في المعنى كقوله تعالى: **عما قليل ليصبحن نادمين** [المؤمنون: ٤٠]، وقوله تعالى: **يحرفونَ الكَلِم عن مواضِعِهِ** [المائدة: ١٣]. بدليل قوله تعالى: **مِن بعدِ مواضِعِه** [المائدة: ٤١] في موضع آخر. وكقوله تعالى: **لتركبن طبق عن طبق** [الانشقاق: ١٩]. أي: حالة بعد حالة. وكقول الحارث بن عباد:

**قَربا مربط النعامةِ مِني لقحت حرب وائلٍ عن حِيال**(٣)

أي: بعد حالٍ. وقولُ العجاج:

---

(١) البيت منسوب لذي الإصبع العدواني، كما في المغني، ج١، ص١٦٨.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١١٧.

(٣) البيت منسوب للحارث بن عباد، كما في الأزهية، ص٢٨٠.

**ومنهل وردته عن منهل**(١)

وقيل منه قول امرئ القيس:

**أـم تنتطِق عن تفضـل**(٢)

وقيل منه قوله تعالى: **فليحذر الذين يخالفونَ عن أمره** [النور: ٦٣].

الخامس: البدل كقوله: **واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفسٍ شيئًا** [البقرة: ٤٨]. وفي الحديث: «**صومي عن أمك**»(٣).

السادس: مرادفة (في) الظرفية كقول الشاعر:

**وآس سراةَ الحَـي حيثُ لقيتهم ... ولاتك عن حمل الرباعةِ وإنيا**(٤)

قيل: بدليل قوله تعالى: **ولا تنيا** في **ذكري** [طه: ٤٢]. قال ابن هشام: والظاهر أن معنى (ونى عن ذكري) جاوزه ولم يدخله، (وونى فيه) دخل فيه (وفتر).

السابع: مرادفة (من) كقوله تعالى: **وهو يقبلُ التوبة عن عباده** [التوبة:١٠٤]. وقوله تعالى: **أولئك الذين نتقبلُ عنهم أحسن ما عملوا** [الأحقاف: ١٦] بدليل قوله تعالى: **فتقبلَ من أحدهما ولَم يتقبل من الآخر** [المائدة: ٢٧]. وقوله تعالى: **ربنا تقبل منا** [البقرة: ١٢٧].

الثامن: مرادفة (الباء) كقوله تعالى: **وما ينطق عن الهوى** [النجم: ٣]، قال ابن هشام: والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى، وما يصدر قوله عن الهوى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك وغيره ومثله: بـ (رميت عن القوس) لأنهم يقولونَ أيضا: رميت بالقوس، حكاها الفراء. قال امرؤ القيس:

**تصد وتبدِي عن أسِيلٍ**(٥)

أي: بأسيلٍ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك؛ إلا إذا كانت

(١) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه، ص٢٤١.

(٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) الحديث رواه مسلم، كتاب الصيام، ص١٥٦، والترمذي، كتاب الزكاة، ص٣١.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٣٧٩.

(٥) جزء من بيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٦.

القوس هي المرمية، وحكى أيضا: (رميت على القوس).

العاشر: تكون زائدة للتعويض من (عن) أخرى محذوفة كقول الشاعر:

**أتجـزع إنْ نفْس أتاهـا حِمامها فَهلا التي عن بين جنبيك تدفَع**[1]

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده.

الحادي عشر: تكون زائدة كقول الله سبحانه: **فليحذر الذين يخالفونَ عن أمره** [النور: ٦٣]. في قول أبي عبيد ومنع سيبويه زيادتها فقال: يقالُ نبأت عن زيد ونبئت زيدا، فليست (عن) ههنا بمنـزلة (الباء) في: كفى بالله؛ لأن (عن) و(على) لا يفعلُ بهما ذلك، ولا (من) في الواجب، فمعنى كلامه أنهما لا يزادان ألبتة.

---

(١) البيت منسوب لزيد بن رزين، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٣٦.

## فصـل: (علـى)

قال المبرد: هي لفظة مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، فتكون اسما بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها (من) قال الشاعر:

**غدت مِن علَيه بعدما تم ظِموها تصِل وعن قَيض ِبزيزاءَ مجهل**(١)

وقال آخر:

**غَدت من عليه تنفُض الطَّل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا**(٢)

وتكون فعلاً تقول: علا زيد، قال طرفة:

**وتساقَى القَوم كأسا مرةً وعلا الخَيلَ دِماءُ كالشقْر**(٣)

ويروى: وعلى الخيل بالجر على الحرفية، وللحرفية تسعة معان:

الأول: الاستعلاء، وقد يكون حسيا كقوله تعالى: **وعليها وعلى الفلك تحملون** [المؤمنون: ٢٢]. وقد يكون مجازيا كقوله تعالى: **أو أجِد على النار هدى** [طه: ١٠].

وكقول الشاعر:

**وبات على النارِ الندى والمحلق**(٤)

وقد يكون معنويا كقوله تعالى: **ولَهم علَي ذَنب** [الشعراء: ١٤]. وقوله تعالى: **فَضلْنا بعضهم على بعض** [البقرة: ٢٥٣]. وقول القائل: لك عليّ الحج، وأنا على ما عهدتني. هذا ترتيب ابن هشام، ويظهر لي أن الاستعلاء بعلى ينقسم إلى حِسّي، وإلى معنوي، كما ذكر، وأن قوله تعالى: **أو أجد على النار هدى** معناه:

---

(١) البيت منسوب لمزاحم العقيلي كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٢٥.

(٢) البيت ليزيد بن الطثرية، وهو في ديوانه، ص ٨٧.

(٣) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه، ص٥١.

(٤) عجز بيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٢٧٥.

عند النار، وتكون معانيها عشرة، والله أعلم.

الثاني: المجاوزة كـ (عن) قال الشاعر:

**أرمي عليها وهي فَرع أجمع**(١)

وقال القحيف العقيلي:

**إذا رضيت علي بنو قَشير لعمر الله أعجبني رضاها**(٢)

أي: عني. ويحتمل أن (رضى) ضمن معنى (عطف)، وقال الكسائي: حمِلَ على نقيضه وهو (سخط).

وقال آخر:

**فِي لَيلَةٍ لا ترى بِهَا أحدا يحكِي علَينا إلا كَوَاكِبها**(٣)

أي: عنا، وقيل: ضمن (يحكي) معنى (ينم).

الثالث: المصاحبة كـ (مع) كقول الله سبحانه: **آتى المالُ على حبه** [البقرة: ١٧٧]. وقوله تعالى: **وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم** [الرعد: ٦].

الرابع: التعليل كـ (اللام) كقوله تعالى: **ولتكبروا الله على ما هداكم** [البقرة: ١٨٥]. أي: لهدايته إياكم.

وقال الشاعر:

**علام تقول الرمح يثْقِلُ عاتِقِي إذَا أنا لَم أطْعن إذا الخيلُ كَرتِ**(٤)

الخامس: الظرفية كـ (في) قال الله تعالى: **ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها** [القصص: ١٥]. وقال تعالى: **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملكِ**

---

(١) الرجز منسوب لحميد الأرقط، كما في شرح التصريح، ج٢، ص٢٨٦.

(٢) البيت منسوب للقحيف العقيلي، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤١٦.

(٣) البيت لعدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه، ص١٩٤.

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في ديوانه، ص٧٢.

**سليمان** [البقرة: ١٠٢].

وقال الأعشى:

**وصل على حين العشيات والضحى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا**[١]

ومنه قولهم: كان كذا على عهد كذا، أي: في عهده.

السادس: تكون بمعنى (من) كقوله تعالى: **إذا اكتالوا على الناس يستوفون** [المطففين: ٢]. قال الهذلي يصف كتيبة:

**متى ما تنكروها تعرفوها على أقْطَارها علَق نفيثُ**[٢]

السابع: مرادفة (الباء) كقوله تعالى: **حقيق على أنْ لا أقولَ** [الأعراف:١٠٥]. وقد قرأه أبي بن كعب (بالباء)، وقالوا: اركب على اسم الله، أي: باسم الله. قال امرؤ القيس:

**بأي ع ـ لاقتِنا ترغبُ ـ ونَ أعن دمِ عمروٍ على مرثَدِ**؟![٣]

أراد: ترغبونَ عن دم عمرو بدم مرثد وليس بدونه. وقال أبو ذؤيب:

**وكأنه ـ ن ربابـ ـةٌ وكـ ـأنـ ـه يسر يفيض على القِداح ويصدع**[٤]

أراد: يفيض بالقداح، أي: يضرب بها، والربابة ربعة يجمع فيها قداح الميسر، إلا أنه أراد في البيت القداح نفسها؛ لأنه يصف أتنا وحمارا فشبه الأتن بالقداح لاجتماعهن، وشبه الحمار باليسر وهو صاحب الميسر، وقوله: يصدع، أي: يغرق.

الثامن: تكون زائدة للتعويض كقول الشاعر:

**إن الكريم وأبيك يعتمِلْ**
**إنْ لم يجِد يوما علَى من يتكِلْ**[٥]

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ص١٨٧، ولفظه هكذا:

فإيّاك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

(٢) البيت لصخر الغي، وهو في ديوان الهذليين، ج١، ص٢٦٤.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٨٦.

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص١٨.

(٥) الرجز في شرح شواهد المغني بغير نسبة، ج١، ص٤١٩.

أي: من يتكل عليه فحذف (عليه) وزاد على قبل الموصول تعويضا، قاله ابن جني.

التاسع: تكون للاستدراك والإضراب كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله. قال الشاعر:

**فواللهِ لا أَنسى قتيلاً رزئته بجانب قَوسي ما بقيت على الأرض**
**على أنها تعفو الكُلُوم وإنما نوكَّلُ بالأدنى وإنْ جلّ ما يمضي**[1]

وقال آخر:

**بكُل تداوينا فلم يشف ما بنا على أنّ قُرب الدار خير من البعدِ**[2]

ثم قال:

**على أنّ قُرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود**[3]

أبطل بـ (على) الأولى عموم قوله: (لم يشف ما بنا)، فقال: على أن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله: (على أن قرب الدار خير من البعد).

---

(١) البيتان لأبي خراش الهذلي، وهما في شرح أشعار الهذليين، ج٣، ص١٢٣٠.
(٢) البيت ليزيد بن الطثرية، وهو في ديوانه، ص٨٢.
(٣) البيت ليزيد بن الطثرية، وهو في ديوانه، ص٨٢.

## فصل (عند)

اسم لمكان حضور الشيء ودنوه، فالحضور إما حيّ كقوله تعالى: **فلما رآه مستقرا عِنده** [النمل: ٤٠]. وإما معنوي، كقوله تعالى: **قال الذي عنده علم من الكتاب** [النمل: ٤٠]. والدنو كقوله تعالى: **عند سدرة المنتهى * عندها جنة المأوى** [النجم: ١٤، ١٥].

وفيه ثلاث لغات: كسر العين، وفتحها، وضمها، والكسر أكثر، وهي تكون للمكان والزمان، تقول: جئتك عند الليل عند الحائط، ولا تقع مجرورة إلا بـ (من) وقول العامة: (ذهبت إلى عنده) لحن.

## فصل (عوض)

تستعمل في القسم، وهو ظرف لاستغراق المستقبل في الزمان، كما أن (قط) لاستغراق الماضي في الزمان، ومعناه: الأبد. تقول: عوض، لا أفارقك، كما تقول: لا أفارقك أبدا، وسمي الزمانُ عوضا؛ لأنه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر، وقيل: لأنّ الدهر في زعمهم يسلب ويعوض.

وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العائضين، مبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كـ (قبل) أو على الكسر، كـ (أمس)، أو على الفتح كـ (أين) واختلف في قول الأعشى يمدح رجلاً:

**رضِيعي لِبان ثّدي أم تحالَفَا     بأسحم داجٍ عوض لا نتفرق**[1]

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبي: هو اسم صنم كان لبكر بن وائل، بدليل قوله:

**حلفْت بِمائِراتٍ حولَ عوضٍ     وأنصابٍ تركْن لدى السعِيرِ**[2]

والسعير: اسم لصنم كان لعنـزة. وقال ابن هشام: ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت.

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٢٧٥.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٧٢.

## فصل: (عل وعل)

## بتخفيف اللام وتشديدها

أما المخففة، فإنها اسم بمعنى (فوق)، ويأتي على وجهين:

أحدها: يكون نكرة يقع على كل علُوٍ فيكون معربا. قال امرؤ القيس:

**كجلمود صخرٍ حطه السيل من علِ**(١)

أراد التشبيه بأي علو كان.

والثاني: تكون معرفة، يقع على علُو مخصوص، فيكون مبنيا على الضم تشبيها بالغايات، قال الشاعر يصف فرسا:

**أقَب من تحت عريض من علُ**(٢)

والتزموا في استعماله أمرين: أحدهما: كونه مجرورا بمن كما في الشواهد.

والثاني: مجردة من الإضافة فلا يقال: أخذته من علِ السطح، كما يقال: من علوه. قال ابن هشام: وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري، وابن مالك ولا حجة لهم في قول الشاعر:

**يـا رب يـومٍ لـي لا أظلّلـه**

**أرمض مِن تحت عريقي مِن علُه**(٣)

فإن الهاء للسكت لا للإضافة، فلو كان مضافًا لما بني مع الإضافة.

وأما (علّ) بالتشديد فهي كلمة توقع وطمع في المحبوب وإشفاق من المكروه كـ (عسى) وهي أصلُ لغة عند من زعم زيادة اللام. قال الشاعر:

**لاتهـن الفقيـر علك أنْ تركَع يوما والدهر قَد رفَعه**(٤)

وقال آخر:

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٩.

(٢) الرجز منسوب لأبي النجم، كما في الأزهية، ص٢٢.

(٣) الرجز منسوب لأبي الهجنجل، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٤٨.

(٤) البيت منسوب للأضبط بن قريع، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص١١٥١.

**يقولُ رجالٌ: علّ مجنونَ عامِرٍ يروم سلُوا، قُلْت أني لِما بِيا**[١]

وهما مبنيان على الفتح وبمنـزلة (إنّ) في العمل، وعقيل تجيز جر اسمها فتقول: لعل زيدٍ قائم، وعلّ زيد قائم، سمعه أبو زيد. وتجيز أيضا كسر لامها على أصل التقاء الساكنين، ولهما معانٍ أخر غير المتوقع يأتي ذكرها في باب (اللام) إن شاء الله.

(١) البيت للمجنون، وهو في ديوانه، ص١٢٥.

## فصل (عسى)

كلمة معناها: الترقب والدنو وهي على وجهين:

- أحدهما: يكون فعلاً جامدا، ولك في استعمالها مذهبان:

أحدهما: أن يكون بمنـزلة (قارب)؛ فيكون لها مرفوع ومنصوب، فيعمل عمل (كان) فيرفع الاسم وينصب الخبر، إلا أنه يجب كون الخبر أن مع الفعل متأولاً بالمصدر كقوله تعالى: **عسى ربكم أن يرحمكم** [الإسراء: ٨]. ويندر مجيئه مفردا كقولهم: (**عسى الغوير أبؤسا**)(١).

ثانيهما: أن تكون بمنـزلة قرب، فلا يكون لها إلا المرفوع، ويجب كونه أن مع الفعل في تأويل المصدر كقوله تعالى: **وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم** [البقرة: ٢١٦].

الثاني: يكون حرفًا كـ (لعل) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهي لغة قليلة قال الشاعر:

**فقلت: عساها نار كأسٍ وعلّها تشكّى فآتى نحوها فأعودها**(٢)

وقال آخر:

**ولي نفْس تنازعني إذا ما أقولُ لَها لَعلي أو عساني**(٣)

وقال آخر:

**يـا أبتاعك أو عساكـا**

**ترى لنا من أمرنا فكاكا**(٤)

وهذا التفصيل مذهب سيبويه والسيرافي، وقال الجمهور: بفعليتها مطلقًا، وقال

---

(١) انظر جمهرة الأمثال، ص ١٤٣، وأصلُ المثل: أن قوما حذروا عدوا لهم، فاستكنوا منه في غار، فقال بعضهم: عسى الغوير أبؤسا، أي عسى أن يأتينا البلاء من قبل الغار، فكان كذلك، وقيل في أصله غير ذلك.

(٢) البيت منسوب لصخر بن جعد الخضري، كما في شرح شواهد المغني، ج١، ص٤٤٦.

(٣) البيت منسوب لعمران بن حطان، كما في شرح المفصل، ج٣، ص١٢٠.

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ١٨١..

ابن السراج، وثعلب: بحرفيتها مطلقًا.

وهي تدلُ في معناها على الترجي في المحبوب والإشفاق من المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى: **وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم** [البقرة: ٢١٦]. و(عسى) من الله واجب الوقوع في القرآن إلا قوله تعالى: **عسى ربه إن طلّقكُن أنْ يبدِلَه أزواجا خيرا مِنكُن** [التحريم: ٥].

وقال أبو عبيدة: (عسى) من الله سبحانه بإيجاب فجاءت على أحد لغتي العرب؛ لأن (عسى) رجاء ويقين. وأنشد لابن مقبل:

**ظَني بِهم كَعسى وهم بِتنوفَةٍ يتنازعونَ جوائِز الأمثَال**(١)

أي: ظني بهم يقين.

وفي (عسى) خلاف في لغاتها، قال الفارسي: يجوز كسر السين منها مطلقًا سواء جردت أو أسندت إلى الضمير، وقال أبو عبيدة: لا يجوز كسرها بحالٍ، والصحيح الذي عليه الجمهور، جواز الكسر بشرط إسنادها إلى الياء، أو النون أو نا، والفتح أفصح، وقد قرئ بهما: **فهـل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض** [محمد: ٢٢]. قال نافع: بالكسر، وغيره بالفتح.

---

(١) البيت لابن مقبل، وهو في ديوانه، ص ٢١٦.

## فصـل: (عـدا)

كلمة استثناء مثل (خلا) في الحكم والمعنى فتأتي على وجهين:

أحدهما: يكون حرف استثناء جارا للمستثنى. قال الشاعر:

**أبحنا حيهـم قتلاً وأسـرا عدا الشمطاءَ والطفل الصغير**[1]

وهو قليل ولم يحفظه سيبويه والمبرد.

ثانيهما: يكون فعلاً جامدا ناصبا للمستثنى، وتدخل عليها (ما) المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية كـ (خلا) إذا دخلت عليها (ما). قال الشاعر:

**تملُ الندامى ما عداِني فَإنِني ِبكُل الذي يهوى ندِيمِي مولَع**[2]

ولهذا دخلت نون الوقاية.

(١) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بغير نسبة، ج٢، ص٢٨٥.

(٢) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بغير نسبة، ج١، ص١٠٧.

## باب ما أوله الغين

وفيه (غير)، ومعناها: الوصف بالمغايرة، وخلاف المماثلة كقولك: مررت برجل غير زيد، ولا تستعمل إلا ملازمة للإضافة، وقول العامة: لا غير، لحن، نعم؛ قد تقطع عن الكلام بعد (ليس) عند فهم المعنى، كقولك: قبضت من الدراهم عشرة ليس غَير. وتستعمل على ستة أوجه:

الأول: تكون استثناءً ويقوم مقامها (إلا). تقول: قام القوم غير زيد، كما تقول: قام القوم إلا زيدا، وما قام غير زيد، كما تقول: ما قام إلا زيد، وإعرابها كإعراب الاسم الذي بعد (إلا).

قال الفراء: وبعض بني أسد وقضاعة ينصبون غير إذا كانت في معنى (إلا) تم به الكلام قبلها أو لم يتم. يقولونَ: ما جاءني إلا غيرك، وما جاء أحد غيرك.

الثاني: تكون صفة للنكرة، أو ما قرب من النكرة، وهو الأصل، وأمّا الاستثناء فعارض، نحو قوله تعالى: **صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** [الفاتحة: ٧].

الثالث: تكون بمعنى (لا) وتنصبها على الحال، ومعناها: الصفة أيضا، تقول: فعلت ذلك غير خائفٍ منك. أي: لا أخاف منك. ومنه قوله تعالى: **فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ** [البقرة: ١٧٣]. كأنه قال -سبحانه وتعالى-: فمن اضطر خائفًا لا باغيا. وكقوله تعالى: **غير ناظرين إناه** [الأحزاب: ٥٣]، وقوله تعالى: **غير مُحِلي الصيدِ وأنتم حرم** [المائدة: ١].

الرابع: تكون نافية كـ (ليس) كقوله: أنت غير ضارب زيدا، تقديره: أنت ليس ضاربا زيدا. قال لبيد:

**وإذا جوزيت قَرضا فَاجـزِهِ  إنما يجزى الفتى غير الجَملْ**[1]

يريد: ليس الجمل؛ لأن الجمل لا يجوز أن يكون صفة؛ لأنها نقيضه، فلا تقل: عندي درهم غير دانق، على الصفة، وترفع (غير). ويجوز على الاستثناء وتنصب

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه، ١٧٩.

(غير) لإمكان استثناء (الدانق) من (الدرهم)، و(الجمل) لا يكون استثناؤه من (الفتى)، ويدلُ عليه ما روي من قوله ﷺ لزيد الخيل[1] حين وفد عليه: «**ما وصف** لي **أحد** في **الجاهلية فرأيته** في **الإسلام إلا رأيته دون الصفة ليسك**»[2]. يريد: غيرك.

الخامس: تكون لمجرد المخالفة كقولك: الصالح غير الفاسد. والجواد غير البخيل، والفرق بين هذه وبين التي للصفة، تكون مضافة إلى غير النقيض، لا إلى النقيض، فيجوز: له عندي درهم غير جيد، بالرفع على الصفة.

ولا يجوز: له عندي درهم غير دانق، بالرفع على الصفة؛ لأن الدانق بعض الدرهم، ويجوز نصب (غير) على الاستثناء، لإمكان استثناء الدانق من الدرهم.

وأما إضافتها في (الفاتحة) إلى (المغضوب عليهم) فإنه ليس نعتا لموصوفها الذي هو اسم جنس قريب من النكرة، وهو (الذين) لكنها وقعت صفة بعد صفة هي نقيضها وذلك لا يمنع النعت به.

السادس: تكون بمعنى (لكن) قال النابغة الذبياني:

**ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلولٌ من قراع الكتائبِ**[3]

معناه: لكن سيوفهم. وقال النابغة الجعدي:

**فتـى كملت أعـراقُه غير أنه ... جواد فلا يبقي من المال باقيا**[4]

وقال الفرزدق:

**وما سجنوني غير أني ابن غالب ... وأني من الأثرين غير الزعانفِ**[5]

---

(١) هو زيد بن مهلهل، صحابي من طيئ، قدم على الرسولﷺ في وفد قومه؛ فأسلم، وسماه الرسولﷺ زيد الخير، وكان كثير الخيل فلقب بزيد الخيل، توفي سنة ٩هـ.

(٢) انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ج٣، ص٣٥.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٤٤.

(٤) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص١٨٣.

(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢،١٠.

## باب الفـــاء
## وما أوله الفـــاء

أما (الفاء) فإنما تأتي على ثمانية أوجه:

الأول: تكون عاطفة كقولك: قام زيد فعمرو، وتفيد ثلاثة أمور: التشريك، والترتيب، والتعقيب، فأما الترتيب فهو على أنواع: معنوي نحو: قام زيد فعمرو، وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى: **فأزلهما الشيطانُ عنها فأخرجهما مِما كانا فيه** [البقرة: ٣٦]. ونحو قوله تعالى: **فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة** [النساء: ١٥٣]. وقوله تعالى: **ونادى نوح ربه فقالَ رب إن ابني من أهلي** [هود: ٤٥] الآية. وإخباري نحو: مطرنا بمكان كذا، فمكان كذا، ذكره جماعة.

وخالف الأخفش في الترتيب، وقال: الفاء تأتي لمعنى (الواو)؛ لأن (بين) إنما تقع معها (الواو)؛ ولأنك إذا قلت: المالُ بين زيد وعمرو، فقد احتويا عليه. فهذا موضع الواو؛ لأنها للاجتماع، فإن جئت بالفاء وقع التفريق، وأنشد قول الشاعر:

**بسقط اللوى بين الدخول فحومل**(١)

قال: ولولا أن (الفاء) لمعنى (الواو) لفسد المعنى؛ لأنه يريد أن يصير بين الدخول أولاً ثم بين حومل، وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدخول وبين مواضع حومل، ولم يرد من الدخول فحومل. كما يجوز: جلست بين العلماء والزهاد.

وقال بعض البغداديين: الأصلُ (ما بين) فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك من قال:

**يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدمِ**(٢)

أصله ما بين قرن إلى قدم، فحذف (بين) وأقام قرنا مقامها وقال الفاء نائبة عن إلى.

---

(١) عجز بيت مطلع معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٧.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٨٤.

قال ابن هشام: ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وضحت إضافة (بين) إلى (الدخول) لاشتماله على مواضع؛ أو لأن التقدير من مواضع (الدخول)، وكون (الفاء) للغاية بمنـزلة (إلى) غريب.

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز: جلست بين زيدٍ فعمرو. وقال الجرمي: الفاء لا تفيد الترتيب لا في البقاع ولا في الأقطار بدليل قوله: بين الدخول فحومل، وقولهم: (مطرنا مكان كذا فمكان كذا). وإن كان وقوع المطر فيها في وقت واحد. وأجيب بأنه حيث وقع ترتيب في الإخبار كما تقدم ذكره.

وأمّا التعقيب فهو في كل بحسبه، فيقالُ: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدة متطاولة، ونحو قوله تعالى: **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة** [الحج: ٦٣].وقيل: إن الفاء تقع بمعنى (ثم)، وأن منه قوله تعالى: ثم **خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما، فكسونا العظام لحما** ثم **أنشأناه خلقًا آخر** [المؤمنون: ١٤]. وقد تأتي لمجرد الترتيب نحو قوله تعالى: **فالزاجرات زجرا * فالتاليات ذكرا** [الصافات: ٢، ٣].

الوجه الثاني: تكون سببية عاطفة كقوله تعالى: **فوكزه موسى فقضى عليه** [القصص: ١٥]. وقوله تعالى: **فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه** [البقرة: ٣٧].

الوجه الثالث: تكون للتعقيب المحض المجرد عن العطف وذلك إذا نصت بها في جواب الإنشاء التي هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض.

فجواب النفي، والنهي كقوله تعالى: **ولا تطردِ الذين يدعونَ ربهم بالغداةِ والعشي يريدونَ وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين** [الأنعام: ٥٢]. (فتطردهم) جواب النفي، و(فتكون) جواب النهي، وكقوله: (ما تأتينا فتحدثنا) ولك فيه معنيان:

أحدهما: تحقيق النفي لجملة الإتيان، أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا.

الثاني: وهو تفسير سيبويه -رحمه الله تعالى- يوجبه النفي إلى التحديث أي: ما تأتينا أبدا إلا وتمسك عن تحديثنا، فيكون منك إتيان كثير، ولا يكون منك حديث، هذا إذا نصبت بالفاء.

وأما إذا رفعت (فتحدثنا) فتجوز أن تكون الفاء سببية عاطفة كأنك قلت: ما

تأتينا فما تحدثنا كقوله تعالى: **ولا يؤذن لهم فيعتذرون** [المرسلات: ٣٦]. ويجوز أن تكون الفاء استئنافية، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تحدثنا على كل حال. كقول الشاعر:

**ألم تسأل الربع القواء فينطق**(١)

أي: فهو ينطق على كل حال. وكقوله تعالى: **ودوا لو تدهن فَيدهِنونَ** [القلم: ٩]. ومثال جواب الأمر قول الشاعر:

**يا ناق سيري عنقًا فسيحا**

**إلى سليمـان فنستريحا**(٢)

وجواب التمني: **يا ليتني كنت معهم فأفوز** [النساء: ٧٣]. وجواب الاستفهام كقوله تعالى: **فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا** [الأعراف: ٥٣]. وجواب العرض كقولك: ألا تنـزلُ عندنا فتصيب خيرا. وجواب التحضيض: ألا نعبد إلا الله فنكون من المفلحين؛ فإن رفعت الفعل بعد هذه الأشياء الستة فهي (فاء) الاستئناف وسيأتي قريبا بيانها إن شاء الله تعالى.

الوجه الرابع: رابطة بين الشرط والجزاء نحو قوله تعالى: **إن تعذبم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم** [المائدة: ١١٨]، وكذا شبه الشرط نحو قوله تعالى: **والذين كفروا فتعسا لهم** [محمد: ٨]؛ لأنه جعل الكفر شرطًا، فكأنه قال: فمن كفر فتعسا له، ففهم من ذلك أن مراد المتكلم ترتيب الذم على الكفر، ولو لم يدخل الفاء احتمل ذلك واحتملَ غيره. وهذه الفاء لازمة في الشرط. وقد تحذف في الضرورة كقول الشاعر:

**من يفْعل الحسناتِ اللهُ يشكُرها والشر بالشر عِند الله مِثْلان**(٣)

ومنع المبرد ذلك مطلقًا وزعم أن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن

---

(١) صدر بيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه، ص١٣٧.

(٢) الرجز منسوب لأبي النجم العجلي، كما في الكتاب، ج٣، ص٣٥.

(٣) البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه، ص٢٨٨.

الأخفش جواز وقوعه في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: **إن ترك خيرا الوصية للوالدين** [البقرة: ١٨٠]. وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا، وأن منه حديث اللقطة: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**»(١).

وأما في شبه الشرط فهي غير لازمة بل يجوز إثباتها وحذفها وقد قرئ بهما قوله تعالى: **وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم** [الشورى: ٣٠].

قال الجرمي وغيره من النحويين: الفاءُ التي في خبر (الذي) يشبه الجزاء زائدة، وردّ عليهم بأنه، إنما جيء بها لما فيها من معنى الجزاء، ولهذا لا يجوز: (أريد منك فَدِرهم) وما ذاك إلا لخلوه عن معنى الجزاء ويظهر أن معنى هذه (الفاء) كمعنى السببية المحضة.

الوجه الخامس: تكون زائدة للتوكيد قال الشاعر:

**أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا**(٢)

وقال آخر:

**لا تجزعي إنْ منفسا أهلكْته فإذا هلكْت فعند ذلك فاجزعِي**(٣)

وقال آخر:

**لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرمها فتركت ضاحي جلده يتذبذب**(٤)

وزعم الأخفش أن (الفاء) تستعمل زائدة في الخبر مطلقًا وحكى: أبوك فوجد أي: أبوك وجد. وقيد الفراء وجماعة الجواز لكون الخبر أمرا ونهيا، فالأمر كقول الله تعالى: **قل أفغير الله تأمروني** [الزمر: ٦٤]. وكقول الشاعر:

**وقائلةٍ خولانَ فَانكِح فَتاتهم**(٥)

وحمل عليه الزجاج: **هذا فليذوقوه** [ص: ٥٧]. والنهي نحو: زيد فلا تضربه،

---

(١) الحديث رواه البخاري، باب اللقطة، ومسلم باب اللقطة أيضا.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص١٦٨.

(٣) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه، ص٧٢.

(٤) البيت أورده أبو حيان في البحر المحيط بغير نسبة، ج٣، ص٤٦٧.

(٥) صدر بيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص١٨٨.

ومنه قول حاتم:

**وحتى تـركت العائـدات يعدنه وقُلن: فَلا تبعد، وقلت له: ابعدِ**(١)

ومنع سيبويه زيادتها والتقدير: وقلن، وهذه خولان فانكح، وأما الآية: فالخبر (حميم) وما بينهما معترض، أو (هذا) منصوب بمحذوف يفسره (فليذوقوه) وإنما الفاء التي تصحب (إذا) الفجائية كقولك: خرجت فإذا الأسد. فقال الفارسي والمازني وجماعة: هي زائدة لازمة، وقال قوم: هي عاطفة، وقال بعضهم: هي سببية محضة كفاء الجواب، وحمل على هذا القولُ ابن هشام قوله تعالى: **إنا أعطيناك الكوثر * فصل** [الكوثر: ١، ٢]، وقال: إنه واجب متعين إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ولا يجيز إسقاطها فيسهل دعوى زيادتها.

الوجه السادس: تكون بمعنى (رب) قال امرؤ القيس:

**فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول**(٢)

السابع: قال الفراء، وغيره: تكون كـ (لا) كقول الشاعر:

**ألم تسأل الربع القواء فينطق**(٣)

إذ لا يجوز أن تكون عاطفة لعدم الجزمِ ولا سببية لعدم النصبِ، وكقوله تعالى: **عالمُ الغيبِ والشهادة فتعالى عما يشركون** [المؤمنون: ٩٢]، وكقوله تعالى: **إنما نحن فتنةٌ فلا تكفر فيتعلمون** [البقرة: ١٠٢]. وكقوله تعالى: **كُن فيكون** [البقرة: ١١٧]، فيكون على قراءة الرفع، وكقول الحطيئة:

**الشعر صعب وطويلٌ سلمه**
**إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه**
**زلت بـه إلى الحضيض قَدمه**
**يريد أن يعربـَه فَيعجِمـه**(٤)

(١) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه، ص١٥.
(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٢.
(٣) البيت سبق تخريجه.
(٤) الرجز للحطيئة، وهو في ديوانه، ص٢٩١.

ولا يجوز نصب (يعجمه) لأنه لا يريد الإعجام، قال ابن هشام: والتحقيق أن (الفاء) في ذلك كله للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في الشعر قوله: (يريد) قال: وإنما يقدر النحويون (هو) ليثبتوا أن الفعلَ ليس المعتمد بالعطف.

الثامن: تكون بمعنى (إلى) ذكره الهروي كقولك: مطرنا بين الكوفة فالقادسية، المعنى: إلى القادسية، ولا يجوز أن تقول: (داري من الكوفة فالقادسية)؛ لأنه لا يجوز أن يكون أحد داره بين الكوفة إلى القادسية كما تقول المطر وذلك محالٌ أن تقول: جلست بين زيد فعمرو، إلا أن يكون مقعدك آخذًا الفضاءَ الذي بينهما، وهذا المعنى استغربه ابن هشام، ولكنه ارتضاه، وقرره، وقد تقدم ذكره.

## فصل: (في)

حرف جر ومعناه الظرفية، وقيل: وإن انتشرت معانيه فهي راجعةٌ إليه وذكروا أحد عشر معنى:

الأول: الظرف، وهو إما حقيقة أو مجاز، والحقيقة إما زمانية أو مكانية، وقد اجتمعا في قوله تعالى: **آلم * غُلِبت الروم * في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون * في بضع سنين** [الروم: ١-٤]، والمجاز نحو قوله تعالى: **ولكم في القصاص حياة** [البقرة: ١٧٩].

الثاني: المصاحبة نحو قوله تعالى: **ادخلوا في أمم** [الأعراف: ٣٨]. وقوله تعالى: **وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوءٍ في تسع آيات** [النمل: ١٢]. أي: مع تسع آيات، وقال الجعدي يصف فرسا:

**ولُوحا ذراعين في بركه ... إلى جؤجؤ رهِل المَنكَبِ**(١)

وقال آخر:

**إذا أم سرياح غدت في ظعائنٍ ... جوالس نجدا فاضت العين تدمع**(٢)

أي: مع ظعائن.

الثالث: التعليل نحو قوله تعالى: **فذلكن الذي لمتنني فيه** [يوسف: ٣٢]، وقوله تعالى: **لمسكُم فيما أفضتم فيه** [النور: ١٤]. وقول النبي ﷺ: «**إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها**»(٣).

الرابع: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: **ولأصلبنكُم في جذوع النخل** [طه: ٧١]، وقوله تعالى: **أم لهم سلم يستمعونَ فيه** [الطور: ٣٨]. قال سويد بن أبي كاهل:

**هم صلبُوا العبدِي في جذع نخلةٍ ... فلا عطست شيبانُ إلا بأجدعا**(٤)

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص٢١.

(٢) البيت منسوب لدراج بن زرعة، كما في الأزهية، ص٢٦٩.

(٣) الحديث رواه البخاري.

(٤) البيت منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في الأزهية، ص٢٦٨.

وقال عنترة:

**بطـلٌ كأن ثيابه فـي سرحـةٍ يحذِي نعالَ السبتِ لَيس بتوأمِ**[1]

أي: على سرحةٍ من طوله أو من شدة عدوه.

الخامس: مرادفة (الباء) قال زيد الخيل:

**وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرونَ في طعن الأباهِر والكُلَى**[2]

السادس: مرادفة (إلى) نحو قوله تعالى: **فردوا أيديهم في أفواههم** [إبراهيم:٩].

السابع: مرادفة (من) كقول امرئ القيس:

**ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انجلِ بصبحٍ وما الإصباح فيك بأمثل**[3]

أي: منك بأمثل، ومنه قوله تعالى: **وارزقوهم فيها** [النساء: ٥]، أي: منها، وقوله تعالى: **ويوم نبعثُ في كل أمة شهيدا** [النحل: ٨٩]. قيل: معناه من كل أمة.

الثامن: المقايسة، وهي الداخلة على مفعول سابق وحاصل لاحق نحو قوله تعالى: **فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل** [التوبة: ٣٨].

التاسع: التعويض وهي الزائدة عوضا من (في) أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت، أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك، وحده بالقياس على قوله: فانظر فيمن تثق إذا حملناه على ظاهره.

العاشر: البعدية، فيكون بمعنى (بعد)، قال الله -عز وجل-: **وفصاله في عامين** [لقمان: ١٤]. أي: بعد عامين.

الحادي عشر: التوكيد بالزيادة، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد:

**إنما أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا**
**يخالُ فـي سوادِه يرندجا**[4]

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: **وقال اركبوا فيها** [هود: ٤١].

---

(١) البيت منسوب لعنترة كما في الأزهية، ص٢٦٧.

(٢) البيت منسوب لزيد الخيل كما في الأزهية، كما ٢٧١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١١٧.

(٤) الرجز منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في خزانة الأدب، ج٦، ص١٢٥.

## باب ما أوله القاف

ومنه (قد) وتأتي على وجهين:

أحدهما: تكون اسما وهي على ضربين:

الأول: تكون اسم فعل بمعنى (يكْفِي) فيقالُ: قَد زيدا دِرهم، وقَدِني درهم كما يقالُ: يكفي زيدا ردهم، ويكفيني درهم.

الضرب الثاني: تكون اسما مرادفًا لـ (حسب) وفيه لغتان:

أحدهما: أن يستعمل مبنيا وهو الغالب لشبهه بـ (قد) الحرفية الآتية بعد إن شاء الله تعالى فيقال: قد زيد درهم. بالسكون وقدني درهم بالنون على غير قياس؛ لأن نون الوقاية مختصة بالأفعال، ولكنهم جاءوا بها حرصا على بقاءِ السكون لأنه الأصل في البناء.

الثانية: أن يستعمل معربا وهو قليل، يقال: قَد زيد درهم، بالرفع كما يقالُ: حسبه درهم بالرفع، وقَدِي درهم، بغير نونٍ كما يقالُ: حسبي.

قال طرفة يصف سيفه:

**أخــي ثقــة لا ينثني لضــربة إذا قيلَ مهلاً قال حاجزه: قَدِ**[1]

وأما قولُ حميد الأرقط:

**قَدني من نصر الْخبيبين قَدِي**[2]

فتحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية، فتحتمل أن تكون بمعنى (حسب) على لغة الإعراب، وهو واضح ويحتمل أن تكون بمعنى (حسب) على لغة البناء وحذفت النون للضرورة، كقول الشاعر:

**عددت قَومِي كعديدِ الطيس**

**إذْ ذَهب القَوم الْكِرام لَيسِي**

(١) البيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه، ص٣٧.

(٢) الرجز منسوب لحميد بن مالك، كما في خزانة الأدب، ج٥، ص٣٨٢.

ويحتمل أن تكون اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للإطلاق والكسرة لالتقاء الساكنين.

الوجه الثاني: أن يكون حرفًا ويختص بالدخول على الأفعال وربما حذف الفعل بعد (قد) إذا دل عليه الكلام كقول النابغة:

**أزف الترحلُ غير أن ركابنا لما تزلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ**(١)

أي: وكأن قد زالت. **وله خمسة معان:**

**الأول:** التوقع، فتكون جوابا لمتوقع، وهي نقيض (ما) التي للنفي، ولا يبتدأ بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع. قيل: وقوله تعالى: **قد أفلح المؤمنون** [المؤمنون: ١] على هذا المعنى؛ لأن القوم توقعوا علم حالهم عند الله تبارك وتعالى فقيلَ لهم، قد أفلح المؤمنون.

والتوقع مع المضارع واضح، كقولك: قد يقدم الحاج إلى مصر، وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقالُ: (قد فعل) لقوم ينتظرونَ الخبر، فأما إذا أخبرهم وهم لا ينتظرونَ الخبر لم يأت بعد، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، ومنه قوله تعالى: **قَد سمِع الله قَولَ التي تجادِلُك** [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه لدعائها.

ومنعه بعضهم مع الماضي بأنه قد وقع، والتوقع لا يجامع الوقوع، وهذا لا يلزم المثبتين؛ لأنهم لا يقولونَ بتوقعه حال وقوعه، وإنما يقولونَ أن الإخبار بالماضي كان متوقّعا قبل وقوعه.

الثاني: تقريب الماضي من الحال تقول: قام زيد، فتحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام زيد، اختص بالقريب.

الثالث: التقليل، لوقوع الفعل كقولك: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق كقوله تعالى: **قد يعلم ما أنتم عليه** [النور: ٦٤]، وأن التقليل مستفاد في المثالين من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، لا من قد، فإنه إذا لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليلٌ

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٨٩.

كان فاسدا إذ آخر الكلام يناقض أوله.

الرابع: التكثير، قال سيبويه في قول الهذلي:

**قَد أترك القِرنَ مصفَرا أنامِلُه كأن أثْوابه مجت بِفرصادِ**(١)

وقال الزمخشري في قوله تعالى: **قَد نرى تقَلب وجهك فِي السماءِ** [البقرة: ١٤٤]. أي: ربما يري، ومعناه بكثير الرؤية، واستشهد جماعةٌ لهذا المعنى بقول الشاعر:

**قَد أشهد الغارةَ الشعواءَ تحمِلُني جرداءَ معروقَةُ اللحيينِ سرحوب**(٢)

الخامس: التحقيق، بمعنى أن ذلك كان وأنشد بعضهم على ذلك قولُ الهذلي:

**قَد أترك القِرنَ مصفرا أنامله**

أي: أن ذلك من عادتي في الحرب، ومنه قوله تعالى: **قد أفلح من زكاها** [الشمس: ٩]، وقوله تعالى: **ولقد عَلِمتم الذين اعتدوا منكم** [النور: ٦٥] وقوله تعالى: **قد يعلم ما أنتم عليه** [البقرة:٦٤].

**ومنه (قط)**

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفًا لاستغراق ما مضى من الزمان، وتختص بالنفي فيقالُ: (ما فعلته قط)، والعامة تقول: (لا أفعله قطّ)، وهي لحن واشتقاقه من (قَطَطْته) أي (قطعته)؛ فمعنى ما فعلته (قط)، ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

وأفصح لغات هذه الكلمة فتح القاف وتشديد الطاء مع الضم، قال الكسائي: كانت (قَطُطُ) فلما سكّن الحرف للإدغام جعل الآخر متحركًا إلى إعرابه، وقد يكسر على التقاء الساكنين، وقد تفتح قافها، حكاه في الضم، وقد تخفف طاؤها، مع ضمها وإسكانها.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه، ص١٤٩.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٢٢٥.

الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) فيقالُ: قَطِْني بنون الوقاية كما يقول: يكفيني.

الثالث: تكون بمعنى (حسب) وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء فيقالُ: قَطِْني وقَطْك وقَط زيد كما يقالُ: حسِبي وحسبك، وحسب زيد درهم، ويجوز إثبات نون الوقاية حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في (لَدنْ) و(قَد) وعن، قال الراجز:

**امتلأ الحوض وقال: قَطِْنـي**

**مهلاً رويدا قد ملأت بطِْني**[1]

---

(١) الرجز أورده ابن السكيت في إصلاح المنطق بغير نسبة، ص٥٧.

## باب الكاف وما أوله الكاف

فأما (الكاف) فإنها على وجهين: أحدهما: أن تكون اسما ولها محلٌ من الإعراب بمعنى (مِثْل) ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة كقول الشاعر:

**يضحكْن عن كالْبردِ المنهم**(١)

وكقول الآخر:

**علَى كالْقَطَا الجُوني أفزعه الزجر**(٢)

وقال كثير منهم كالأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: زيد كالأسد، أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوض بالإضافة، قال ابن هشام: ووقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا. قال الزمخشري في قوله تعالى: **كهيئة الطير فأنفخ فيه** [آل عمران: ٤٩] إن الضمير راجع إلى الكاف في كهيئة الطير أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، ولو كان كما زعموا لَسمِع في الكلام مثل: مررت بكالأسد.

الثاني: أن يكون حرف جر، ولها ستة معان:

أحدها: التشبيه نحو: زيد كالأسد.

الثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بـ (ما)، كحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، قال ابن هشام: والحق جوازه في المجردة من (ما) نحو: **ويكأنه لا يفلح الكافرون** [القصص: ٨٢]. أي: أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بما الكافة الزائدة كما في المثال و(ما) المصدرية نحو: **كما أرسلنا فيكم** [البقرة: ١٥١] الآية. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالنا فيكم رسلاً منكم فاذكروني وهو في قوله تعالى: **واذكروه كما هداكم** [البقرة: ١٩٨].

الثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون وذكروا أن بعضهم قيل له: كيف

---

(١) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه، ج٢، ص٣٢٨.

(٢) عجز بيت للأخطل، وهو في ديوانه، ص٤٢٠.

أصبحت؟ فقال: كخير أي: على خير ومنه قوله تعالى: **فاستقم كما أمرت** [هود: ١١٢]. معناها: على ما أمرت، وقيل المعنى: بخير، ورد بأنه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل: على التشبيه على حذف مضاف أي: كصاحب خير.

الرابع: التوكيد والزيادة، كقوله تعالى: **ليس كمثله شيءٌ** [الشورى: ١١] لئلا يلزم المحال، وقيل: الزائدة مثل والتقدير: ليس كهو شيء، وقيل: لا زائد فيهما؛ فقيل: مثل بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال:

**فصيروا مثل كعصفٍ مأكُولْ**(١)

الخامس: التعجب نحو: ما رأيت كاليوم وإلا خلد محياه، هكذا ذكره بعضهم، وجعله منه قوله تعالى: **ويكأنه لا يفلح الكافرون** [القصص: ٨٢] أي: أعجب لعدم فلاحهم، ولقائل أن يقول: ليس التعجب في هذا المثال مستفاد من الكاف وإنما استفيد من كلمة (وي)، والله أعلم.

السادس: المبادرة، وذلك إذا أثبتت (ما) نحو: (سلم كما تدخل)، و(صل كما يدخل الوقت)، ذكر السيرافي وابن الخباز، قال ابن هشام: وهو غريب جدا.

وأما ما أوله الكاف فمنه كيت، وقد تقدم الكلام عليها عند الكلام عليها على ذيت.

---

(١) الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه، ص١٨١.

## فصل: (كاد)

من أفعال المقاربة، ومعناه القرب والدنو كعسى، إلا أن في مقاربة عسى رجاء وطمع، ومقاربة (كاد) على سبيل الوجود والحصول، قيل: وإثباته نفي، ونفيه إثبات، تقول: كاد زيد يفعل، فمعناه: أنه لم يفعل، وتقول: لم يكد يفعل، فمعناه: أنه فعله.

قال ابن هشام: وقد اشتهرت هذه العبارة بين المعربين حتى جعله المعري لغزا فقال:

**أنحوي هذا العصر مـا هي لفظـةٌ جرت في لساني جرهمٍ وثمـودِ**

**إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإنْ أثبتت قامت مقام جحود**

قال: والصواب، أن حكمها حكم الأفعال في أن نفيها نفْي، وفي إثباتها إثبات. ورأيه أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى المقاربة: كاد يفعل، قارب الفعل، وأن معنى: ما كاد يفعل، ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائما، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ودليله قوله تعالى: **إذا أخرج يده لم يكد يراها** [النور: ٤٠]. ولهذا كان أبلغ من أن يقال: (لم يرها)؛ لأن من لم يرها قد قارب رؤيتها، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فإن الإخبار بقرب الشيء يقضي عرفًا عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله، لا لمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى، قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد.

فإن أورد على ذلك: **وما كادوا يفعلون** [البقرة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا، فالجواب: إنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا بعداء من ذبحها بدليل: ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم.

ولّما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك

وإنما فهم حصول الفعل من الآية من قوله تعالى: **فذبحوها** [البقرة: ٧١] انتهى كلامه.

والتحقيق عندي في حقيقة (كاد) -والله أعلم- أنها كلمة وضعت لمقاربة الشيء سواء فُعِلَ أو لَم يفْعل، فمجردها ينبئ عن نفي الفعل وضعا، ومقرونها بالجحد ينبئ عن وقوع الفعل عرفًا لا وضعا، وهو أكثر في الاستعمال ومنه قوله تعالى: **وما كادوا يفعلون** [البقرة: ٧١]، وقوله تعالى: **يكاد زيتها يضيء ولو لَم تمسسه نار** [النور: ٣٥]. وقول الشاعر:

**كادت النفس أن تفيض عليهِ مذْ نوى حشو ريطَةٍ وبرودِ**(١)

وقوله:

**قَد كَاد من طُول البِلى أنْ يمصحا**(٢)

وقد تستعمل على أصل الوضع لمعنى المقاربة من غير دلالة على نفي الفعل ولا على وقوعه، ومنه قوله تعالى: **إن الساعة آتية أكاد أخفيها** [طه: ١٥]، وقوله تعالى: **إذا أخرج يده لَم يكد يراها** [النور: ٤٠].

وبحث ابن هشام -رحمه الله تعالى- يحوم على هذا، فاحتفظ بهذا، فإنه قصد نفيس يندفع التصويب على المعربين؛ لأنهم لاحظوا العرف، لكن تبقى عليهم المؤاخذة في الإطلاق، وبه يبطل تكلف بعضهم في قوله تعالى: **إن الساعة آتية أكاد أخفيها** ، فإنه قال: (أكاد أخفيها) معناه: أخفيها.

فكما جاز (أنّ) موضع أريد موضع (أكاد) في قوله تعالى: **جدارا يريد أن ينقَض** [الكهف: ٧٧]، فكذلك (كاد). وأنشد:

**كَادت وكِدت وتلْك خير إرادة لَو عاد مِن لَهو الصبابة ما مضى**(٣)

والبقاء على الأصل خير من العدول إلى المجاز، والله أعلم.

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج٢، ص٧٦٢.

(٢) الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه، ص ١٧٢.

(٣) البيت أورده ابن الأنباري في الأضداد بغير نسبة، ص٩٧.

## فصل: (كيف وكيفما)

كيف: اسم مبهم حرك آخره لالتقاء الساكنين، وبني على الفتح لمكان الياء.

ويقال: فيه: (كي) بحذف (الفاء) كما يقالُ في (سوف): (سو).

قال الشاعر:

**كَي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قَتلاكُم، ولَظَى الهَيجاء تضطَرِم؟** (١)

واختلف في اسميتها، فعن سيبويه أنها ظرف، وعن الأخفش والسيرافي أنها غير ظرف، وقال ابن مالك: لم يقل أحد (كَيف) ظرف، إذ ليس زمانا ولا مكانا، لكنها لَما كانت تفسر بقولك: على أي حال؛ لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة، سميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف مطلق عليه. انتهى

قال ابن هشام: وهو حسن، وما ذكره ابن مالك واستحسنه ابن هشام هو في عبارة الزمخشري في مفصله حيث قال: كيف جار مجرى الظروف وله ستة معان:

الأول: الاستفهام عن الأحوال كقولك: كيف زيد؟ وهو الغالب عليها.

الثاني: الجزاء فتكون شرطًا كقولك: كيف تصنع أصنع، فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين عند البصريين، ويجوز جزم الفعلين بها عند الكوفيين وقطرب.

قالوا: ومن ورودها شرطًا قوله تعالى: **يصوركم في الأرحامِ كيف يشاء** [آل عمران: ٦]، وقوله تعالى: **فيبسطه في السماء كيف يشاء** [الروم: ٤٨]. وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها، قال ابن هشام: وهذا يشكِلُ على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها، وفصل قوم فقالوا: يجوز الجزم بها إن اقترنت بما وإلا فلا يجوز.

الثالث: الإخبار بالحال المجردة عن الاستفهام كقولك: لأكرمنك كيف كُنت، أي على أي حال كنت. قيل: ومنه قوله تعالى: **فقُتِلَ كيف قُدر** [المدثر: ١٩] قالوا: على أي حال قدر قُتِلَ، ويجوز أن يكون فيه معنى التعجب.

الرابع: التعجب، كقوله تعالى: **كيف تكفرونَ بالله** [البقرة: ٢٨] فإنه خرج

---

(١) البيت أورده المرادي في الجنى الداني، ص٢٦٥.

مخرج التعجب؛ لأن العلم بهذه الحال يأبى الكفر إذ صدور الفعل مع قوة الصارف عنه مكن التعجب.

الخامس: التوبيخ، ولم أر من ذكره ولكنه ظاهر ثم وقعت عليه لبعضهم حال كتابتي لهذا الكتاب ومثله بقوله تعالى: **وكيف تكفرونَ وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله** [آل عمران: ١٠١]؛ لأن الكفر مع العلم بهذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة والجهل، ثم رأيت بعد ذلك في كتاب الإفصاح أنها ترد لهذين المعنيين جميعا ومثل بهذه الآية.

السادس: الاستفهام الإنكاري كقول سويد:

**كيف يرجون شفاعتي بعدما جلل الرأس مشيب وصلع**(١)

(١) البيت منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في البحر المحيط، ج٥، ص١٧٨.

## فصل: (كل، وكلا، وكلتا)

أما (كل) فاسم موضوع للاستغراق والعموم، وهي أم أدوات العموم ولهذا لا يؤكد بها إلا ما يتبعض، فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد كله، وإن قلت: اشتريت زيدا كله جاز؛ لأنك قد تشتري بعضه دون بعض. ولها معنيان واستعمالان، أما المعنيان:

فأحدهما: وهو الغالب عليها الاستغراق والشمول، فإن دخلت على اسم جنس أو جمع أو اسم جمع شملت جميع أفراده، وإن دخلت على فرد كانت لاستغراق أجزائه كقولك: كل زيد حسن، وأكلت كل الرغيف، ولأجل ذلك لا يتقيد شمولها وعمومها بشيء فيستوي إضافتها إلى الجمع والمفرد والظاهر والمضمر، وعدم إضافتها.

المعنى الثاني: الدلالة على الكمال؛ وذلك لما فيها من معنى الاستغراق والشمول لصفات الكمال كقول الشاعر:

**وإن الذي حانت بِفَلْج دماؤهم هم القَوم كُل القَوم يا أم خالدِ**[(١)]

ثم قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيّز النفي كان النفي موجها إلى نفي شمولها، خاصة، ودل النفي بمفهومه على ثبوت الحكم لبعض الأفراد كقولك: ما جاء كل القوم، ولم أجد كل الدراهم، وكقول الشاعر:

**ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد**[(٢)]

وكقوله:

**ما كُل ما يتمنى المرء يدركه**[(٣)]

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى سلب الحكم عن كل فرد من أفرادها كقوله ﷺ لما قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت فقال: «**كل ذلك** لم **يكن**»[(٤)]،

---

(١) البيت منسوب للأشهب بن رميلة، كما في المحتسب لابن جني، ج١، ص١٨٥.

(٢) شطر بيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٢٢٥.

(٣) صدر بيت للمتنبي، وهو في ديوانه، ج٤، ص٢٣٦.

(٤) الحديث رواه مسلم.

وكقول أبي النجم:

**قد أصبحت أم الخيار تدعي**
**علي ذنبا كله لـم أصنع**[(١)]

ولا يرد على القسم الأول قول الله تعالى: **والله لا يحب كل مختالٍ فخور** [الحديد: ٢٣] ولا على القسم الثاني نصبك كله في البيت أصنع لكونهما حينئذ لا مفهوم لهما؛ لأن المفهوم لا يكون فيه دلالة على معناه إلا عند عدمِ المعارض له من الأدلة والقرائن السابقة عليه والمقارنة له من شواهد الأحوال وقرائن الخطاب، وقد دل الشرع والقرينة على إبطال المفهومين.

وأما الاستعمالان:

فأحدهما: هو أن تستعمل مضافة، فإن أضيفت إلى نكرة فمعناها: بحسب ما تضاف إليه، فيجب مراعاة معناها الذي هو مطابقة ما يضاف إليه فحينئذ يطابق الصفة، والضمير النكرة التي أضيفت كل إليها في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والإفراد، كقول الصديق -رضي الله عنه-:

**كُل امـرئ مصبح في أهلِـهِ**
**والموت أدنى مِن شِراكِ نعلِهِ**[(٢)]

والتأنيث كقول الله تعالى: **كل نفسٍ بما كسبت رهينة** [المدثر: ٣٨]. وكقول الشاعر:

**وكُل مصيبات الزمان وجدتها سِوى فُرقةِ الأحبابِ هينة الخَطْبِ**[(٣)]

والتثنية كقول الفرزدق:

**وكل رفيقي كل رحل وإن هما تعاطا القَنا -قوماهما- أخوان**[(٤)]

والجمع كقول لبيد:

---

(١) الرجز منسوب لأبي النجم، كما في المغني، ج١، ص٢٢٥.
(٢) الرجز منسوب لأبي بكر الصديق-رضي الله عنه- كما في سمط اللآلي، ص٥٥٧.
(٣) البيت لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه، ص٦٦.
(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢، ص٣٢٩.

**وكُل أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيةٌ تصفـر منها الأناملُ**[١]

هكذا ذكر ابن مالك ورده أبو حيان بقول عنترة:

**جادت عليه كل عينٍ ثرةٍ فتركن كل قرارة كالدرهمِ**[٢]

فقال: تركن ولم يقل تركت، فدل على جواز: كل رجل قائم وقائمون. قال ابن هشام: والذي يظهر خلاف قولهما، وهو أن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، ونحو: (كل رجل يشبعه رغيف) أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة.

قال: المراد أن كل فرد من الأعين جاد وأن مجموع الأعين تركن كل قرارةٍ كالدرهم، وعلى هذا؛ فتقول: جاد علي كل محسنٍ فأغناني أو فأغنوني بحسب المعنى الذي تريده. انتهى

ولكن تأويله لبيت عنترة لا يستقيم إلا على تفسير الجوهري للعين أنها اسم للمطر في أيام لا يقلع فيها؛ لأن كلامه يدلُ على أن العين أمكن تعددها حتى صار لها أفراد فرجع الضمير على مجموع أفرادها.

وأمّا من فسر العين بأنه اسم لأول غيث المؤمن النجوم التي عليها علامة فلا يستقيم تعداده حتى يصير له أفراد إلا بمضي أعوام، إلا أن ينـزل الأجزاء من المطر المذكور منـزلة الأفراد ولتميزها بعضها عن بعض أو ينـزل على السحابة المجتمعة الملتفة ويسميها باسم المطر المذكور.

ويجوز للمجاوزة وهذا أحسن ليشمل رواية من روى: (كل بكرٍ حرّة) والبكر: السحابة في أول الربيع. وإن أضيفت إلى معرفة، فقالوا: يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها نحو: كلهم قائم وكلهم قائمون، وقد اجتمعا في قوله تعالى: **إن كل من فى السماوات والأرض إلا آتِ الرحمن عبدا * لقد أحصاهم وعدهم عدا * وكلهم آتيه يوم القيامة فردا** [مريم: ٩٣-٩٥].

قال ابن هشام: والصواب أن الضمير لا يعود إليها خبرها إلا مفردا مذكرا

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ص٢٥٦.

(٢) البيت لعنترة، وهو في ديوانه، ص١٩٦.

على حد لفظها نحو قوله تعالى: **وكلهم آتيه يوم القيامة فردا** ، وقوله تعالى: **إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً** [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى فيما يحكيه نبيه ﷺ: «**يا عبادي: كلكم جائع إلا من أطعمته**»[١] الحديث.

وقوله ﷺ: «**كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها**»[٢]، وقوله: «**كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته**»[٣]، وقوله: «**وكلنا لك عبد**»[٤].

وأما قوله تعالى: **لقد أحصاهم** [مريم: ٩٤] فجملة أجيب بها القسم، وليست خبرا عن كل، وضميرها راجع إلى (من) لا إلى (كل) و(من) معناها: الجمع.

الاستعمال الثاني: أن تقطع عن الإضافة لفظًا. قال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى: **قُلْ كُلٌ يعمل على شاكلته** [الإسراء: ٨٤]، وقوله: **فكلا أخذنا بذنبه** [العنكبوت: ٤٠]، ومراعاة المعنى نحو قوله تعالى: **وكُلٌ كانوا ظالمين** [الأنفال:٥٤].

قال ابن هشام: والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد، كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفًا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما.

فالأول: كقوله تعالى: **كُلٌ يعملُ على شاكلته** [الإسراء: ٨٤]، وقوله تعالى: **كل آمن بالله** [البقرة: ٢٨٥]، وقوله تعالى: **كل قد علم صلاته وتسبيحه** [النور: ٤١]. إذ التقدير: كل واحد.

والثاني: نحو قوله تعالى: **كل له قانتون** [الروم: ٢٦]، وقوله تعالى: **وكُلٌ في فلك يسبحون** [يس: ٤٠]، وقوله تعالى: **وكل أتوه داخرين** [النمل: ٨٧]، وقوله تعالى: **وكل كانوا ظالمين** [الأنفال: ٥٤]. أي كلهم.

وأما (كلا، وكلتا)، فقال البصريون: كلا في تأكيد الاثنين وكلتا في تأكيد الاثنتين نظير (كل) في المجموع، وهما اسمان مفردان في لفظهما غير مثنيين في معناهما،

---

(١) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج٥، ص١٦١.
(٢) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج٣، ص٢٢١.
(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز.
(٤) الحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة.

فإذا وليا اسما ظاهرا كانا في الرفع والنصبِ والخفضِ على حالة واحدة بالألف، وإذا اتصلا بضمير قلبت الألف ياءً في موضع الجر والنصب، فتقول: رأيت كليهما، ومررت بكليهما.

ومن العرب من تستعمله بالألف مطلقًا كما لو ولي الظاهر، وقال الفراء: هو مثنى، وهو مأخوذٌ من (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وكذلك كلا وكلتان، وكلان، واحتج بقول الشاعر:

**في كِلْتِ رجليها سلامي واحدة**
**كلتاهمـا مقـرونةٌ بزائـده** (١)

أراد في إحدى رجليها، وأقره وضعفه أهلُ البصرة بأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في النصب والجر معا مع الاسم الظاهر، ولأن معنى (كلا) مخالف لمعنى (كل)؛ لأن (كل) للإحاطة والشمول وكلا تدل على شيء مخصوص، وأما البيت فضرورة.

ويجب إضافتها إلى معرفة دالة على اثنين إما حقيقة أو مجازا، ويجوز مراعاة لفظهما في الإفراد ومراعاة معناهما الذي هو التثنية كما في (كل)، فتقول: إن زيدا وعمرا كلاهما قائم وقائمان ومراعاة لفظهما أغلب كقول الله سبحانه: **كلتا الجنتين آتت أكلها** [الكهف: ٣٣]، ومراعاة معناهما قليل، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

**كلاهما حين جد الجري بينهما    قد أقلعا وكِلاَ أنفيهما رابِي**(٢)

(١) الرجز أورده ابن الأنباري في الإنصاف غير منسوب، ج٢، ص٤٣٩.
(٢) البيت لم نعثر على قائله.

## فصل: (كم) بتخفيف الميم

اسم مبهم كناية عن عدد مبهم وهو مبني على السكون. قال الفراء: إن قول العرب كم مالك أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها وسكت عنها كما قالوا: ِلم قلت ذاك، ومعناه ِلم قلت.

قال الشاعر:

**يا أبا الأسود ِلم أسلمتِني ِلهمومٍ طارقات وذكر**[1]

وقيل لبعض العرب: مذ كم قعد فلان، فقال: كمذ أجدت في حديثك، فزيادة الكاف في (مذ) دليل على أن (الكاف) في كم زائدة.

وعاب الزجاج على الفراء قوله، وقال: لو كانت في الأصل (كما) وأسقطت ألف الاستفهام لتركت على فتحتها كما تقول: ِمم، ولَم، وفيم أنت، وعم. قال ابن فارس: والجواب عما قاله ما ذكره زكريا الفراء، وهو الاستعمال، وحجته ما ذكره في لَم. ولها معنيان:

أحدهما: الخبر على معنى التنكير ويخفض بها كما يخفض (برب) فتقول: كم درهم أنفقت، وزعم قوم أن لغة بني تميم جواز نصب تمييزها إذا كان مفردا وقد روي قول الفرزدق:

**كـم عمة لك يا جريــر وخالةٍ فدعاء قد حلبت علي عشاري**[2]

بخفض (عمة) ونصبها، إما على هذه اللغة أو على تقديرها استفهامية، ويكون معنى هذا الاستفهام: التهكم أي: أخبرني بعدد عماتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته. ويروى برفع (عمة) على الابتداء، وسوغ الابتداء بها وصفها بالفَدع وتخصيصها بالإسناد إلى المخاطب، وتكون (كم) ظرفًا أو مصدرا والتمييز محذوف

---

(١) البيت أورده ابن يعيش في شرح المفصل غير منسوب، ج٩، ص٨٨.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج١، ص٣٦١.

وحلبت خبر للعمة والخالة وخبر الأخرى محذوف وإلا لقيل قد حلبتا.

الثاني: الاستفهام عن العدد، وينتصب ما بعدها على التمييز لمبهمها، فتقول: كم درهمًا أنفقت؟ وجوز الفراء والزجاج، وابن السراج وآخرون جواب (كم) مميزها كالخبرية.

ومنعه قوم مطلقًا والصحيح الجواز بشرط جرّ (كم) والأكثر النصب.

## فصل

## كان بالتخفيف، وكأنّ بفتح الهمزة وتشديد النون

أما (كان) فإنه فعل ويستعمل على خمسة أوجه:

الأول: وهو أكثرها استعمالاً تكون فعلاً ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر، تقول: كان زيد قائما. ولها على هذا الاستعمال معان ثلاثة:

أحدها: وهو أكثرها وأشهرها، الدلالة على انقطاع الزمان كقولك: كان الشباب عذبا، والعود رطبا، ولا يدل على الانقطاع كقوله تعالى: **وكان الله غفورا رحيما** [النساء: ٩٦]. قال سلامة بن جندل:

**كُنا إذا ما أنا صـارخ فـزع كان الصراخ له قَرع الظنابيب**(١)

أراد أن ذلك جزاء حلولهم مستمر لا منقطع.

ثانيها: تكون بمعنى الصيرورة والكينونة كقول الشاعر:

**بتيهـاءَ قفـر والمطـي كأنهـا قَطَا الحزن قد كانت فراخا بيوضها**(٢)

وكقول الآخر:

**وقد كان لونُ الليل مِثْل الأرندجِ**(٣)

ثالثها: تكون بمعنى (ينبغي)، نحو: **قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا** [النور: ١٦]، أي: ما ينبغي لنا، وقال تعالى: **ما كان لكم أن تنبتوا شجرها** [النمل: ٦٠].

الاستعمال الثاني: تكون تامة، ترفع الاسم ولا تحتاج إلى خبر ومعناها الحصول والوقوع كقول الله سبحانه: **وإنْ كانَ ذُو عسرةٍ فنظرة إلى ميسرة** [البقرة: ٢٨٠].

الثالث: أن يرتفع الاسان بعدها وتضمر فيها اسمها كقولك: كان زيد قائم والتقدير: كان الشبان زيد قائم، ومعناها: التفخيم والتعظيم.

الرابع: تكون زائدة للتوكيد، وأنشد سيبويه قول الفرزدق:

---

(١) البيت منسوب لسلامة بن جندل، كما في البحر المحيط، ج٦، ص٤٢٢.

(٢) البيت لعمرو بن أحمر، وهو في ديوانه، ص١١٩.

(٣) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص٢١٩.

**وكيف إذا مررت بدار قومٍ     وجيران لنا كانوا كـرام**(١)

وقال آخر:

**جياد** بني أبي **بكـر تسامى     على كان المسومة العراب**(٢)

الخامس: وهو أغربها، ذكره ابن السيد البطليوسي عن أهل الغريب، أن تكون فعلاً متعديا إلى مفعول واحد، كونه بحسب المفعول تقول: كان الرجل الصبي وكانت المرأة القطن، أي غزلت القطن وكفل اليتيم.

وأمّا (كأن) بالهمز والتشديد فإنه حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ومركب من (أنّ) والكاف الجارة التي معناها التشبيه، وقالوا: والأصل في قولك: كأن زيدا أسد، إن زيدا كالأسد بكسر الهمزة من (أن) ثم قدمت الكاف اهتماما بالتشبيه وفتحت همزة (إن) لدخول حرف الجر عليها، وقد تخفف، قال الله -عز وجل-: **كأن** لم **يدعنا إلى ضر مسه** [يونس: ١٢].

ومنه قول الخنساء:

**كأن لـم يكونوا حِمى يتقى     إذ الناس إذ ذاك من عزبزا** (٣)

أرادت: كأنهم لم يكونوا. ولها أربعة معان:

أحدها: وهو الغالب عليها، التشبيه وأطلقه الجمهور، وقيده جماعة منهم ابن السيد -يكون خبرها اسما جامدا نحو: كأن زيدا أسد، بخلاف: كأن زيدا قائم، وكأن زيدا في الدار، وكأن زيدا عندك، وكأن زيدا قام، فإنها في ذلك كله للظن الذي هو المعنى الثاني.

ثالثها: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا:

**فأصبـح بطن مكـة مقشعرا     كأنّ الأرض ليس بها هِشام**(٤)

أي: لأن الأرض، والتعليل حصل مع التحقيق من جهة أن الكلام في المعنى

---

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢، ص٨٣٥.

(٢) البيت ورد في الأزهية غير منسوب، ص١٨٧.

(٣) البيت للخنساء، وهو في ديوانها، ص٦٥.

(٤) البيت للحارث بن خالدن وهو في ديوانه، ص٩٣.

جواب لسؤال عن العلة، وأجيب بأن المراد: كون هشام في بطن الأرض لا على ظهرها، فشبه كونها مقشعرة بكونها ليس فيها هشام ولكنه فيها فما كان ينبغي أن تقشعر بطن مع دفن هشام فيها، ففيه إنكار عليه.

رابعها: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه قولهم: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تزل.

## فصل: (كأين)

اسم مبهم مركب من (كاف) التشبيه، و(أي) المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف منونا.

قال بعض أهل العربية، ما أعلم كلمة ثبت فيها التنوين خطًا غير هذه، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر الأصل وهو الحذف في الوقف، وفيها خمس لغات.

الهمزة والتشديد كما تقدم.

والهمز مع التخفيف بوزن (بائع) وقد قرئ بهما.

قال الشاعر:

**وكاءٍ أزرت الموت مِن ذِي تحيةٍ إذا ما ازدرانا أو أصر لمأثَم**(١)

وكيءٍ بوزن كَيْعٍ، وكَأيِي، بوزن كَعيِ، وكأٍ بوزن كَعٍ. والأوليان أشهرها وأكثرها. وفي استعمالها لغتان: أجودهما وأكثرهما استعمالاً خفض النكرة التي بعدها بمن حين زعم ابن عصفور لزوم ذلك كقوله سبحانه: **وكأين من دابة** [العنكبوت: ٦٠]، **كأين من نبي** [آل عمران: ١٤٦]، و **كأين من آيةٍ** [يوسف: ١٠٥]. وقول ذي الرمة:

**وكأين ذعرنا من مهاة ورامح بلاد العدا ليست له ببلاد**(٢)

ويجوز حذف من، والنصب على التمييز، قال الشاعر:

**وكائن لنا فضلاً عليكــم ومنة قديما ولا تدرونَ ما من منعِم**(٣)

وقال آخر:

**أطردِ اليأس بالرجاء فكائن آلمًا حم يسره بعد عسرِ**(٤)

---

(١) البيت لم نعثر على قائله.

(٢) البيت منسوب لذي الرمة، كما في البحر المحيط، ج٤، ص٣٤٢.

(٣) البيت ورد في حاشية الصبان غير منسوب، ج٤، ص٨٥.

(٤) البيت ورد في البحر المحيط غير منسوب، ج٢، ص٥٩١.

**ولها معنيان:**

أحدهما: التكثير، وهو الغالب، نحو قوله تعالى: **وكأين من** نبي **قاتلَ معه ربيونَ كثير** [آل عمران: ١٤٦].

والثاني: الاستفهام، وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة والجوهري، وابن عصفور، وابن مالك، واستدل عليه بقول أُبي بن كعب لابن مسعود -رضي الله عنهما-: (كأي تقرأ سورة الأحزاب آية) فقال: ثلاثًا وسبعين. ولك أن تقول: هذا أثر، والأثر لا يقوم حجة في القواعد الكلية؛ وإنما يستأنس به فيها مع قيامها بغيره من لسان العرب وكتاب الله سبحانه.

## فصل: (كي)

تأتي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما مختصرا من كيف، كما تقدم.

ثانيها: أن تكون حرف جر ومعناها التعليل وإنما تجر ثلاثة أشياء:

أحدها: (ما) الاستفهامية يقولون: إذا سألوا عن علة الشيء كيمه؟ والأكثر أن يقولوا في سؤالهم كمه؟ وعند الكوفيين أنها منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت: كي يفعل ماذا؟

ثانيها: (ما) المصدرية وصلتها كقول الشاعر:

**إذا أنت لم تنفـع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفَع**(١)

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش.

ثالثها: أن المصدرية وصلتها مضمرة نحو: جئت كي يكرمني إذا قدرت (أنْ) بعدها ويجوز تقديرها بدليل ظهورها في الضرورة.

قال جميل:

**فَقَالت: أكُلَّ الناس أصبحت مانِحا لِسانك كيما أنْ تغر وتخدعا**(٢)

والأولى في التقدير، أن تقدر (كي) مصدرية بمنـزلة (أنْ) معنى وعملاً، وتعدد الكلام قبيلها بدليل كثرة ظهورها كقوله تعالى: **لكَيلا تأسوا** [الحديد: ٢٣]. وهذا الوجه الثالث.

ويتعين (كي) للمصدر أن سبقتها (اللام) نحو: **لكيلا تأسوا** [الحديد: ٢٣] وللجر إن تأخرت كقول الشاعر:

**كـي لتقْضِي رقَيةُ ما وعدتني غير مختلس**(٣)

فيجب حينئذ إضمار (أنْ) بعدها، وقول الله سبحانه: **كي لا يكُونَ دولَةً بين الأغنياء منكُم** [الحشر: ٧]. وقول الشاعر:

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص٢٤٦.

(٢) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه، ص١٠٨.

(٣) البيت منسوب لعبد الله بن قيس الرقيات، كما في شرح التصريح، ج٢، ص٢٣١.

**أردت لكيما أن تطير بقربتي وتتركني شنا ببيداءَ بلْقَعِ**[1]

وتحتمل الجارة المصدرية.

وعن الأخفش: أن (كي) جارة دائما، وأن النصب بأنْ ظاهرة أو مضمرة ويرده نحو: **لكيلا تأسوا** [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن (كي) تأكيد للام. كقول الشاعر:

**ولاَ لِلِما بم أبدا دواءُ**[2]

رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم: (كيمه)، كما يقولون: (كمه) وقوله حاتم:

**وأوقدت ناري كي لِيبصِر ضوءهـا وأخرجت كلْبِي وهو في البيت داخِلُه**[3]

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٢٠٦.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٢٠٤.

(٣) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه، ص٢٨٧.

## فصـل: (كـذا)

قال ابن هشام: ترد على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون من كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما (كاف) التشبيه و(ذا) الإشارة كقولك: رأيت رجلاً فاضلاً ورأيت عمرا كذا.

وكقول الشاعر:

**وأسلمني الزمان كذا فلا طَرب ولا أنس**(١)

وتدخل عليها هاء التنبيه كقوله تعالى: **أهكذا عرشك** [النمل: ٤٢].

الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين، ومعناها الكناية عن الشيء تقول: فعلت كذا وكذا، ومنه الحديث: (**أنه يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا**).

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة يكنى بها عن العدد، وينصب ما بعدها على التمييز، تقول قبضت كذا وكذا درهمًا. وتمييزها واجب النصب؛ فلا يجوز أن يخفض بمن اتفاقًا ولو بالإضافة عند البصريين، وقال الكوفيون: يجوز خفضه بالإضافة بشرط عدم التكرار، والعطف كقولك: كذا ثوب، وكذا أثواب، ولا يجوز فيها عدا ذلك، وأجروه مجرى العدد الصريح؛ ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: له عندي كذا درهمٍ بالخفض مائةٍ، وبقوله: كذا دراهم بالخفض ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهمًا أحد عشر. بقوله: كذا درهمًا عشرون.

وبقوله: كذا وكذا درهمًا إحدى وعشرون، حملاً على نظائرهن من العدد الصريح. وغالب استعمالها أن تكون مكررة معطوفة، كقول الشاعر:

**عِدِ النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا لُطفًـا بـهِ نسِـي الجَهـد**(٢)

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: (كذا درهمًا) ولا (كذا وكذا درهمًا). وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٢١١.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٢١٢.

## فصل: (كلا ونقيضها)

أما (كلا) فزعم ثعلب أن أصلها كاف التشبيه دخلت على (لا)، وذلك أن العرب إذا قلّلت قالت: (هو كلا ولا).

قال الشاعر:

**أصاب خصاصةً فبدا كليلاً كلا وانغل سائره انغِلالا**[1]

وإنما شددت لامها لتقوي المعنى، ولتدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وقال غيره: هي بسيطة ثم اختلفوا في معناها.

فقال الخليل وسيبويه، والمبرد، والزجاج، وأكثر البصريين إنها كلمة موضوعة للنفي والنهي، فمعناها الزجر والردع والنفي لدعوى مدعٍ لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزونَ الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلاّ) في سورة، فاحكم بأنه مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، عن ابن هشام. وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، وما ذكره من النظر ففيه نظر؛ لأن هذا القائل لم يرد حقيقة التلازم، ولهذا لم يقل كل سورة لم تذكر فيها فليست مكية؛ وإنما أراد الاستدلال على أن معناها الزجر؛ لكونها لا تقع إلا في مظان الزجر، وهذه مقام النبي ﷺ بمكة مظنة الزجر والتهديد دون شرع الأحكام، وهذه المقالة محكية عن بعض علماء التفسير والعلم بالناسخ والمنسوخ، فاستدل بها حكمه على إتيانه بمعنى (كلا).

ورأي الكسائي وأبو حاتم ومتابعيه أنها تكون بمعنى (حقّا) وهو قول المفسرين.

الثاني: وهو قول أبي حاتم ومتابعيه أنها تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

الثالث: هو قول النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما أنها تكون حرف جواب بمعنى: إي ونعم.

وحملوا عليه: **كلا والقمر** [المدثر: ٣٢]، قالوا: معناه: إي والقمر. قال ابن

---

(١) البيت أورده ابن جني في الصاحبي بغير نسبة، ص٢٥٠.

هشام: وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي وقول النضر؛ لأنه أكثر اطرادا؛ فإن قول الكسائي لا يتأتى في نحو: **كَلا إن كِتاب الأبرار** [المطففين: ١٨]. **كَلا إن كتاب الفُجار** [المطففين: ٧]، **كَلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون** [المطففين: ١٥].

لأن (إن) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقًا)؛ ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وقول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء، قوله تعالى: **قال رب ارجعون * لَعلي أعملُ صالحًا فيما تركت كَلا إنها كَلمةٌ** [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]. وقوله تعالى: **قال أصحاب موسى إنا لمدركون * قال كَلا إن معِي ربي** [الشعراء: ٦١، ٦٢]؛ لأن (نعم) بعد الطلب والخبر تصديق. وزعم الأولونَ أن معنى الزجر مستمر فيها وحيث لا يظهر كقوله تعالى: في **أي صورة ما شاء ركبك** [الانفطار: ٨]. وقوله: **يوم يقوم الناس لرب العالمين** [المطففين: ٦]. وقوله: ثم **إن علينا بيانه** [القيامة: ١٩]. تقدر فيها الزجر، فالمعنى: انته عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة شاء الله، وبالتعجب، وعن العجلة بالقرآن.

ورد بأن فيه تعسف؛ لأنه لم يتقدم في الأوليين حكاية في ذلك عند واحد، وأما في الثالثة لطول الفصل عن (كَلا) وذكر العجلة. وإذا صلح الموضع للردع وغيره، جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملُها على الردع؛ لأنه الغالب فيها كقوله تعالى: **أطلع الغيب أم اتخذَ عند الرحمن عهدا*كَلا سنكْتب ما يقولُ** [مريم: ٧٨، ٧٩]. وقوله تعالى: **واتخذوا مِن دون الله آلهة ليكونوا لَهم عِزا * كَلا سيكفرونَ بعبادتهم** [مريم: ٨١، ٨٢].

وقد تتعين للردع والاستفتاح كآيتي المؤمنونَ والشعراء وقد تتعين للاستفتاح والجواب ويمتنع الردع كقوله تعالى: **كَلا والقَمر** [المدثر: ٣٢]. وما أشبهها؛ إذ ليس قبلها ما يصح ردّه، قال ابن هشام: وقول الطبري وجماعة بأنه لما نزل في عدد خزنة جهنم **عليها تسعة عشر** [المدثر: ٣٠]، قال بعض المشركين: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنـزلت (كلا) زجرا له قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

وأما نقيض (كَلا) فقال بعض أهل العلم إن (ذلك) و(هذا) نقيضان لـ (لا)

و(أنْ) كذلك نقيض لـ (كلا)، قال: فقوله تعالى: **ولو يشاءُ الله لانتصر منهم** [محمد: ٤]، وعلى معنى (ذلك) كما قلنا وكما فعلنا.

ومثله: **هذا وإن للطاغين لشر مآبٍ** [ص: ٥٥]، قال: ويدل على هذا معنى دخول (الواو) بعد قوله تعالى (ذلك) و(هذا)؛ لأن ما بعد الواو منسوق على ما قبلها بها وإن كان مضمرا.

قال الله سبحانه: **وقالَ الذين كفروا لولا نزل عليه القُرآن جملةً واحدةً** [الفرقان: ٣٢]. ثم قال: **كذلك** [الفرقان: ٣٢]، أي: كذلك فعلناه ونفع له من التنـزيل. ومثل هذا في القرآن كثير.

## باب اللام وما أوله اللام

أما اللام فعلى ضربين: متحركة، وساكنة: فالساكنة: لام التعريف، وقد تقدمت في باب الهمزة.

وأمّا المتحركة: فعلى ثلاثة أقسام: لام الإضافة، ولام الأمر، ولام التوكيد.

وأما لام الإضافة فهي لام الجر، وهي مكسورة إلا إذا دخلت على الضمير أو المستغاث؛ للفرق بين المستغاث له والمستغاث به، ولهذا تكسر عند أمن اللبس، وذلك في حال العطف، كقول الشاعر:

**يا للرجال وللشبان للعجبِ**(١)

ولها إحدى وعشرونَ معنى:

الأول: الملك، وذلك في كل ما يقبل الملك نحو قوله تعالى: لله **ما** في **السماوات وما** في **الأرض** [البقرة: ٢٢٥]. ونقل عن بعض النحويين إنكار الملك؛ بدليل قولك: هذا أخ لعبد الله. وأما قولهم: هذا الغلام لزيدٍ، فإنما عرف الملك بدليل آخر.

قال بعض المتأخرين المحققين: والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، وهو المعنى الثاني، وهو فيها لا يقبل الملك، ولكنه يختص به المسند إليه دونَ غيره من غير استحقاق، نحو:

الجنة للمؤمنين، والحصير للمسجد، والسرج للدابة، والقميص للعبد.

الثالث: الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذاتٍ مستحق ذلك المعنى نحو: الحمد لله، والعزةُ لله، والملك لله. ونحو: **ويلٌ للمطففين** [المطففين: ١]. ولّما كان الاختصاص أعم من الملك؛ لأن من ملك شيئًا فقد اختص به، ولا عكس، اكتفى بعضهم بذكر الاختصاص عن الملك.

ولّما كان الاستحقاق معنى يخالف الاختصاص، قسّمه المحققونَ إلى ثلاثة أقسام للقسمين السابقين، وهذا الثالث.

الرابع: التمليك كقولك: وهبت لزيدٍ دينارا.

---

(١) البيت ورد في رصف المباني غير منسوب، ص٢٩٦.

الخامس: شبه للتمليك، كقوله تعالى: **والله جعلَ لكم من أنفسكم أزواجا** [النحل: ٧٢].

السادس: التعليل كقول امرئ القيس:

**ويوم عقرت للعذارى مطيتي**(١)

ومنه قوله تعالى: **وإنه لحب الخير لشديد** [العاديات: ٨]، أي: من أجل حب المال لبخيل، وقوله تعالى: **وجعلنا منهم أئمة يهدونَ بأمرنا لِما صبروا** [السجدة: ٢٤] بكسر اللام في قول حمزة والكسائي.

ومن التعليل اللام الثانية في الاستغاثة، كقولك: يالزيد لعمرو، ولام كي، كقوله تعالى: **وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس** [النحل: ٤٤]. فإن قيل: لم جاز أن يكون الفتح المبين الذي امتن الله به على نبيه ﷺ سببا للمغفرة في قوله تعالى: **إنا فتحنا لك فتحا مبينا * ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر** [الفتح: ١، ٢].

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

إن الفتح وإن كان من الله، فكل فعل يفعله العبد من خير فالله الموفق له والميسر، ثم يجازى عليه تكرما.

الثاني: أنه إشارة إلى إحسان استغفاره عند مجيء الفتح، فكأنه أعلمه أنه إذا جاء الفتح واستغفر غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر على حد قوله تعالى: **إذا جاء نصر الله والفتح * ورأيت الناس يدخلونَ في دين الله أفواجا * فسبح بحمد ربك واستغفره** [النصر: ١-٣].

الثالث: ذكره قوم، والمعنى، إنا فتحنا لك فتحا مبينا، لتهتدي أنت والمسلمونَ فيكون سببا للغفران.

السابع: موافقة (إلى) كقوله تعالى: **بأن ربك أوحى لها** [الزلزلة: ٥]. وقوله تعالى: **كل يجري لأجل مسمى** [الرعد: ٢]، وقوله تعالى: **ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان** [آل عمران: ١٩٣].

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١١٢.

الثامن: موافقة (على) كقوله تعالى: **ويخرونَ للأذقان** [الإسراء: ١٠٩]، وقوله تعالى: **دعانا لجنبه** [يونس: ١٢]، قال الشاعر:

**فشققْت بالرمح الطويل ثيابه     فَخر صريعا لليدين وللفَمِ**(١)

وكقوله ﷺ لعائشة -رضي الله عنها-: «**واشترطي لهم الولاء**»(٢). أي: عليهم. وقال ابن النحاس: أي: من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية (لهم) بمعنى (عليهم).

التاسع: موافقة (في) كقول الله سبحانه: **ونضع الموازين القسط ليوم القيامة** [الأنبياء: ٤٧]. أي: في يوم القيامة، وقوله تعالى: **لا يجليها لوقتها إلا هو** [الأعراف: ١٨٧].

العاشر: مرادفة (مع) قاله بعضهم، وأنشد قول متمم:

**فَلَما تفَـرقْنا كأنـي ومالِكًـا     لِطول اجتِماعٍ لَم نبت ليلة معا**(٣)

الحادي عشر: مرادفة (عند) كقولهم: كتبته لخمسٍ خلَونَ.

وقال النابغة:

**وعلمت آيات لها فعرفتها     لستة أعوامٍ وذا العام سابع**(٤)

أي: عند ستة أعوام. وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: **بل كذبوا بالحق لِما جاءهم** [ق: ٥]. بكسر اللام وتخفيف الميم، وهذه اللام يسميها بعضهم لام التاريخ.

الثاني عشر: موافقة (بعد) كقول الله تعالى: **أقم الصلاة لدلوكِ الشمس** [الإسراء: ٧٨]. أي: بعد دلوك الشمس، وأنشد بعضهم عليه قول متمم.

الثالث عشر: موافقة (مِن) نحو: سمِعت له صراخا. قال جرير:

**لنا الفضلُ في الدنيا وأنفُك راغم     ونحن لَكُم يوم القيامة أفضلُ**(٥)

---

(١) البيت منسوب لجابر بن حني، كما في شرح اختيارات المفضل، ص٩٥٥.
(٢) الحديث رواه مالك في الموطأ، ح: ١٧.
(٣) البيت لمتمم بن نويرة، وهو في ديوانه، ص١٢٢.
(٤) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٣٠.
(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص١٤٣.

الرابع عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو: قُلْت وأَذِنت لَه.

الخامس عشر: موافقة (عن)، كقوله تعالى: **وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه** [الأحقاف: ١١]. قال ابن الحاجب: وقيل هي لام التعليل، قاله ابن مالك وغيره، وقيل لام التبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لَما سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وهذا القولُ حسن؛ لأنه جاء في التفسير أن الكافرين هنا هم اليهود.

قالوا ذلك في شأن عبد الله بن سلام ومن أسلم معه، وهكذا حيثُ دخلت اللام على غير المقول، فالتأويل على بعض ما ذكرناه نحو: **قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا** [الأعراف: ٣٨]. وقوله تعالى: **ولا أقولُ للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا** [هود: ٣١]. قال الشاعر:

**كضرائرِ الحسناءِ قُلْن لوجهها حسـدا وبغضا إنه لَدمِيم**(١)

السادس عشر: الصيرورة وتسمى لام العاقبة، وتسمى لام المآل كقوله تعالى: **فالتقطه آل فرعون ليكونَ لَهم عدوا وحزنا** [القصص: ٨]. وقول الشاعر:

**فللموتِ تغدو الوالداتِ سخالها كما لخرابِ الدورِ تبنى المساكِن**(٢)

وقول الآخر:

**جاءَت لتطْعِمه لَحما ويفجعها بابن فقـد أطعمت لحما وقد فجعـا**(٣)

وهي لم تجئ لذلك، وقول الآخر:

**فإنْ يكن الموت أفْناهـم فللموتِ ما تلد الوالِده**(٤)

وعندي في المثال الثاني نظر، فإن اللام في قوله: **فللموت ما تلد الوالِده** للاختصاص، وأنكر البصريونَ لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه، ص٤٠٣.
(٢) البيت منسوب لسابق البربري، كما في خزانة الأدب، ج٩، ص٥٢٩.
(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٨٤.
(٤) البيت منسوب لشتيم بن خويلد، كما في خزانة الأدب، ج٩، ص٥٣٠.

العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز، وبيانه أنه لم يكن داعية فرعون إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالقصد لذلك كما شبه بالأسد من يشبه الأسد.

السابع عشر: القسم والتعجب معا، وتختص باسم الله سبحانه، كقول امرئ القيس:

**لله يبقَـى الأيام ذو حيدٍ بمشمخرية الظيانُ والآس**

الثامن عشر: التعجب، وتستعمل مع النداء، كقولك: يا للعجب، وكقولهم: يا للماء ويا للعشب، والمعنى: يا عجب احضر فهذا أوانك، وقيل معناه: يا قوم تعالوا إلى العجب، وللعجب أدعوا، قال امرؤ القيس:

**فيالك مِن ليلٍ كأن نجـومه بكل مغار الفَتلِ شدت بيذبل**(١)

قال الشاعر:

**شباب وشيب وافتقار وثروةٌ فللهِ هذا الدهر كيف ترددا**(٢)

التاسع عشر: التعدية، ذكره ابن مالك، ومثله ابن هشام بقوله: ما أضرب زيدا لعمرو، وما أحبه لبكر.

العشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة المقوية للعوامل الضعيفة، كقوله تعالى: **إن كنتم للرؤيا تعبرون** [يوسف: ٤٣]. وقوله تعالى: **فّعالٌ لِما يريد** [هود:١٠٧]. وكاللام المعترضة بين المتعدي ومفعوله، كقول الشاعر:

**وملكْت ما بين العِراق ويثْربٍ مِلْكًا أجار لِمسلِمٍ ومعاهدِ**(٣)

ومنه قوله تعالى: **ردِف لكُم** [النمل: ٧٢]، وكاللام بين المتضايفين. كقول الشاعر:

**يا بـؤس لِلحـربِ التِـي وضعت أراهِطَ فاستراحوا**(٤)

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٩.
(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٨٥.
(٣) البيت منسوب لابن ميادة، كما في الأغاني، ج٢، ص٢٨٨.
(٤) البيت منسوب لسعد بن مالك، كما في الأصول لابن السراج، ج١، ص٣٨٩.

الحادي والعشرون: التبيين، وهي اللام التي تبين نسبة الحكم إلى محله، كقولكم: (سقيا لزيدٍ، ورعيا له، وتبا له، وويحا له). ومنه قول الله سبحانه وتعالى: **هيهات هيهات لِما توعدون** [المؤمنون: ٣٦]. وكقوله: (ما أحبّني وما أبغضِني). فإن قلت لفلان، فأنت فاعل الحب والبغض، وإن قلت إليه، فهو الفاعل.

**وأما لام الأمر**: فهي اللام الموضوعة للطلب، كقولك:

لِيقُم زيد، وتجزم الفعل المستقبل إذا كان الأمر للغائب، سواء كان الأمر مستعملاً في حقيقة وضعه الذي هو الطلب، أم لاَ. وحركتها الكسر إلا إذا وليت الواو أو الفاء فإسكانها أكثر. كقوله تعالى: **فليستجيبوا** لي **وليؤمنوا** بي [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكن بعد (ثُم)، وخصه بعضهم بالضرورة، وهو مردود لوروده في المتسع في قوله تعالى: **ثُم ليقضوا تفثهم** [الحج: ٢٩]. وسليم تفتح اللام. وربما أمر بها المخاطب، قال الشاعر:

**لِتقم أنت يابن خير قُريشٍ فلتقضى حوائج المُسلِمينا**[1]

وفي الحديث: «**لتأخذوا مصافكم**»[2]. ومنه قراءة من قرأ: **فبذلك فليفرحوا** [يونس: ٥٨]. وقد تحذف لام الأمر في الشعر فتعمل مضمرة، قال الشاعر:

**محمد تفد نفسك كـل نفس إذا مـا خفت مـن شيء تبالا**[3]

وقال الشاعر:

**فلاَ تستطيل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب**[4]

وقال متمم:

**على مِثْل أصحابِ البعوضةِ فَاخمِشِي لَكِ الْويل حر الْوجهِ أو يبكِ من بكَى**[5]

وكذلك تحذف أيضا لام الأمر المواجهة، كقول الشاعر:

---

(١) البيت أورده أبو حيان في البحر المحيط غير منسوب، ج٩، ص٣٦١.

(٢) لم نعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ.

(٣) البيت منسوب لحسان بن ثابت، كما في الأصول، ج٢، ص١٧٥.

(٤) البيت ورد في شرح الأشموني غير منسوب، ج٣، ص٥٧٥.

(٥) البيت منسوب لمتمم بن نويرة، كما في الأصول، ج٢، ص٤٥٧.

**قلت ِلبوابٍ لَديهِ دارهـا**

**تأذنَ فإني حمؤها وجارها[١]**

فحذف اللام وكسر التاء على لغة من يقول: أنت ِتعلم.

وجوز الكسائي حذف اللام في الكلام، لكن بشرط قد تقدم، بل وجعل منه قوله تعالى: **قُلْ لِعِبادِي الذين آمنوا يقيموا الصلاة** [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموها. ووافقه ابن مالك وزاد عليه وقوعه بعد القول الخبري، ولكنه قليل.

وأنشد قوله:

**قُلت ِلبواب لديه دارها**

**تأذن فإني حمؤها وجارها**

قال: وليس الحذف بضرورة، لتمكنه من أن يقول: إيذن. انتهى

قال ابن هشام: قيل: وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي إثبات همزة الوصل، قال: وليس كذلك لأنهما بيتان لا بيت واحد مصرع، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه بخلافها الواقع في نحو قول الشاعر:

**لا نسب اليوم ولا خلةً اتسع الخَرق على الراقِع[٢]**

واعلم أن أبا حيان قد عاب على ابن مالك قوله في كثير من المواضع وليس هذه بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول كذا. فالضرورة عنده هي الإلجاء إلى الشيء، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، بنظم بتركيب آخر.

وإنما يعنونَ بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في النثر من كلامهم. ولا يعني النحويونَ بالضرورةَ أنه لا مندوحة عن النطق إلا بهذا اللفظ. وما قاله أبو حيان حق وصواب، والجمهور عملوا الجزم في الآية على حد قولك: ائتني أكرمك. ودخول هذه اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان

(١) الرجز منسوب لمنظور بن مرثد، كما في الدرر، ج٥، ص٦٢.

(٢) البيت منسوب لأنس بن العباس بن مرداس، كما في شرح التصريح، ج١، ص٢٤١.

المتكلم واحدا كقوله ﷺ: «**قوموا فَلأصل لَكُم**»(١). أو ومعه غيره كقوله تعالى: **وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحملْ خطاياكم** [العنكبوت:١٢]. ولكنه أكثر من فعل المخاطب.

## وأما لام التوكيد

فتنقسم إلى سبع الأولى: لام الابتداء، وفائدتها توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرونَ، واعترض ابن مالك.

المعنى الثاني: كقوله تعالى: **وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة** [النحل:١٢٤]، وقوله تعالى: **إني ليحزنني أن تذهبوا به** [يوسف: ١٣]. فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان يكون حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله.

قال ابن هشام: والجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنـزلَ منـزلة الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصد أن تذهبوا به، والقصد حال.

ولام الابتداء هي اللام الداخلة على المبتدأ، نحو قوله تعالى: **لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله** [الحشر: ١٣]. وقال الشاعر:

**للبس عباءة وتقـر عينـي أحب إلي مِن لبس الشفوفِ**(٢)

والواقعة بعد (إن) نحو قوله تعالى: **إن ربي لسميع الدعاء** [إبراهيم: ٣٩]. وقوله تعالى: **وإن ربك ليحكم بينهم** [النحل: ١٢٤].

وهذه اللام تسمى لام المُزحلقة بفتح اللام والقاف؛ لأن أصلَ إن زيدا لقائم، لئن زيدا لقائم، فكرهو افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دونَ (إنّ) حتى لا يتقدم عليها معمول الحرف، وسواء كانت (إن) ثقيلة أو مخففة.

وزعم أبو على الفارسي، وأبو الفتح أنها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق بين (إنْ) المخففة، وبين (إن) النافية وقد تقدم الكلام عليها في باب (إن). وأمّا اللام

---

(١) الحديث رواه البخاري.

(٢) البيت لميسون بنت بحدل، زوج معاوية، كما في الأصول، ج٢، ص١٥٠.

الداخلة على خبر الابتداء المقدم نحو: لقائم زيد. فمقتضى كلام جماعة جوازه، ومنعه ابن الحاجب، فقال في أماليه: لام الابتداء يجب معها المبتدأ. وكذا اختلفوا في دخولها على الفعل نحو قولك: (ليقوم زيد). ومنعه ابن الحاجب، والزمخشري، وقال في قوله تعالى: **ولسوف يعطيك ربك فترضى** [الضحى: ٥]. لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقدرها الداخلة على المبتدأ، والتقدير: ولأنت سوف يعطيك.

ووافقهما ابن الخباز وقال: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إن) وجوز ابن مالك والمالقي وغيرهما.

**الثانية: لام الجحود**. ومعناها توكيد النفي، وهي الواقعة بعد (ما كان)، و(لم يكن) سواء كان مذكورا أو مقدرا.

فالمذكور كقول الله سبحانه: **وما كان الله ليطلعكم على الغيب** [آل عمران: ١٧٩]. وقوله تعالى: لم **يكن الله ليغفر لهم** [النساء: ١٣٧]. المقدرة كقول الشاعر:

**فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومةً ولا فرد لفردِ**(١)

ولملازمتها النفي سماها أكثرهم لام الجحود، قال ابن النحاس: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار.

وهذه اللام مكسورة، ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ: **وما كان الله ليعذبهم** [الأنفال: ٣٣].

الثالثة: **الزائدة**، وهي الداخلة في خبر (لكن). كقول الشاعر:

**ولكنني من حبها لَعمِيد**(٢)

والداخلة في خبر المبتدأ، كقول الشاعر:

**أم الجليس لعجوز شهر به**(٣)

---

(١) البيت ورد في شرح شواهد المغني غير منسوب، ج٢، ص٥٦٢.

(٢) البيت ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي غير منسوب، ج٤، ص٣٨.

(٣) الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه، ص١٧٠.

والداخلة في خبر (أن) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير: **إلا أنهم ليأكلونَ الطعام** [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة.

والداخلة في حيز النفي، كقول الشاعر:

**وما زِلْت مِن لَيلى لَدنْ أنْ عرفْتها لكالْهائِمِ المُقْصِى بِكُلِّ مرادِ**[1]

الرابعة: اللام التي في **جواب (لو)** كقوله تعالى: **لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم** [الفتح: ٢٥]. وقوله تعالى: **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** [الأنبياء: ٢٢].

الخامسة: اللام في **جواب (لولا)**. كقوله تعالى: **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض** [البقرة: ٢٥١].

ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، ويجوز حذفها، قال تعالى: **لو نشاءُ جعلناه أجاجا** [الواقعة: ٧٠].

السادسة: **لام جواب القسم**.

كقوله تعالى: **وتالله لأكيدن أصنامكم** [الأنبياء: ٥٧].

السابعة: اللام **الداخلة على أداة شرط**، للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ولهذا سميت اللام (المؤذنة) وتسمى أيضا اللام الموطئة، لأنها وطأت الجواب للقسم، أي مهدت له، ومثالها قوله تعالى: **لئن أخرجوا لا يخرجونَ معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار** [الحشر: ١٢].

وقد تحذف هذه اللام مع كون القسم مقدرا قبل الشرط كقوله تعالى: **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** [الأنعام: ١٢١].

واختلفوا في اللام اللاحقة لأسماء الإشارة مثل: تلك وذلك، قيل: تدل على البعدِ، وقيل: تدل على توكيد البعد.

---

(١) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه، ص٤٤٣.

## فصل: (ليت، وليتما)

أما (ليت) فإنها أم حروف التمني، ولا يشترط في التمني الإمكان تقول: ليت الشباب يعود. وهي تختص بالأسماء فتنصب الاسم وترفع الخبر. وحكى الفراء وبعض أصحابه أن من العرب من يستعملها استعمال وجدت فيعديها إلى مفعولين، قال الشاعر:

**يا ليت أيام الصبا رواجِعا**(١)

والبصريونَ يقولون: خبرها محذوف، والتقدير: يا لَيت لنا أيام الصبا رواجعا. وتتصل بها (ما) فيبقى معناها واختصاصها بالأسماء، فيجوز إعمالها وإهمالها، ويروى بالوجهين بيت النابغة:

**قَالَت ألا لَيتما هذا الحمام لَنا     إلى حمامتِنا أو نصفه فَقَدِ**(٢)

---

(١) الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج، كما في شرح المفصل، ج١، ص١٠٤.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٢٤.

## فصل: (ليس)

كلمة نفي لمضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائما الآن. ولا تقول: ليس زيد قائما غدا.

ثم قال قوم: لا تكون إلا حرفًا، والصحيح أنها فعل جامد يرفع الاسم وينصب الخبر، وقد يكون حرفًا، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وتستعمل على خمسة أوجه والمعنى واحد:

الأول: الناسخة للمبتدأ والخبر عن حالته فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: أليس الله بكافٍ عبده.

الثاني: أن يضمر فيها اسمها على معنى اللسان والقصة فيرفع الاسمان بعدها، كقول الشاعر:

**هِي الشفاء لدائي لو ظَفْـرت ِبها     ولَيس ِمنها شِفَاءُ الداء مبذولُ**[1]

الثالث: يكون استثناء فينصب الاسم بعدها على الخبر ويضمر فيها اسمها وجوبا، كقولك: قام القوم ليس زيدا. أي: ليس هو زيدا. وهي في جميع ذلك فعل ناقص.

ويقالُ إن هذه المسألة كانت السبب لقراءة سيبويه النحو وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «**ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء**»، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد، لحنت يا سيبويه، إنما هو استثناء، فقال: والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد. ثم مضى ولزم الأخفش وغيره.

الرابع: يكون حرفًا بمعنى (ما) ويبطل عملها إذا دخل (إلا) على الخبر كقولك: ليس زيد إلا قائم. كما تقول: ما زيد إلا قائم. وحكى عنهم: (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع على معنى: ما الطيب إلا المسك، وحكى عنهم: ليس خلق الله مثله. ومعناه: ما خلق الله مثله. وهذه لغة بني تميم.

حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه

---

(١) البيت منسوب لهاشم بن عقبة، كما في الأزهية، ص١٩١.

فقال: يا أبا عمر ما شيء بلغني عنك، ثم ذكر ذلك، فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس. ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر، اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع؛ فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب؛ فإنه لا ينصب، فأتياه وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس.

الخامس: يكون حرفًا عاطفًا على مذهب الكوفيين بمنـزلة (لا) كقولك: جاءني زيد ليس عمرو، وأنشد قول لبيد:

**فإذا جـُوزيت قَرضا فاجـزِهِ إنما يجزى الفتى لَيس الْجمل**[1]

والبصريون يمنعون ذلك، ويرونه: (**إنما يجزى الفَتى غَير الجَملْ**)

قال سيبويه: رأيت زيدا ليس عمرا. لكنه يكون على تقدير العطف فعلاً بلا فاعل. وقال الكسائي: أجريت ليس مجرى (لا)، فأنشد للكوفيين قول جرير:

**ترى أثرا بركبتـها مضيئًا مِن التبراكِ لَيس مِن الصلاة**[2]

وقول الآخر:

**أيـن المَفَـر والإله الطالِـب**
**والأشرم المَغلُوب لَيس الْغالِب**[3]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في ديوانه، ص١٧٩.
(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص١٦٧.
(٣) الرجز منسوب لنفيل بن حبيب، كما في الدرر، ج٦، ص١٤٦.

## فصـل: (لعـل)

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر. وقال بعض أصحاب الفراء: قد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكى: لعل أباك منطلقًا.

وعقيل يخفضونَ بها. وفيها لغات: لعل، وعل، ولعن، وعن، ولأن، وأن. وتتصل بها (ما) فيبقى معناها ويزول اختصاصها فيبطل عملها، وبعضهم أعملها كليت. ولها أربعة معان:

أحدها: التوقع والترجي في المحبوب والمكروه، نحو قولك: لعل الحبيب مواصل، ولعل الرقيب حاصل. وورودها في القرآن ترج للعباد، كقوله تعالى: **لعله يتذكر أو يخشى** [طه: ٤٤]. أو هنا على طمعكما ورجائكما أن يتذكر أو يخشى، وتختص بالأمر الممكن، بخلاف (ليت) فأكبر ما تتعلق بالمستحيل كقولك: ليت الشباب يعود. وقول فرعون: **لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السماوات** [غافر:٣٥، ٣٦]. قالها جهلاً أو مخْرقةً وإفْكًا.

ثانيها: ذكره المعنويون، وهو التمني (كليت). تقول: لعلي أحج فأزورك، بالنصب إذا كنت بمستبعد الحصول الموجود، حملوا عليه قراءة عاصم: **لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى** [غافر: ٣٥، ٣٦] بالنصب.

ثالثها: التعليل بمعنى (كي)، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، كقولك: زرني لعلي أنفعك. ويدل عليه قول الشاعر:

**وقُلْتم لنــا كُفوا الحَرب لَعلنــــا   نكُف ووثقْتم دونه ِفي كُل موثق**
**فَلما كَفَفْنا الْحرب كَانت عهودكم   كَلَمح سرابٍ في الــملا متألق(١)**

أي: كُفوا ِلنكُف.

وحملوا عليه قوله تعالى: **فَقُولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى** [طه: ٤٤]. ومنه قوله تعالى: **وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون** [النور:٣١].

رابعها: الاستفهام. أثبته الكوفيون كقولك للرجل: لعلك تشتمني، تريد: هل تشتمني فتقول: لا أو نعم، ولهذا علق بها الفعل في قوله تعالى: **لا تدري لعل الله يحدثُ بعد ذلك أمرا** [الطلاق: ١]. وقوله تعالى: **وما يدريك لعله يزكى** [عبس: ٣].

(١) البيتان لم نعثر على قائلهما.

## فصل

## لَم - لَما - ولم بكسر اللام في الأخير منها

أما (لم) فإنه حرف جزم ينفي المضارع ويصير معناه ماضيا، كقولك: **لم يلد ولم يولد** [الإخلاص: ٣]. وقد يرتفع الفعل بعدها، كقول الشاعر:

**لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفونَ بالجار**(١)

فقيل ضرورة، وقال ابن مالك هو لغة، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: **ألم نشرح لك** [الشرح: ١]. وقول الشاعر:

**في أي يومي من الموت أفر**
**أيوم لم يقدر أم يوم قُــدر**(٢)

والجمهور خرجوه على أوجه، ولا أطول بذكرها.

وأما (لَما) فقد تكون مفردة، وقد تكون مركبة. فأما المفردة فتأتي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جزم كلم، بل هي أصلها زيدت عليها (ما) ومعناها النفي كلم، ولأنهما يفترقان من جهة المعنى في ثلاثة أوجه:

أحدها: أن منفي (لَما) مستمر النفي إلى الحال.

كقول الشاعر:

**فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركنــي ولَما أمــزق**(٣)

ومنفي (لم) يحتمل الاتصال نحو: **لم أكن بدعائك رب شقيا** [مريم: ٤]. والانقطاع مثل: **لم يكن شيئًا مذكورا** [الإنسان: ١]. ولهذا جاز أن تقول: (لم تكن بم كان)، ولم يجز (لما يكن وقد يكون) ولأجل هذا أيضا جاز اقتران (لم) بحرف التعقيب لاحتمالها الانقطاع فتقول: قمت فلم تقُم. لأن معناه: وما قمت عقب قيامي. ولا يجوز في (لَما) أن تقول: قمت فلما تقم؛ لأن معناه: وما قمت إلى

---

(١) البيت أورده المرادي في الجنى الداني بغير نسبة، ص٢٦٦.

(٢) الرجز للإمام علي بن أبي طالب، وهو في ديوانه، ص٧٩.

(٣) البيت للمزق العبدي، كما في الأصمعيات، ص١٦٦.

الآن.

ثانيها: أن منفي (لّما) لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي (لم). تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيما. ولا يجوز: لّما يكن. وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي (لّما) قريبا من الحال مثل: عصى إبليس ربه ولّما يندم. بل ذلك غالبا لا لزوم.

ثالثها: أن منفي (لّما) متوقع ثبوته، بخلاف منفي (لّم) ولهذا أجازوا: (لم يقض ما لا يكون). ومنعوه في (لّما)، فلا تقل: (لّما يقْض ما لا يكون). ألا ترى إلى قوله تعالى: **بل لّما يذوقوا عذاب** [ص: ٨]. فإنه دال على أنه الآن وأن ذوقهم متوقع.

قال الزمخشري في قوله تعالى: **ولما يدخل الإيمان** في **قلوبكم** [الحجرات:١٤]. ما في معنى (لّما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعده. انتهى

وقد تقع (لّما) موقع (لم) فلا تدل على التوقع، تقول: أتيتك ولّما أصل إليك، أي: ولم أصل إليك.

وجلة هذه الأحكام كلها ما قاله سيبويه -رحمه الله تعالى- في معنى معاني حروف النفي، أن (لم) نفي لقولك فَعل، و(لّما) نفي قولك: (قد فعل، ولن نفي لقولك سيفعل)، و(لا) نفي لقولك يفعل، و(لم) نفي الفعل، و(ما) نفي لقولك: هو يفعل، إذا كانت في حال الفعل.

ثم لها معنيان آخران:

أحدهما: أن تكون جوابا وسببا لما وقع لما لم يقع. تقول: ضربته لّما ذهب ولّما لم يذهب. وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. قلت: فيكون معناها السببية والتعليل. قال ابن هشام: وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة: أنها ظرف بمعنى حين، قلت: فيكون معناها التوقيت. وقال ابن مالك: إنها بمعنى إذ. وقال ابن هشام: وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

قلت: فتحتمل أن يكون معناها التوقيت، أي: ضربته وقت ذهابه، ويحتمل أن يكون معناه التعليل، أي: ضربته لأجل ذهابه، وفي ذلك قوله تعالى: **إلا قوم يونس لّما آمنوا** [يونس: ٩٨].

والمعنى الثاني: تكون بمعنى الشرط وتفتقر إلى الجواب ولا تدخل الفاء في جوابها، كقوله تعالى: **ولّما جاءت رسلنا** [هود: ٧٧]. وقوله تعالى: **ولّما جاء أمرنا** [هود: ٥٨].

الثاني: أن تكون حرف استثناء كـ (إلا). تقول: ما أتاني من القوم لّما زيد. تريد: إلا زيد. وتقول العرب في اليمين بالله: لّما قمت عنا. وإلا قمت عنا، ولا تستعمل في موضعين: بعد القسم، والنفي. ومنه قوله تعالى: **إن كل نفس لما عليها حافظ** [الطارق: ٤]. في قراءة التشديد. قال الشاعر:

**قَلت له بالله يا ذا البر دين**

**لّما غنثت نفسـًا أو اثنين**(١)

وقال الشماخ:

**منه ولدت ولـم يوشب بِهِ نسِبي لّما كما عصِب العِلْباءُ بالعودِ**(٢)

وفيه رد القول الجوهري: أن (لما) بمعنى (إلا) ليس يعرف في اللغة.

الوجه الثالث: أن تكون (لّما) اسما.

كقول بعضهم في قوله تعالى: **وإنْ كُلا لّما ليوفينهم ربك أعمالهم** [هود: ١١١] في قراءة من شدد النون من (أنّ) والميم من (لما). إن الأصل (لّما) بالتنوين بمعنى جميعا، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف.

وضعف هذا أيضا بأن استعمال (لّما) في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد وكقول بعضهم: إنه (فَعلى) من اللمم، وهو بمعناه ولكنه منع التصرف لأجل ألف التأنيث. وضعف هذا بأنه لم يثبت استعمال هذه اللفظة، ولو كان (فعلى) لكتبت بالياء؛ لأنه ماله من قاعِدته الإمالة.

**وأما المركبة:** فكقول القرافي إن الأصل (لِمن ما) فأبدلت النون ميما وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت منها واحدة، وضعف هذا القول، فإن حذف

(١) الرجز أورده المرادي في الجنى الداني بغير نسبة، ص٥٩٣.

(٢) البيت للشماخ بن ضرار، وهو في ديوانه، ص١٢٠.

مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، واختار ابن الحاجب أنها (لَم) الجازمة حذف فعلها، والتقدير: لما يهملوا ولما يتركوا لدلالة ذكر الأشقياء والسعداء ومجاراتهم. قال: ولا أعرف وجها أشبه من هذا؛ وإن كانت النفوس مستبعدة من جهة أن أمثلة لم تقع في التنـزيل، والحق ألا تستبعد لذلك. انتهى

قال ابن هشام: وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن التقدير: (لما يوفوا أعمالهم). أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها؛ لأن منفي (لمّا) متوقع الثبوت، والتوفية متوقعة، والإهمال غير متوقع.

**وأما لِم بالكسر**: فحرف يستفهم به، تقول: لِم ذهبت؟ ثم لك أن تدخل عليه (ما) ثم تحذف منه الألف وتبقي الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة، قال الله -عز وجل-: **عفا الله عنك لِم أذنت لهم** [التوبة: ٤٣].

وقد تحذف الفتحة في الشعر، قال الشاعر:

**يا أبا الأسودِ لِم خلفْتِني ... لِهمومٍ طَارِقاتٍ وذِكر**(١)

وفي ظني أن يجوز إثبات الألف في لغة من أثبت الألف في نظائرها من حروف الاستفهام، كقول حسان:

**على ما قام يشتمني لئيم ... كخنـزيرٍ تمرغ في رمادِ**(٢)

ولكني لم أقف عليه، فلينظر له. ولك أن تدخل عليها الهاء في الوقف فتقول: لمه.

---

(١) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٣٢٨.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه، ص٣٢٤.

## فصل

## لو، ولولا، ولوما

أما (لو) فإنها حرف لما سيقع لوقوع غيره كما قال سيبويه كقولك: لو جئتني أكرمتك. وهي أداة شرط تفيد التعليق في الماضي وتختص به. كذا أسماها الزمخشري، وغيره حرف شرط. وقال بعض الفضلاء: إنما سميت حرف شرط مجازا لشبهها بالشرط من جهة أن فيها ربط جملة بجملة كما في الشرط، فسميت شرطًا لذلك، وإلا فليست شرطًا لأجل المعنى، وهو ينافي الشرط من جهة أن معنى الشرط ربط موقع أمر مستقبل بأمر متوقع مستقبل، والواقع لا يتوقع ولا يتوقف دخوله في الوجود على دخول أمر؛ لأنه قد دخل في الوجود.

وقد اتفقوا على إفادتها الربط والتعليق في الماضي، واختلفوا في إفادتها الامتناع على ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو قول الأكثر من أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا بطريق الاستلزام كما يمتنع المسبب لامتناع السبب، والمعلولة لامتناع العلة.

قال ابن هشام: وهذا باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: **ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيءٍ قُبلاً ما كانوا ليؤمنوا** [الأنعام: ١١١]. وقوله تعالى: **ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله** [لقمان: ٢٧].

وقول عمر -رضي الله عنه-: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.

وبيانه: أن كل شيء امتنع يثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام يثبت قام، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر عليهم كل شيء قُبلاً.

وفي الثانية نفاد الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنـزلة الدواة وكون سبعة الأبحر مملوءة مداده، وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد. انتهى

وما ذكره من الإبطال باطل؛ فإنه لا يلزم ما ذكره من ثبوت إيمانهم مع عدم

نزول الملائكة، ولا يلزم نفاد البحر، ولا يلزم ثبوت المعصية عند ثبوت الخوف، فإن هذا هو مفهوم الموافقة الذي هو بطريق الأولى؛ لأنه إذا لم يؤمنوا مع نزول الملائكة وإذا لم تنفد الكلمات مع نفاد البحر، وإذا لم يعص مع عدم الخوف، فعدم الإيمان مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى، وعدم نفاد الكلمات مع عدم نفاد الأبحر لعجز الخلق، وعدم المعصية مع ثبوت الخوف أولى.

وقد اتفق على ذلك أهلُ العلم والنظر من الأصوليين وغيرهم حتى اختلفوا في هذا المفهوم، هل فهم بطريق اللغة؟ أو بطريق القياس؟

ويعزى الأخير إلى الشافعي -رضي الله عنه-، وإنما يلزم ذكره لو كان من مفهوم المخالفة، ولو كان كما ذكره لوجب أن يقال في قوله تعالى: **فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما** [الإسراء: ٢٣]. أنه يفهم منه لماذا ضربهما، ولا قايل بذلك؛ لأنه مطبوع في غرائز العقلاء أن من نهي عن تأفيفه، فعن ضربه به أولى، وأنه من لم يعص مع عدم الخوف، فعند وجوب الخوف أولى، ومن لم يؤمن من نزول الملائكة وتكليم الموتى، فعند عدم ذلك أولى.

القولُ الثاني: أنه يفيد امتناع الشرط بخاصة، ولا دلالة على امتناع الجواب ولا على ثبوته، وإنما يمتنع الجواب مع الشرط من جهة انتفاء المسبب لانتفاء سببه، ونسبه ابن هشام إلى المحققين.

والقولُ الثالث: أنه لا يفيد أكثر من الربط بين الشرط والجواب والتعليق بالماضي كما دلت إنْ على التعليق في المستقبل ولم يدل على امتناع ولا ثبوت اتفاقًا، وهذا قولُ الشلوبين.

إذا تقرر هذا، فقد ظهر لي بحثٌ نفيس، وهو أن لـ(لَو) حقيقتين:

حقيقة وضعية، وحقيقة عرفية، فالحقيقة الوضعية: هي الربط بين السبب والمسبب في الماضي فقط، ولا تدلُ على امتناع من طريق اللفظ، ولو كانت دلالتها لفظية لما حسن الاستدراك بعدها في قولك: لو جاءني زيد لأكرمته، لكنه لم يجئ، ولا يمتنع في الكلام: لو جاء زيد لأكرمته، وقد جاء فأكرمته، ولكني لم أعلم وقوع مثله في كلامهم.

وأما الحقيقة العرفية: فهي الدلالة على الامتناع، وذلك أن العرب استعملوه في

التعليق كالامتناع استعمالاً غالبا، حتى هجروا الجانب المحتملَ لخلاف الامتناع ولهذا كثر الاستدراك بعدها في لسانهم، قال الله تعالى: **ولو شئنا لأتينا كل نفسٍ هداها ولكن حق القولُ** مني **لأملأن جهنم** [السجدة: ١٣]. وقوله تعالى: **ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم** في **الأمر ولكن** الله **سلم** [الأنفال: ٤٣]. وقوله تعالى: **ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد** إلى **الأرض** [الأعراف: ١٧٦].

وقال امرؤ القيس:

**ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفَاني ولم أطلُب قليلٌ مِن المال**

**ولكنما أسعى لمجـْدٍ مؤثلٍ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي** (١)

لأن الامتناع أخو النفي، وعبارة سيبويه شاملة للحقيقتين، الوضعية والعرفية، وفي ظني أن الشلوبين نظر إلى الحقيقة الوضعية، وأن ذلك مراده، وأما إفادتها الامتناع فمن العرف، ولا نظن أنه يمنع فهم الامتناع بوجه من الوجوه، فإن ذلك جحد للضرورات، ولم أقف على مقالته إلا بواسطة الناقلين كما قدمت.

ومن قال بالدلالة طلب الحقيقة العرفية، ولم يلتفت إلى أصل الوضع، لكنه مهجور في لسانهم، ثم افترق هؤلاء على مذهبين كما مضى، فقائل بالامتناع في الشرط والجواب معا، وقائل بالامتناع في الشرط فقط، وعندي أن حقيقة قولهما راجعة إلى أنها: هل تدلُ على امتناع الجواب مطابقةً أو التزاما؟ فالأكثرونَ قائلونَ بالأول، والمحققونَ بالثاني.

واعلم أن لو جاءت كرابطة بين ثبوتين صارا نفيين، أو بين نفيين صارا ثبوتين، أو على ثبوت ونفي، فالثابت نفي، والنفي ثبوت والعكس بالعكس، فمثال الثبوتين: لو جاءني زيد أكرمته، فتدل على نفي المجيء والإكرام، ومثال النفيين: لو لم يأتني زيد لم أكرمه، فيدل على ثبوت المجيء والإكرام، ومثال الإثبات والنفي: لو جاءني زيد لم أعتبه، فيدل على نفي المجيء وحصول العتب. ومثال النفي والإثبات: لو جاءني عتبته، فيدلُ على ثبوت المجيء ونفي العتب.

إذا تقررت هذه القاعدة، فقد استدل عليها عند كثير من الفضلاء، الأثر

(١) البيتان لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٣٩.

المشهور: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه؛ لأن (لو) دخلت على نفيين فيجب حينئذ أن يكونا ثبوتين وذلك يقتضي أنه خاف وعسى، وذلك ذم، والكلام سيق للمدح وإبعاد طوره من المعصية وتكلموا عليه بجوابات، ها أنا أذكرها وأبين ما عندي إن شاء الله تعالى.

قال ابن عصفور: (لو) ههنا بمعنى (أن)، و(أن) إذا دخلت على نفيين لا يكونا ثبوتين، فلا يلزم المحذور المتقدم، وقال الخسروشاهي: أصل (لو) إنما هو للربط فقط، وانقلاب النفي للثبوت، والثبوت للنفي إنما جاء من العرف والحديث جاء بقاعدة اللغة دون العرف.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام -رحمه الله ورحمهم-: إن المسبب الواحد إذا كان له سبب واحد لزم انِتِفَاؤه عند انتفاءِ سببه، وإذا كان له سببان لا يلزم من انتفاء أحد سببيه انتفاؤه؛ لأنه ثبت مع السبب الآخر، وغالب الناس طاعتهم للخوف، فإذا لم يخافوا عصوا ولم يطيعوا. فأخبر أن صهيبا اجتمع في حقه سببان: الخوف، والإجلال معا، فإذا انتفى الخوف لم تصدر منه المعصية لأجل الإجلال؛ فلو لم يخف الله لم يعصه، وهذا غاية المدح كما تقول: لو لم يمرض فلان لما مات، أي: بالهرم، فإنه سبب آخر للموت، وحيث يلزم من النفي للثبوت إذا كان للفعل سبب واحد وكلام النحاةِ محمولٌ عليه.

قلت: وأضعف هذه الأجوبة قول ابن عصفور أن الكلام سيق لمدحه بما هو عليه من الحال الماضية والحاضرة، وأما ما يستقبل من الزمان، فلم يمتدح بها، فلم يعلم منه حقيقته، والشرط مخصص بالمستقبل، ثم يليه في الضعف قول الخسروشاهي، وهو تنــزيه الكلام الفصيح على وضع مهجور، فمثل هذا الأثر قد ورد في الكتاب والسنة كثيرا كما سنرى إن شاء الله تعالى.

وأجودها قول الشيخ عز الدين بن عبد السلام، لكنه علل بالقياس من جهة الأمر المدلول عليه، وهو أنه ظاهر عام لقوله تعالى: **ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله** [لقمان: ٢٧]، فإن بقاء كلمات الله -سبحانه وتعالى- وعدم نفادها غير معلل بالأسباب.

قال أبو العباس القرافي: (لو) تستعمل أيضا لقطع الربط فتكون جوابا لسؤال

محقق أو متوهم وقع فيه ربط فتقطعه أنت لاعتقادك ولأن ذلك الربط كما لو قال القائل: لو لم يكن زيد عالـما لم يكرم، فتقول أنت: لو لم يكن زيد عالـما لأكرم بشجاعته، فتقطع ذلك الربط، وليس مقصودك أن تربط بين عدم العلم والإكرام، لأن ذلك ليس بمناسب، ولا من أغراض العقلاء، ولا يتجه كلامك إلا على عدم الربط، كذلك الحديث لما كان الغالب على الناس أن يرتبط عصيانهم بعدم خوفهم.

وأن الغالب على الأوهام، أن الشجرة كلها إذا صارت أقلاما والبحر المالحُ مع غيره يكتب به تقول الوهم ما يكتب بهذا شيء إلا نفد، في قطع الله -سبحانه- هذا الوهم، وقال: ما نفدت كلمات الله.

قلت: وأجود من هذا كله أن يقال: إنما تدلُ لوقع النفيين على الثبوتين إذا كان ذلك من باب مفهوم المخالفة، وذلك عند التعاند؛ لأن ما نفي ثبت نقيضه، وأما موافقه، فلا يثبت وإنما يوافقه في النفي، وكذا تقول في عكسه والأثر مفهومه موافق من باب الأولى؛ لأنه إذا لم يعص الله -تعالى- مع عدم الخوف فمع الخوف أولى. وهذا المفهوم الموافق يدل على أنه ثَم سبب آخر يمنع من المعصية فحمل على ما يليق بالمناسبة منه، ومن ترك المعصية وهو الحياء والإجلال والمحبة.

فالإمام ابن عبد السلام أجاب بمدلول المفهوم، والإجابة بالمفهوم أولى من الإجابة بمدلوله، وقد ورد مثل هذا الأثر شيء كثير في القرآن والسنة، فمن ذلك قول الله سبحانه: **ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا** [الأنعام: ١١١]. وقوله تعالى: **ولو أنما** في **الأرض من شجرة أقلام والبحر** يمده **من بعده سبعة** أبحر **ما نفدت كلمات** الله [لقمان: ٢٧]. وقوله تعالى: **قل لو أنتم تملكون خزائن** رحمة ربي **إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق** [الإسراء: ١٠٠]. وقوله تعالى: **ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون** [الأنفال: ٢٣]. فإن التولي عند عدم السماع أولى.

وقوله ﷺ في بنت أم سلمة: «**لو** لم **تكن** ربيبتي في **حجري ما حلت** لي **إنها لابنةُ أخي من الرضاعة**»(١).

(١) الحديث رواه البخاري، كتاب النكاح، ومسلم، كتاب الرضاع.

وقول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- لما طوّل في صلاة الصبح وقيل له: كادت الشمس تطلع، لو طلعت ما وجدتنا غافلين.

وفي هذا الأثر دليلٌ على أن الإشكال الذي أوردته لا يختص بالنفيين، بل يقع مثله في الإثبات والنفي، ولك أن تجيب عن الأثر من جهة المعنى، والقياس مما أجاب به ابن هشام، وهو أنه لما قيدت المناسبة بين الخوف والمعصية، وأنه لا تليق أن تكون سببا للعصيان، و(لو) إنما جاءت للشرط لربط المسببات بأسبابها وعلمنا انتفاء العلية، لذلك علمنا أن عدم المعصية معلل بمعنى آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال، وهذا راجع إلى جواب ابن عبد السلام، ولكن هذا حسن في صيغة القياس.

والجواب الذي ذكرته أحسن وأليق لكونه جوابا بالدال لا بالمدلول عليه. والله أعلم.

وترد (لو) على خمسة أوجه:

أحدها: **الامتناعية:** وهي ما تقدم.

الثاني: **الشرطية:** وهي أن تكون حرف شرط للتعليق بالمستقبل كأختها (إن) ذكره الفراء إلا أنها لا تجزم كقول الشاعر:

**لا يلفك الراجيك إلا مظهرا     خلُق الكِرامِ ولو تكونُ عدِيما**[1]

وكقول الآخر:

**ولـو أن ليلى الأخيلية سلمت     علي ودوني جنـدلٌ وصفائـح**

**لسلمت تسليم البشاشة أو زقـا     إليها صدى من جانب القبر صائح**[2]

ومنه قوله تعالى: **وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين** [يوسف: ١٧]. وقوله تعالى: **ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون** [التوبة: ٣٣].

أنكر ابن الحاجب وبدر الدين بن مالك كونها للتعليق المستقبل وتقدر أنها امتناعية، فإذا وليها المستقبل أولاه بالماضي أو بالحال، فيقولان في البيت المقصود: فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعد وقوعها.

---

(١) البيت أورده أبو حيان في البحر المحيط، ج١، ص١٤٤.

(٢) البيتان لتوبة بن الحمير، كما في المغني: ج١، ص٢٩٠.

ورد ابن هشام قولهما وأطالَ في الرد، وحاصله أن تقديره غير مستمر كما في قول الشاعر:

**قَوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دونَ النساءِ ولو باتت بأطْهارِ**(١)

لأن المقصود تحقيق سوى الطهر لامتناعه، ثم خلاصة الأمر، أن الشرطَ متى كان مستقبلاً محتملاً وليس المراد فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى (إنْ) ومتى كان ماضيا أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

الثالث: المصدرية فتكون حرفًا مصدريا بمنـزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب، قاله الفراء، وأبو علي واختاره ابن مالك فبرره: حيث إذا وليها الماضي بقي على مضيه أو المضارع يخلص للاستقبال، وأكثر وقوعها بعد (ود) و(يود) نحو: **ودوا لو تدِهن فيدهنون** [القلم: ٩]. وقد تقع بدونها نحو قول بنت النضر بن الحارث:

**وما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهـو المغيظُ المُحنِق**(٢)

وقول الأعشى:

**وربما فات قوما جـلّ أمرهـم من التأني وكان الحَزم لو عجلوا**(٣)

وأكثرهم منعها وجعلها شرطية، وقالوا: مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (ود أحدكم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بحذف النون عطفًا على (تدهن) الذي معناه (أن تدهن).

الرابع: يكون معناها **التمني** نحو: لو تأتيني فتحدثني، بالرفع والنصب، قال الله تعالى: **ودوا لو تدهن فيدهنون**﴾ ففي بعض المصاحف (فيدهنوا) قيل ومنه قوله تعالى: **فلو أن لنا كرة فنكون** [الشعراء: ١٠٢] أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب (فنكونَ) في جوابها كما نصبت في جواب ليت.

واختلف في حقيقتها فقيل هي: (لو) الشرطية أشربت معنى التمني، وقال ابن مالك: هي المصدرية فهمه عنه ابن هشام، قال قوم: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه، ص٨٤.
(٢) البيت منسوب لقتيلة بنت النضر بن الحارث، كما في الأغاني، ج١، ص٣٠.
(٣) البيت منسوب للأعشى، كما في المغني، وهو غير موجود في ديوانه، ج١، ص٢٩٤.

جواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب كجواب ليت.

الخامس: **التقليل**، ذكره ابن هشام اللخمي وغيره كقوله ﷺ: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»[1]، قيل: ومنه قوله تعالى: **ولو على أنفسكم** [النساء: ١٣٥].

وأما (**لولا**) فتأتي مفردة ومركبة، وأما المفردة فلها مواضع:

أحدها: تكون **حرفًا** بمعنى **امتناع الشيء** أو وقوعه لوجود غيره كقولك: لولا زيد لأكرمتك، ولولا زيد ما أكرمتك، وهذا لا يليها إلا الاسم أو ما في تأويله وأكثر ما يكون ظاهرا كقوله ﷺ: «**والله لولا الله ما اهتدينا**»[2]. أو مضمرا مرفوعا كقوله تعالى: **لولا أنتم لكنا مؤمنين** [سبأ: ٣١]. وقد يليها المضمر المنصوب قليلاً: لولاك ما صمنا ولا صلينا.

وقال يزيد بن الحكم الثقفي:

**وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي**[3]

ثانيها: يكون **للتخصيص** كقول الله سبحانه: **فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا** في **الدين** [التوبة: ١٢٢].

ثالثها: يكون **للعرض** كقوله تعالى: **لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب** [المنافقون: ١٠]، وهذان لا يليهما إلا الفعل المضارع، والفرق بين العرض والتحضيض، أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب، فالنعقة واجبة، والسؤال مقرون بالأدب.

رابعها: تكون **للتوبيخ** والتنديم، كقوله تعالى: **فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة** [الأحقاف: ٢٨]. ويختص هذا بالفعل الماضي وإذا وليه اسم قدرت الفعل قبله كقول جرير:

**تعدونَ عقر النيبِ أكبر** مجدكم بني **ضوطَري لولا الكَمِي** المقنعا[4]

(١) الحديث رواه البخاري، كتاب النكاح، والترمذي، كتاب النكاح.

(٢) الحديث رواه البخاري، كتاب الجهاد.

(٣) البيت منسوب ليزيد بن الحكم الثقفي، كما في الكتاب، ج٢، ص٣٧٤.

(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٩٠٧.

خامسها: ذكره أبو الحسن الهروي، أن تكون **نفيا** بمعنى (لم)، وجعل منه قوله تعالى: **فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس** [يونس: ٩٨]. وقوله تعالى: **فلولا كان من القرون من قبلكم** [هود: ١١٦]. أي: فلم يكن. قال ابن هشام: والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها. قال: وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء، وعلي بن عيسى، والنحاس.

ويؤيده قراءة أُبي، وعبد الله (فهلا) ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، قلت: وقد ذكر الوجهين التوبيخ والنفي في الآيتين ابن فارس، والله أعلم.

سادسها: الاستفهام، ذكره أبو الحسن الهروي، وجعل منه قوله تعالى: **لولا أخرتني إلى أجلٍ قريب** [المنافقون: ١٠]. قال ابن هشام: وأكثرهم لا يذكره والظاهر أنه للعرض، قلت: لم يرد الهروي إلا العرض، وهذا اصطلاحه في العرض، فقد ذكر مثل هذه العبارة في (ألا) وسماه استفهاما، فابن هشام لم يعرف اصطلاحه في عبارته، فأبو الحسن لم يرد إلا ما ذكره غيره.

ويظهر لي معنى آخر لم أر أحدا ذكره، وهو ظاهر، وهو التعجيز كقول الله سبحانه وتعالى: **فلولا إذا بلغت الحلقوم * وأنتم حينئذ تنظرون * ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون * فلولا إن كنتم غير مدينين * ترجعونها** [الواقعة: ٨٣-٨٧]. وقوله تعالى: **لولا أنزل عليه ملك** [الأنعام: ٨]. الجماعة جعلوا هذا وأمثاله تحضيضا ولا معنى للتحضيض والحث عند التعجيز بالأمر المطلوب، فهو سبحانه لم يرد إلا تعجيزهم لا حثهم عليه -والله أعلم-.

**وأما المركبة:** فإنها تركبت من (لو)، و(لا) كما تركبت (لو) من (لم) ومثاله قول الشاعر:

**ألا زعمت أسمـاءُ أنْ لا أحبها فقلت: بلى لولا ينازِعِني شغِلِي**(١)

أي: لو لم تنازعني شغلي لزرتك، وقيل: بل هي امتناعية والفعلُ بعدها في

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو موجود في شرح أشعار الهذليين، ج١، ص٨٨.

تأويل المصدر على إضمار (أن) على قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: لأن تسمع.

**وأما (لوما)**: فهي بمنـزلة (لولا) تقول: لوما زيد لأكرمتك، وزعم المالقي أنها لم تأتِ إلا للتحضيض، وعندي أنها تأتي للتعجيز كما قد تقدم آنفًا، ومنه قوله تعالى: **لو ما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين** [الحجر: ٧].

## فصــل: (لـــن)

حرف مفرد برأسه عند سيبويه، وقال الفراء: أصل (لن) (لا) فأبدلت الألف نونا في (لن) ومثله (لم) أصلها (لا) وأبدلت الألف ميما في (لم)، وضعف بأن المعروف إنما إبدالُ النون ألفًا لا العكس، نحو: **لنسفعا** [العلق: ١٥]. **وليكونا** [يوسف: ٣٢]. وقال الخليل والكسائي: أصلها (لا أن) فحذف الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين.

وعمل هذا الحرف نصب الفعل المستقبل، وزعم أبو عبيدة، أن من العرب من يجزم بها كقول الشاعر:

**فَلَن يحلَ للعينين بعدكِ منظــر**(١)

وكقوله:

**لن يخب اليوم من رجائك من حرك مِن دون بابِكِ الحلقه**(٢)

وكقول النابغة:

**فَلَن أعرِض أبيت اللّعن بالصفد**(٣)

ومعناه نفي الاستقبال، فهي نفي لقولكم: سيفعلُ، ولا يقتضي تأبيد النفي خلافًا للزمخشري، فإنه ادعى ذلك في الأنموذج، وهي دعوى لا دليل عليها إلا ما يعتقده من نفي الرؤية ليقر بذلك دليلاً في قوله تعالى لموسى -عليه السلام-: **لن تراني** [الأعراف: ١٤٣]. بل الدليل موجود دال على خلافه فإنها لو ثبتت للتأكيد؛ لم يتقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: **فلن أكلم اليوم إنسيا** [مريم: ٢٦]، ولم يكن لذكر التأبيد فائدة في قوله تعالى: **ولن يتمنوه أبدا** [البقرة: ٩٥] إلا التكرار، والأصل عدمه، ولكان ذكر الغاية ممتنعا، وقد جاء ذكر الغاية معها في قوله تعالى: **لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى** [طه: ٩١].

وزعم في المفصل والكشاف أنها تفيد تأكيد النفي، وبه قال ابن الخباز وما

---

(١) عجز بيت منسوب لكثير عزة، كما في البحر المحيط، ج٨، ص٥٣٩.

(٢) البيت منسوب لأعرابي مجهول، كما في شرح شواهد المغني، ج٢، ص٦٨٨.

(٣) عجز بيت للنابغة، وهو في ديوانه، ص٢٧.

ادعاه من التأكيد حسن قريب وربما أعطاه كلام سيبويه حيث قال: (لا) نفي لقولك: (يفعل)، و(لن) نفي لقولك: سيفعل، فكما أفادت (السين) التنفيس في الاستقبال كذلك يفيد نقيضها تأكيدا في النفي، والله أعلم.

وتأتي بمعنى الدعاء كما أتت (لا) كذلك وفاقًا لجماعة منهم ابن عصفور وابن هشام في كتابه المغني، وخلافًا لآخرين منهم ابن هشام في كتابه أوضح المسالك.

ويشهد للمثبتين قولُ الشاعر:

**لن تزالوا كَذَلكُم ثُم لازِلْـ ـــت لَهم خالدا خلُود الجِبال**[١]

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص٦٤.

## فصل (لكن، ولكن)

أما الأولى وهي المشددة النون، وقد تحذف نونها في الضرورة فقال الشاعر النجاشي:

**فلست بآتيـه ولا أستطيعـه ولاكِ اسقِني إن كان ماؤك ذا فضل**(١)

فحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، واختلف في حقيقتها، فقال البصريون: هي كلمة بسيطة غير مركبة، وقال الكوفيونَ بتركيبها ثم اختلفوا، فقال الفراء: أصلها (لكن أن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقول النجاشى:

**ولاكِ اسقِني إن كان ماؤك ذا فضل**

وقال بقية الكوفيين: هي مركبة من (لا) النافية، والكاف الزائدة لا كاف التشبيه، و(إن) الخفيفة أو الثقيلة حذفت الهمزة تخفيفًا. قالوا: ومما يدلُ على أن النون في لكن بمنـزلة (إنّ) خفيفة أو ثقيلة أنك إذا ثقلت النون نصبت بها وإذا خففت رفعت بها.

أما معناها: ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنها للتوكيد ويصحبها الاستدراك، وهو قول ابن عصفور.

الثاني: وهو المشهور، أنها للاستدراك وفسر بأن تثبت لما بعدها حكم مخالف لما قبلها كما إذا وقعت بين نقيضين كقولك: ما هذا ساكنا لكنه متحرك، أو بين ضدين كقولك: ما هذا أبيض لكنه أسود، فإن وقعت بين خلافين كقولك: ما زيد قائما لكنه شارب. فهل يصح معنى الاستدراك؟! فيه خلاف ويشهد عندي لصحته قول زهير:

**إن ابن ورقَاءَ لا تخشى بـوادِره لَكِن وقَائعه فِي الْحربِ تنتظَر**(٢)

الثالث: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتأكيد، قاله جماعةٌ وفسروا الاستدراك برفع ما يوهم ثبوته نحو: ما زيد أسد لكنه كريم؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفى أحدهما مؤذن بانتفاء الآخر، ومثلوا التوكيد بنحو: لو جاءني زيد

---

(١) البيت منسوب للنجاشي، كما في الكتاب، ج١، ص٩.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص٣٠٦.

لأكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.

والذي أراه أنه ليس لها إلا معنى واحد، وهو الاستدراك، والتأكيد ولا ينفك أحدهما عن الآخر. فمنهم من غلب الاستدراك فجعله المعنى المقصود، والتأكيد كالتبع. ومنهم من غلب التأكيد وجعلَ الاستدراك بدل تبعا، وليس أحد من الفرعين ينفي معنى الاستدراك والتأكيد.

ألا ترى أن الاستدراك معنى لا يفارقها وإن كانت خفيفة على أن مجيء التشديد لمزيد أمر آخر وهو التأكيد.

وأما القولُ الثالث: فهو اصطلاح في العبارة إثبات المعنى وغيره، والله أعلم.

وأما (**لَكِن**) الساكنة النون فعلى وجهين:

أحدهما: المخففة من الثقيلة ومعناها (باق) ولكنها لا تعمل لزوال اختصاصها، وجوز الأخفش ويونس إعمالها.

الثاني الخفيفة: بأصل الوضع ومعناها أيضا الاستدراك ولا يخلو إما أن يليها مفردا أو جملة، فإن وليها مفرد فهي حرف عطف. ومن شرطها تقدم النفي أو النهي عليها نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو. فأما إذا جاءت بعد إثبات فتكون حرف ابتداء فلا يجوز: قام زيد لكن عمرو، حتى تقول: لم يقم.

وإن وليها كلام تام فهي حرف ابتداء ويصحبها الواو كقوله تعالى: **وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين** [الزخرف: ٧٦]، وقد يفارقها الواو كقول زهير:

**إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره    لكن وقائعه في الحربِ تنتظر**(١)

بخلاف العاطفة، فإنها لا تفارقها الواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، والله أعلم.

(١) البيت سبق تخريجه.

## فصل
## لدن، ولدا، ولد

فأما (لدن) ففيها لغات، ومنهم من يقول: لَدنْ، ومنهم من يقول: لُدنٌ، ومنهم من يقول: لَدنٌ ولِدنٌ، وهو ظرف غير متمكن بمعنى عِند، ولهذا يجوز تعاقبهما وقد اجتمعا في قوله تعالى: **وآتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لَدُنا عِلْما** [الكهف: ٦٥]. وفيه معنى ابتداء الغاية، ولهذا خص من بين سائر الحروف، وهي تخفض ما بعدها، قال الله تعالى: **مِن لدن حكيم خبير** [هود: ١]. وقد نصب بها العرب: (غدوةً) خاصة. قال الشاعر:

**لَدن غُدوةً حتى ألانَ بِخفها    بقِية منقُوص مِن الظل قَالِص**(١)

وقال ذو الرمة:

**لَدنْ غُدوةً حتى إذا امتدت الضحى    وحث القَطِين الشخشحانُ المُكَلف**(٢)

وأما (**لدا**) فهو لغة في لدن، وهي بمعنى (عند)، قال الله تعالى: **وألفيا سيدها لدا الباب** [يوسف: ٢٥]. لكنها لا تختص بابتداء الغاية بخلاف (لدن)، فإنها تختص بابتداء الغاية. و(عند) أمكن من (لدا) من وجهين:

أحدهما: أنها قد تكون ظرفًا للأعيان والمعاني تقول هذا القول: عندي صواب وعند فلان حكم، ويمتنع ذلك في (لدا)، ذكر هذا بعضهم.

والثاني: أنك تقول: عندي كذا، وإن كان غائبا، ولا تقول: لدي مالٌ، إلا كان حاضرا، قاله الحريري، وأبو هلال العسكري، والزمخشري.

وزعم بعضهم أنه لا فرق بين (لدا) و(عند) قال ابن هشام: وقولُ غير هذا أولى.

وأما (**لد**) فلغة أيضا، قال الراجز غيلان بن حريث:

**يستوعِب النوعين مِـن جريـرِه**
**مِن لَد لحييهِ إلـى منخـورِه**(٣)

بالخاء المعجمة وعند سيبويه غير معجمة.

---

(١) البيت ورد في شرح المفصل، بغير نسبة، ج٤، ص١٠٠-١٠١.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه، ص١٥٦٥.
(٣) الرجز منسوب لغيلان بن حريث، كما في الكتاب، ج٤، ص٢٣٤.

## فصل: (لا، لات)

اعلم أن منهم من بلغَ بأقسام **(لا)** إلى عشرة أوجه، وهي ترجع إلى خمسة أوجه: أحدها: **العاطفة** كقولك، قام القوم لا أبوك.

الثانية: **النافية**، وتستعمل مفردة ومكررة، فأما المفردة فلا تنفي من الأسماء إلا النكرة، وجوز بعضهم نفي المعرفة بها إذا أعملت عمل ليس واستشهد بقول النابغة:

**وحلت سواد القلبِ لا أنا باغِيا سِواها ولا في حبها متراخِيا**(١)

وأما الأفعال فلا ينفى منها إلا المستقبل لفظًا أو معنى كقولك: (لافض الله فاك، ولا شلت يداك) لأنه دعاء والدعاء مستقبل في المعنى، بخلاف ما النافية، فإنها تنفي المستقبل والحال.

ولا تعمل (لا) في الفعل المستقبل شيئًا، قال الله تعالى: **لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله** [التوبة: ٤٤]. برفع يستأذنك. فإذا قال القائل: هو يفعلُ يعني في المستقبل قلت: لا يفعل، وإذا قال: هو يفعل -في الحال- قلت: ما يفعل، ولا تقل: لا يفعل. قال ابن هشام: وأما قولُ أبي خراش الهذلي:

**إنْ تغفِر اللهم تغفِر جما**
**وأي عبدٍ لك لاَ ألمـا**(٢)

فشاذ، وقال بعضهم: يجوز أن ينفى بها في الماضي، وتكون بمعنى (لم) كقوله تعالى: **فلا صدق ولا صلى** [القيامة: ٣١] أي: لم يصدق ولم يصل واستشهد ببيت الهذلي وبقول الشاعر:

**وأي خميس لا أفأنا نهـابـه وأسيافُنا يقْطُرنَ من كبشة دما**(٣)

وبقول الشاعر:

**وأي أمر سيءٍ لا فَعلَه**(٤)

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه، ص١٧١.
(٢) الرجز منسوب لأبي خراش الهذلي، كما في الأزهية، ١٥٨.
(٣) البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ١٥٨.
(٤) الرجز منسوب لشهاب بن العيف، كما في الخزانة، ج١٠، ص٨٩.

ومنه قوله تعالى: **فلا اقتحم العقبة** [البلد: ١١] ولكن الجمهور أجابوا عن الآية بأجوبة، فقال بعضهم: معناه الدعاء، دعا عليه، لا يفعلُ خيرا وقال آخر: هو تخصيص، والأصلُ: (أفلا) ثم حذفت الهمزة، وقيل: إنه من قسم لا المكررة الآتية بعد إن شاء الله تعالى، فلا مكررة في المعنى، والمعنى: فلا فك رقبة، ولا أطعم مسكينا؛ لأن ذلك تفسير للعقبة.

قال الزمخشري والزجاج: إنما جاز ترك تكرارها لأن ثم **كان من الذين آمنوا** [البلد: ١٧] عطف عليه، وداخلٌ في النفي فكأنه قيل: فلا اقتحم العقبة ولا آمن، وضعف بأنه لو صح لجاز: لا أكل زيد وشرب عمرو، ويندرج في النافية من أنواعها:

- العاملة عمل (إن) التي أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص كقولك: لا صاحب جود ممقوت، ولا رجل في الدار، بالنصب في الأول والفتح في الثاني.
- والعاملة عمل ليس النافية للجنس والنافية للوحدة، كقول الشاعر:

**من صد عن نيـرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ**(١)

فإن قلت: فما الفرق بين التي لنفي الجنس على سبيل التنصيص وبين التي لنفي الوحدة؟ قلنا: الفرق يظهر في تأكيد النفي فتقول في التخصيص التي للتنصيص: لا رجل في الدار بل امرأة، ولا يجوز أن تقول: بل رجلان، لأنك نفيت جنس الرجال على سبيل التنصيص فكأنك شملت جميع أفرادهم بالذكر.

ونقول في التي لنفي الوحدة، لا رجلٌ في الدار. بالرفع بل رجلان، لأنك لم تنفِ إلا الرجل وحده، دون غيره، وهذه هي التي تعمل عمل (ليس)، لكنها لا تختص بهذا المعنى، وإن اختص بها بل يكون لنفي الجنس أيضا، فتقول في تأكيدها: إن أريد بها نفي الجنس مطلقًا: (لا رجلَ في الدار بل رجلان) كأنك أردت ظاهر العموم ثم خصصته بعد ذلك.

وغلط بعض من الناس، فزعموا أن العاملةَ عمل (ليس) لا تكون إلا لنفي الوحدة لا غير، وزعموا أنه يجب حذف خبرها ويرده قول الشاعر:

---

(١) البيت منسوب لسعد بن مالك، كما في الأصول، ج١، ص٣٨٩.

**تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ممـا قضى الله واقيا**[(١)]

وتندرج أيضا في النافية العاطفة كقولك: (جاء زيد لا عمرو)، والجوابية كقولك: (لا) في جواب من قال: أجاءك زيد؟ والأصل: لم يجئ والتي بمعنى غير، كقولك: خرجت بلا زاد وغضبت من لا شيء، وأما المكررة فتنفي النكرة والمعرفة والفعل الماضي، فإن نفيت بها النكرة المتصلة بها كـ (لا حولَ ولا قوة إلا بالله) فلك في استعمالها أربعة أوجه:

- إعمالها: إعمال إن وإعمالها إعمال ليس.
- إعمالها في الأول إعمال إن وفي الثاني إعمال ليس.
- وبالعكس.

ولا يجب تكرارها إلا إذا انفصلت عن النكرة: كقوله تعالى: **لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينـزفون** [الصافات: ٤٧]. فإنها يجب تكرارها خلافًا للمبرد وابن كيسان.

أو كانت بمعنى (غير)،وفيها معنى الوصف، فإنه يجب تكرارها كقوله تعالى: **إنها بقرةٌ لا فارض ولا بكر** [البقرة: ٦٨]، وقوله تعالى: **وظل من يحموم * لا بارد ولا كريم** [الواقعة: ٤٣، ٤٤]، وتقول: زيد لا فارس ولا شجاع، تريد غير فارس وغير شجاع، ولا يجوز ترك التكرار إلا في الشعر كقول الشاعر:

**وأنت امرؤ ٍمنا خِلِقْت ِلغيرنا حياتك لاَ نفْع وموتك فَاجِع**[(٢)]

وإن نفيت بها المعرفة وجب إهمالها وتكرارها أيضا خلافًا للمبرد وابن كيسان أيضا كقوله تعالى: **لا الشمس ينبغي لَها أن تدرك القمر ولا الليلُ سابق النهار** [يس: ٤٠]، وإن نفيت بها الفعل الماضي وجب تكرارها أيضا كقوله تعالى: **فلا صدق ولا صلى** [القيامة: ٣١]، وكقوله ﷺ: «**إن الُمنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى**»[(٣)]، وتكرارها شاذ. كقول الشاعر:

(١) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بغير نسبة، ج١، ص٢٨٩.
(٢) البيت منسوب للضحاك بن هنام، كما في شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٥٢١.
(٣) الحديث في فتح الباري، ج١١، ص٢٩٧.

**لا هم إن الحارث بن جبله**
**زنـا على أبيـه ثم قتـله**
**وكان في جاراته لا عهد له**
**فأي أمـرٍ سيئٍ لاَ فَعلَـه**(١)

وكقول الهذلي:

**إنْ تغفِر اللهم تغفِر جما**
**وأي عبـدٍ لك لا ألمـا**(٢)

ولا يخرج عليه قوله تعالى: **فلا اقتحم العقبة** [البلد: ١١] وفيه كلام قد سبق.

الثالثة: **المنصصة على النفي**، وبعضهم سماها توكيد النفي كقولك: (ما قام زيد ولا عمرو) فإنك إذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتمل نفي القيام عنهما مطلقًا، واحتمل نفي القيام عنهما في حال الاجتماع دون الافتراق، فإذا أتيت بـ (لا) فقد نصبت على النفي مطلقًا ومنه قوله تعالى: **ولا الضالين** [الفاتحة: ٧]. و(لا) هذه ليست هي العاطفة لأن من شروط العاطفة تقدم الإيجاب وعدم الاقتران بحرف عطف آخر، فالعطف هنا إنما هو الواو.

الرابعة: **الناهية،** كقولك: لا تقم، وليس أصلها (لا) النافية والجزم بعدها بلام أمر مقدرة خلافًا للسهيلي، ولا لام الأمر زيدت عليها ألف خلافًا لبعضهم، وتختص بالدخول على الفعل المستقبل سواء كان للغائب أو للحاضر، استعملت في موضعها الحقيقي وهو الطلب المنفي، أم استعملت في غير موضعها كالدعاء والتهديد وما أشبه ذلك من أنواع النهي.

واختلفوا في (لا) من قوله تعالى: **واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة** [الأنفال: ٢٥] فقيل: إنها ناهية والأصلُ: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض فأقام

---

(١) البيت سبق تخريجه.
(٢) البيت سبق تخريجه.

السبب مقام المسبب كقوله تعالى: **فلا ينازعنك في الأمر** [الحج: ٦٧]، وكقوله تعالى: **وليجدوا فيكم غلظة** [التوبة: ١٢٣].

وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين ودخول النون دليلٌ على معنى الطلب ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة مقولاً فيها، كما قيل في قول الشاعر:

**جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط**(١)

وقيل إنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: الجملة صفة لفتنة ولا حاجة إلى إضمار، وقول لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًا، والذين جوزوا تشبيه (لا) النافية بـ (لا) الناهية، قال ابن هشام: وعلى هذا تكون الإضافة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشري لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة.

والقولُ الثاني: إن الفعل جواب الأمر وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا شاذًا خارجا عن القياس، قال ابن هشام: وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة.

وقوله: إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودة؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك، إن تأتني أكرمك.

والخامسة: **الزائدة للتوكيد** كقوله تعالى: **ما منعك ألا تسجد** [الأعراف: ١٢] أي: أن تسجد بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى: **ما منعك أن تسجد** [ص: ٧٥]، وكقوله تعالى: **ولا تستوي الحسنة ولا السيئة** [فصلت: ٣٤].

قال الشاعر:

**وتَلْحِينني في اللهو أنْ لاَ أحِبه  وللهو داعٍ دائِب غَير غَافِل**(٢)

وقال أبو النجم:

---

(١) الرجز للعجاج، وهو في ملحق ديوانه، ج٢، ص٣٠٤.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه، ص١٧٩.

**وما ألوم البيض ألا تسخـرا**
**وقـد رأين الشمط القفندرا**(١)

وقال زهير:

**مورثُ المجدِ لاَ يغتالُ هِمته عِن الرياسة لاَ عجز ولاَ سأم**(٢)

أي: لا يغتالها عجز.

وقال العجاج:

في **بئر لا حورٍ سرى وما شعر**(٣)

أي: في بئر حور وهلكه.

وقال آخر:

**بيومِ جدود لا فضحتم أباكُم وسالمتم والخيل تدمى نحورها**(٤)

واختلف في رواية قول الشاعر:

أبى **جوده لا البخلُ واستعجلت به نعم مِن فَتى لا يمنع الجُود قَاتِله**(٥)

روي بنصب (البخلَ) على أن (لا) زائدة، وقال أبو علي في الحجة، قال أبو الحسن: فسرته العرب أبى جوده البخل وجعلوا (لا) حشوا، وذكر يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يجر البخل، ويجعل (لا) مضافة إليه لأن (لا) قد تكون للجودِ والبخل، ألا ترى أنه لو قيل له: منع الحق كان لا جود منه.

ومنهم من يتأول نصبه على البدل من (لا) واختلفوا في (لا) من قوله سبحانه: **لا أقسم بيوم القيامة** [القيامة: ١]، وما أشبهه، فقال البصريونَ والكسائي، وعامة المفسرين أن معناه: أقسم، و(لا) زائدة، وأنكر الفراء هذا، وقال: ليست زائدة في أول الكلام، وقال: عن (لا) هنا رد لكلام من المشركين متقدم كأنهم أنكروا البعثَ

(١) الرجز منسوب لأبي النجم، كما في الخصائص، ج٢، ص٢٨٣.
(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص١١٨.
(٣) الرجز للعجاج، وهو في ديوانه، ص١٤.
(٤) لم نعثر له على قائل.
(٥) البيت أورده المرادي في الجنى الداني غير منسوب، ص٣٠٢.

فقيل لهم لا، ليس الأمر كما تقولون، ثم أقسم.

وجوز ذلك كونُ القرآن كله كالسورة الواحدة ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في أخرى كقوله تعالى: **وقالوا يا أيها الذي نزلَ عليه الذكر إنك لمجنون** [الحجر: ٦]، جوابه: **ما أنت بنعمة ربك بمجنون** [القلم: ٢].

قلت: لهم أن يقبلوا ذلك ويقولوا: إنها إنما زيدت في أول الكلام؛ لأن القرآن من فاتحته إلى خاتمته كالسورة الواحدة، فكأنها زيدت في وسط الكلام، وقال غير هؤلاء: هي نافية ومنفيها أقسم على أن يكونَ معناه الإخبار لا الإنشاء، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاما له فكان إقسامه به كلا إقسام؛ لأنه يستحق إعظاما فوق ذلك بدليل قوله تعالى: **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمونَ عظيم** [الواقعة: ٧٥، ٧٦].

## مسـألـة

قولهم: خرجت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء، وأخذته بلا ذنب، فالكوفيونَ يقولون: إن (لا) اسم كـ (غير) حقيقةً ومعنى، وهي مجرورة بالياء وما بعدها مجرور بها، وبعضهم يراها حرفًا ويسميها زائدة كما يسمونَ (كان) في نحو: زيد كان فاضل، زائدة.

وإن كانت جاءت لمعنى المضي والانقطاع، فعلم بهذا أنهم قد يريدونَ بالزائدة ما يقع بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه أو صح المعنى، ولكن قارب بإسقاطه معنى آخر.

وأن الزيادة على ضربين: زيادة معنوية كما تقدم، وزيادة لفظية كهذه؛ لأنه يخطي العامل مما قبلها لا إلى ما بعدها، فعمل فيه الخبر والله أعلم.

وأما (لات) فاختلف في حقيقتها على ثلاثة مذاهب، فقال الجمهور: هي (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما زيدت في ثمت وربت، وشهد لها الوقف عليها بالتاء والهاء ورسمها مفصولة عن الحين في المصاحف واستعمالها كذلك. قال مازن بن مالك: (حنت ولاَت هنت وأني لَكِ مقْروع)[1].

وقال آخر:

**لات هنا ذِكْرى جبيرة أو من ... جاءَ منها بطائِفِ الأهوال**[2]

وقال آخر:

**لَهفي عليك لِلَهفَةٍ من خائفٍ ... بغى جوارك حين لات مجِير**[3]

وزعم أبو عبيدة أن التاء إنما زيدت في (حين) واستدل أنه رآها كذلك في الإمام وهو مصحف عثمان ويشهد له قول أبي وجزة:

**العاطِفُونَ تحِين ما مِن عاطِفٍ ... والمُطعِمونَ زمانَ ما مِن مطْعِمِ**[4]

---

(١) انظر معنى المثل ومضربه في مجمع الأمثال للميداني، ج١، ص٣٤٣.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٥٣.

(٣) البيت منسوب للشمردل بن عبد الله، كما في شرح التصريح، ج١، ص٢٠٠.

(٤) البيت منسوب لأبي وجزة السعدي، كما في الأزهية، ص٢٦٤.

وقيل: هي فعل ماض بمعنى نقص من قوله تعالى: **لا يلتكم من أعمالكم شيئًا** [الحجرات: ١٤]. فإنه يقال: لات يليت كما يقال: ألت يألت، وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي قاله أبو ذر الخشني، وقال قوم: إن أصلها ليس بكسر السين فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء وليس لها إلا معنى واحد وهو النفي، وذكر بعضهم أنها تأتي بمعنى الحين، وأنشد قول الأفوه:

**تـرك الناس أكتافـَهـم وتولّوا لات لم يغن الفرار**(١)

واختلفوا أيضا في عملها على أربعة مذاهب:

أحدها: قاله الأخفش والجمهور، أنها تعمل عمل ليس، قال الأخفش: شبهوها بليس وأضمروا فيها الفاعل.

الثاني: تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر، ويروى هذا عن الأخفش أيضا وقد قرئ برفع (حين) ونصبه.

الثالث: أنها لا تعمل شيئًا فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمعمولٌ لفعل محذوف، وهذا يروى أيضا عن الأخفش، والتقدير عنده في الآية على قراءة النصب (ولا أرى حين مناص) وعلى قراءة الرفع: (لا حين مناص كائن لهم).

الرابع: يكون حرفًا جارا كمذ ومنذ، وقد قرئ: **ولات حين مناص** [ص: ٣] بخفض حين قاله الفراء وأنشد:

**طلبوا صلحنا ولات أوانٍ**(٢)

وخالفه الجمهور وأجيب أن ذلك على إضمار من الاستغراقية.

كقول الشاعر:

**ألا رجلٍ جزاه الله خيرا**(٣)

على رواية جر (الرجل).

---

(١) البيت للأفوه الأودي، وهو في ديوانه، ص١٣.

(٢) شطر بيت لأبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه، ص٣٠.

(٣) شطر بيت منسوب لعمر بن قنعاس المرادي، كما في الأصول، ج١، ص٣٩٨.

# باب ما أوله الميم

## فصل

**منذ** مبني على الضم، **ومذ** مبني على السكون

ومنذ أصل لمذ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عند ملاقاة الساكن نحو: (مذ اليوم)، ولولا أن الأصلَ الضم لكسروها كغيرها من الأدوات، ولأن بعضهم يضمهم مطلقًا وإن لم يلق ساكنا فتقول: مذُ زمن طويل.

وقال ابن ملكون[1]: هما أصلان، وقال المالقي: إذا كانت اسما فأصلها (منذ) وذلك إذا وقعت بعدها الماضي من الزمان كقولك: ما رأيته مذ يومان، والتقدير: بيني وبين رؤيته يومان فيكون خبرا للمبتدإ، وإلا فهي أصل، ثم اختلفوا في (منذ) فقال قوم: هي بسيطة، قال سيبويه: (منذ) للزمان نظيرة (من) للمكان، وعن أكثر الكوفيين أنها مركبة من كلمتين: (من) و(ذو) الطائية، وقال قوم: أصلها (من ذا) جعلتا كلمة واحدة ولها حالتان:

إحداها: أن يليها اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى (من) إذا كان الزمانُ ماضيا فيكون معناها التأريخ وبمعنى (في) إن كان حاضرا. ومعناهما الظرف وبمعنى (من) و(إلى) جميعا إنْ كان معدودا فيكون معناهما التوقيت.

فالتأريخ الذي بمعنى (من) كقولك: ما رأيته مذ يوم الخميس، أي: أول انقطاع للرؤية يوم الخميس، والظرف كقولك: ما رأيته مذ عامنا، أي: في عامنا، والتوقيت الذي (بمن وإلى) كقولك: ما رأيته مذ سنة، ولا يقع الاسم إلا نكرة، لا تقول: مذا سنة كذا، وإنما يقول: مذ سنة. هذا معناهما.

وأما حكمهما: فأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعِهِ كقول الشاعر:

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الإشبيلي.

**وربع عفت آثاره منذ أزمان**(١)

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره، ومن المرجوح قول الشاعر:

**أقْوين مذْ حِججٍ ومذْ دهر**(٢)

الحالة الثانية: أن يليها اسم مرفوع نحو: مذ يوم الخميس ويومان، فإن كان الزمانُ حاضرا أو معدودا فمعناهما التوقيت إلى مدة شهرين، وإن كان ماضيا فمعناهما التأريخ، أي ما رأيته من يوم الخميس.

(١) عجز بيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٢٨٩.
(٢) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه، ص٨٦.

## فصـل: (مـع)

كلمة تدل على المصاحبة، وهي اسم بدليل التنوين في قولك: "معا" ودخول الجار عليها، حكى سيبويه: ذهبت من معه، وقرأ بعضهم: **هذا ذكر من معي** [الأنبياء: ٢٤] بكسر الميم، وقال محمد بن السري: والذي يدل على أن (مع) اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله، واللغة المشهورة فيها فتح العين، ويجوز تسكينها، وهي لغة تميم وربيعة، فيقول: معكم ومعكم ومعنا ومعنا، وقد تستعمل المسكنة حرفًا، كقول الشاعر:

**فَرِيشي منكم وهواي معكُم وإنْ كانت زيارتكم لِماما!**(١)

وقال في المحكم: (مع) اسم معناه الصحبة، وكذلك (مع) بإسكان العين غير أن الحركة تكون اسما وحرفًا والساكنة لا تكون إلا حرفًا. انتهى

فإن استعملتها معرفة كانت بمعنى (جميعا) عند ابن مالك، قال ابن هشام: وهو خلاف قول ثعلب، إذا قلت: جاءا جميعا، احتملَ أن فعلهما في وقت أو في وقتين وإذا قلت: جاءا معا، فالوقت واحد. انتهى، وإذا اتصلت بالألف واللام أو ألف الوصل، فبعض تميم وربيعة يفتح العين وبعضهم يسكنها فيقول: جاء مع القوم، وجاء مع ابنك، وبعضهم يقول: مع القوم، ومع ابنك، فمن فتح فبناه على قولك: كنا معا، ونحن معا فلما جعلها حرفًا واحدا، وأخرجها عن الاسم حذف الألف وترك العين على فتحها، وهذه لغة عامة العرب.

وأما من سكّن ثم كسر جعلها كسائر الأدوات مثل (هل، وبل) كقولك: كمِ القوم؟ وبل القوم، ولها ثلاثة معان:

أحدها: المصاحبة، وهذا هو المعنى الذي وضعت له كقولك: جئت مع زيد ومررت بقوم معا، قال الشاعر:

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٢٢٥.

**مكـر مفـر مقبـلٍ مدبـرٍ معـا كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من عل**[(١)]

الثاني: تكون مرادفـة لعند وخرج عليه قراءة بعضهم: **هذا ذكر من معي** [الأنبياء: ٢٤]. وحكاية سيبويه: ذهبت من معه.

الثالث: تكون مرادفة لبعد ذكره أبو الحسن الهروي، وخرج عليه قوله تعالى: **إن مع العسر يسرا** [الشرح: ٦]، وفيه نظر، والله أعلم.

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص٢٩.

## فصل: (مهيم)

كلمة يستفهم بها، معناها: ما حالك؟ وما شأنك؟

## فصل

## مِن بالكسر ومن، ومن ذا بالفتح

أما (مِن) بكسر الميم فهي حرف الجر، وتأتي على ستة عشر وجها:

الأول: **ابتداء الغاية**، وهو الغالب عليها حتى زعم جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لذلك من غير الزمان اتفاقًا كقوله تعالى: **من المسجدِ الحرام** [الإسراء: ١]، وقال الكوفيونَ، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه: تقع في الزمان أيضا بدليل قوله تعالى: **من أول يوم** [التوبة: ١٠٨].

وقول النابغة يصف السيوف:

**تخيـرنَ مـن أزمـان يـوم حليمةٍ إلى اليوم قد جربن كُل التجاربِ**[١]

ومنه الحديث: «**فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة**»[٢]. وصححه ابن مالك لكثرة شواهده في القرآن، واللسان كقوله تعالى: **ومن الليل فتهجد به** [الإسراء: ٧٩]. وقوله تعالى: **لله الأمر من قَبلُ ومِن بعد** [الروم: ٤]. وأما تأويل البصريين فتعسف.

وذكر ابن أبي الربيع أن محل الخلافِ بين الفريقين في أن (من) هل يجوز أن تقع موقع (مذ)؟ فإنها لابتداء الغاية بلا خلاف، فالبصريونَ يمنعونَ ذلك والكوفيونَ يجوزونه.

الثاني: **التبعيض**، كقوله تعالى: **منهم من كلم الله** [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سد البعض مسدها. قال بعضهم: فقولك ويحه من رجل للتبعيض كأنك إنما أردت أن تجعله من بعض الرجال، وقولك: هو أفضل من زيد إنما أردت أن تفضله على زيدٍ وحده ولم تعم، فجعلت ابتداءَ فضله من زيد ولم يعلم موضع الانتهاء، فإن قلت: ما أحسنه من رجل، فيحتمل أن يكون الابتداء الغاية كأنك بينت ابتداء فضله

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه، ص٤٥.

(٢) الحديث رواه النسائي في سننه، ج٢، ص١٥٤-١٥٥.

في الحسن ولم تذكر انتهاءه، ويحتمل أن يكون للتبعيض كأنك قلت: ما أحسنه من الرجال، إذا ميزوا رجلاً رجلاً.

الثالث: **بيان الجنس** كقوله تعالى: **يحلونَ فيها من أساور من ذهبٍ ويلبسونَ ثيابا خضرا من سندسٍ وإستبرق** [الكهف: ٣١]. وقوله تعالى: **فاجتنبوا الرجس من الأوثان** [الحج: ٣٠]، وأنكر هذا قوم وقالوا: هي للتبعيض، وهو خطأ.

وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: **وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما** [الفتح: ٢٩] في الطعنِ على بعض الصحابة.

الرابع: **التعليل** كقوله تعالى: **مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا نارا** [نوح: ٢٥]. وقول الفرزدق:

**يغضي حياءً ويغضي من مهابته فمـا يكلـم إلا حيـن يبتسـم**(١)

الخامس: **البدل** كقوله تعالى: **أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة** [التوبة:٣٨]، وقوله تعالى: **لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون** [الزخرف: ٦٠] لأن الملائكة لا تكون من الإنس، قال ابن هشام: وجعل منه ابن مالك قول الشاعر:

**ولم تذق من البقول الفستقا**(٢)

أي: بدل البقول ثم اعترض وقال: قال الجوهري أن الرواية (النقول) بالنون، فيكون (من) للتبعيض أن الفستق من البقول، وهذا يروى بالباء وأنا أظنه بالنون لأن الفستق من النقل وليس من البقل، انتهى كلامه. فهذا تصريح من الجوهري بأن الرواية بالباء إنما رواية النون ظن منه.

السادس: **مرادفة (عن)** كقوله تعالى: **فويلٌ للقاسية قلوبهم من ذكر الله** [الزمر: ٢٢] أي: عن ذكر الله، وقوله تعالى: **قد كنا في غفلة من هذا** [الأنبياء:٩٧].

السابع: **مرادفة (الباء)** كقوله تعالى: **ينظرونَ مِن طَرفٍ خفِي** [الشورى:٤٥]. قاله يونس، قيل: ومنه قوله تعالى: **يحفظونه من أمر الله** [الرعد: ١١].

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ص512.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه، ص١٨٠.

الثامن: **مرادفة (في)** كقوله تعالى: **أروني ماذا خلقوا من الأرض** [فاطر: ٤٠]، وقوله تعالى: **إذا نودِي للصلاة من يوم الجمعة** [الجمعة: ٩].

التاسع: **مرادفة (عند)** كقوله تعالى: **لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئًا** [آل عمران: ١٠] أي: عند الله، قاله أبو عبيدة.

العاشر: **مرادفة (ربما)** وذلك إذا اتصلت (بما) كقول الشاعر:

**وإنا لَمِما نضرب الكبش ضربةً على رأسِهِ تلقى اللسان من الفم**(١)

قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم. قال ابن هشام: إن (من) في ذلك ابتدائية وما مصدرية، والمعنى كأنهم خلقوا من الضرب مثل قوله تعالى: **خلق الإنسان من عجل** [الأنبياء: ٣٧]. وقول الشاعر:

**وضننتِ علينا والضنِين مِن البخل**(٢)

الحادي عشر: **مرادفة (على)** نحو: **ونصرناه من القوم** [الأنبياء: ٧٧]، وقيل على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: **الفصل والتمييز**، وهي الداخلة على ثاني الضدين كقوله تعالى: **والله يعلم المفسد من المصلح** [البقرة: ٢٢٠]، **حتى يميز الخبيث من الطيب** [آل عمران: ١٧٩].

الثالث عشر: **الغاية**، قال سيبويه: يقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك، أي: محلاً للابتداء والانتهاء وكذا، أخذته من زيد.

الرابع عشر: **التنصيص** على العموم بزيادتها، وإنما سميت منصصة؛ لأنك إذا قلت قبل زيادتها: ما جاءني رجل، احتمل أن يكون نافيا لجميع الجنس فإذا زدت (من) فقد أخرجته من حيز الاحتمال إلى حيز التنصيص في استغراق عموم النفي، ومنه قوله تعالى: **ما اتخذ الله من ولد** [المؤمنون: ٩١]، **ما لكم من إلهٍ غيره** [الأعراف: ٥٩].

قال الشاعر:

---

(١) البيت منسوب لأبي حية النميري، كما في الأزهية: ٩١.

(٢) عجز بيت أورده ابن جني في الخصائص بغير نسبة، ج٢، ص١٠٢.

**فما حملت من ناقة فوق ظهرها أبـر وأوفـى ذِمةً مـن محمدِ**(١)

الخامس عشر: **توكيد العموم** بزيادتها، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحد، وما بها من ديارٍ ولا دوري، ولا فيها من طورى ولا نافخ نار، وما أشبه ذلك مما لا يستعمل إلا في عموم النفي، كأنها ألفاظ عامة في النفي.

وهي نص في عموم النفي، و(من) إذا زيدت معها أفادت التوكيد للنفي، ولا تزاد عند سيبويه ولا في النفي، أو ما هو في معنى النفي مثل النهي والاستفهام نحو قوله تعالى: **وما تسقطُ من ورقة إلا يعلمها** [الأنعام: ٥٩]، **ما ترى** في **خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور** [الملك: ٣]. وتقول: لا يقم من أحد، وزاد الفارسي (الشرط). كقول الشاعر:

**ومهما يكن عند امرئ من خليقة ولو خالها تخفى على الناس تعلم**(٢)

وجوز الأخفش وأبو عبيدة زيادتها في الإيجاب كقوله تعالى: **وترى الملائكة حافين من حول العرش** [الزمر: ٧٥]، وقوله تعالى: **يغفر لكم من ذنوبكم** [الأحقاف: ٣١]، وقوله تعالى: **ولقد جاءك من نبإى المرسلين** [الأنعام: ٣٤]. وقوله تعالى: **يحلّونَ فيها من أساور** [الكهف: ٣١].

السادس عشر: **القسم** كقولك: من ربى ما فعلت، وضعت موضع الباء وتضم الميم من (مِن) فيقال: من ربي إنك لأخي. قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في (من) إلا ههنا كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوة، ولا تدخل إلا على ربى كما لا تدخل الباء إلا على اسم الله والكعبة، وسمع الأخفش: من الله ربي.

وأما قولهم: م الله، قيل: أصلُه من قولهم: من ربي إنك لتقسم، فحذفت النون لكثرة الاستعمال عند التقاء الساكنين ولم يحرك نونها.

كقول الشاعر:

**أبلـغ أبا دختنوس مألكـةً غير الذي قـد يقـال مِلْكَذِبِ**(٣)

---

(١) البيت منسوب لأنس بن زنيم الأنصاري، كما في الخزانة، ج٦، ص٤٧٤.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه، ص٣٢.

(٣) البيت منسوب للقيط بن زرارة، كما في شرح شواهد الإيضاح، ص٢٨٨.

وكقوله:

**لقد ظفر الزوار أقْفية العِدى ِ بما جاوز الآمالَ ِملأسرِ والقَتل**(١)

ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخرج.

وأما (**من**) بفتح الميم فإنه اسم لمن يصلح أن يخاطب، وهو مبهم غير متمكن، وهو مفرد اللفظ ويقع على الجماعة وله خمسة أوجه:

أحدها: الشرط كقوله تعالى: **من يعمل سوءًا يجز ِبه** [النساء: ١٢٣].

الثاني: **الاستفهام** عن الأجناس الصالحة للخطاب كقوله تعالى: **فَمن ربكُما يا موسى** [طه: ٤٩]، وقوله تعالى: **من بعثَنا ِمن مرقَدِنـَا** [يس: ٥٢]، وقد يشرب معنى النفي كقولك: من يفعل هذا إلا زيد؟! ومنه قوله تعالى: **ومن يغفِر الذنوب إلا الله** [آل عمران: ١٣٥]، وقد يشرب معنى التحقير كقولك: من هذا؟، وقد يشرب معنى التهويل، كقراءة ابن عباس -رضي الله عنهما-: **ولقد نجينا بِني إسراِئيلَ ِمن العذَابِ الْمهين * من ِفرعونَ** [الدخان: ٣٠، ٣١]، بفتح الميم على لفظ الاستفهام، وذلك أنه سبحانه لَما وصف العذاب بأنه مهين لشدته، وفظاعته، وصف المعذب به بأنه مفرط في عتوه وتجبره وإسرافه تهويلاً لعذابه وشأنه.

ويحكى بها الأعلام والنكرات في لغة أهل الحجاز إذا وقفت عليهما ولم تتصل بحرف عطف، إلا أنك إذا استفهمت بها عن نكرة قابلت الحركة في لفظ الذكر بما يجانسها من حروف المد.

فإذا قلت: رأيت رجلاً، قلت: منا بالألف. وإن قال: جاءني رجل، قلت: منو، وإن قال: مررت برجل، قلت: مني، وإن قال: رجلان، قلت: منان وإن قال: رجلين، قلت: منين، وكذلك تقول في الجمع منين، ومنون، وتقول في المؤنث: منة ومنتان ومنات.

ومنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة سواء وحد أم ثنى أم جمع أم أنث أم ذكر، وإن استفهمت عن معرف بالألف واللام، فقال: رأيت الرجل؟ قلت: من الرجل؟ ومن الرجلان؟ ومن الرجال؟ بالرفع لا غير، وكذا إذا اتصل بحرف

---

(١) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بغير نسبة، ج٣، ص٩٣.

عطف قلت: فمن زيد؟ ومن الزيدان؟ ومن الزيدون؟.

وكذا إذا وصلت الكلام ولم تقف، قلت: من بزيدٍ هذا؟ وقد جاءت الحكايةُ في الوصل في الشعر، قال شمر بن الحارث الضبي:

**أتـوا ناري فقلت منون أنتـم؟ فقالوا: الجن، قُلْت عِموا ظَلاما(١)**

وبنو تميم لا يرونَ الحكاية، ويرفعونَ بعد (من) مطلقًا اسما كان أو كنية، أو غير ذلك.

وأما (**من ذَا**) فإنه مثل (ماذا) في أكثر معانيها وسيأتي بابه قريبا إن شاء الله تعالى.

الثالث: تكون **موصولة** ومعناها الخبر ومنه قوله تعالى: **ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض** [الحج: ١٨].

الرابع: تكون **نكرة** موصوفة وتلزمها الصفة كقولك: رأيت من طريفًا ولهذا دخلت عليها رب. قال الشاعر:

**رب من أنضجت غَيظًا قَلْبه قَد تمنى لِي موتا لَم يطَـع(٢)**

وقال آخر:

**يا رب مـن يبغِض أزوادنا رحن على بغضائِهِ وأغتدين(٣)**

وقال الفرزدق:

**إنـي وإياك إذْ حلت بأرجلِنا كَمن بِوادِيهِ بعد الْمحل ممطُور(٤)**

أي: كشخص ممطور بواديه، ومن ذلك قول حسان أو كعب بن مالك:

**فكفى بِنا فَضلاً على من غيرنا حب النبـي محمـدٍ إيانـا(٥)**

روى بخفض (غير) على النعت، وروي بالرفع، والتقدير: على من هو غيرنا فيحتملُ أنها على حالها موصوفة بالنكرة ويحتملُ أنها موصولة بمعنى الذي، ومنه قوله

(١) البيت منسوب لشمر بن الحارث، كما في الحيوان، ج٤، ص٤٨٢.

(٢) البيت منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري، كما في شرح اختيارات المفضل، ج١، ص٩.

(٣) البيت لعمرو بن قميئة، وهو في ديوانه، ص١٩٦.

(٤) البيت منسوب للفرزدق، كما في الأزهية، وهو غير موجود في ديوانه، ص١٠٢.

(٥) البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه، ص٢٨٩.

تعالى: **ومن الناس من يقولُ آمنا بالله** [البقرة: ٨] في قول جماعة.

وقال آخرون: هي موصولة، وقال الزمخشري: إن قدرت إلى (في الناس) للعهد، فموصولة مثل قوله تعالى: **ومنهم الذين يؤذونَ النبي** [التوبة: ٦١]. وإلا فموصولة مثل قوله تعالى: **من المؤمنين رجال** [الأحزاب: ٢٣].

الخامس: **زيادتها** على القول بزيادة الأسماء كما هو مذهب البصريين زعمه الكسائي، وأنشد عليه:

**كفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبـي مـحمـد إيانـا**(١)

رواية على الخفض، وقول عنترة:

**يا شاةَ من قنصٍ لمن حلت له**(٢)

فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور.

وقال آخر:

**آلَ الزبيرِ سنام المجدِ قَد عِلمت ذَاك القبائلُ والأثرونَ من عددا**(٣)

وأجاب مخالفوه على ذلك بأجوبة فلا أطول بذكرها.

وأما (**من ذا**) فإنه مثل (ماذا) في أكثر معانيها وسيأتي بيانها قريبا إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت لعنترة العبسي، وهو في ديوانه، ص٢١٣.

(٣) البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص١٠٣.

## فصـل

## مـه ومهمـا

أما (مه) فاسم فعل بمعنى (اكفف) ومعناه: الزجر والإسكات، والأمر بالتوقف على ما يريد كأن قائلاً يريد الكلام فنهي، أو فاعلاً يريد فعلاً فيقالُ لَه: مه أي: كف ولا تفعل.

وأما (مهما) فاسم شرط مبهم يدلُ على توكيد الاستغراق، ويجزم فعلين مضارعين على معنى الجزاء، وهي كلمة بسيطة، وزعم الخليل أن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة، وأبدلوا الألف هاءً. قال سيبويه: يجوز أن تكون كإذ ضم إليها ما الزائدة، وقال بعضهم مركبة من (مه) و(ما) الشرطية وتدل على ثلاثة معان:

أحدها: **تدلُ على معنى مبهم** لا يعقل منه غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه قوله تعالى: **وقالـوا مهما تأتِنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين** [الأعراف: ١٣٢]، فالضمير يعود عليها ودلالة الضمير مبهمة فسرت بقوله: (من آية).

الثاني: **يدل على الزمان** والشرط جميعا فتكون ظرفًا لقول الشرط ذكره ابن مالك وزعم أن النحويين أهملوه وأنشد لحاتم:

**وإنك مهما تعطِ بطنَك سـؤلَه وفَرجك نالا منتهى الذم أجمعا**(١)

قال ابن هشام: ولا دليلَ في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى: أي اعط كثيرا أو قليلاً. قال: وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزمخشري الإنكار على من قال بهذا، فقال: هذه الكلمة في أعداد الكلمات التي يحرفها من لا يدين له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويضعها بمعنى (متى)، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله تعالى.

قال ابن هشام: والقولُ بذلك في الآية ممتنع، ولو صح ثبوت هذا المعنى إلى

---

(١) البيت لحاتم الطائي، وهو في ديوانه، ص١٧٤.

غيره ليفسرها بقوله تعالى: (من آية).

الثالث: الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا بقوله:

**مهما لِي الليلة مهما لِيه     أودى بنعليّ وسرباليه** (١)

قال ابن هشام: ولا دليلَ في البيت لاحتمال أن التقدير: (مه) اسم فعل بمعنى اكفف، ثم استأنف استفهاما. والله أعلم.

---

(١) البيت منسوب لعمر بن ملقط، كما في الأزهية، ص٢٥٦.

## فصـل: (مـا، ومـاذا)

أما (ما) فإنها تأتي اسما وتأتي حرفًا، وسترى ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى، ولها تسعة معان وعشر استعمالات:

الأول: يكون **معرفة ناقصة** بمعنى (الذي) ولا يقع إلا على ما لا نعلم، وأما قوله تعالى: **وما خلق الذكر والأنثى** [الليل: ٣]، وقوله تعالى: **والسماء وما بناها** [الشمس: ٥]، فمنهم من أولها بالمصدر، ومنهم من أوقعها على من يعلم وزعم أنها لغة أهل مكة، وأنهم إذا سمعوا الرعد يقولون: سبحان ما سبحت له، ويلزمها الصلة والعائد ومعناها الخبر كقولك: ما أكلت الخبز، وما شربت الماء، أي: الذي أكلته الخبز والذي شربته الماء، والعائد محذوف، ومنه قوله تعالى: **إنما صنعوا كيد ساحر** [طه: ٦٩]، **وإن ما توعدون لآت** [الأنعام: ١٣٤]، المعنى: أن الذي صنعوه، والذي توعدونه. ومنه قوله تعالى: **اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة** [الأعراف: ١٣٨] أي: كالذي هو لهم آلهة، ذكره الأخفش في كتاب (المسائل) وأنشد:

**فإن الحُمْـر من شـر المطايا كما الحبطات شر بني تمِيمِ**[1]

قال: معناها كالذي هم الحبطات شر بني تميم هذا على رواية رفع الحبطات.

الثاني: يكون **مع الفعل بتأويل المصدر**، كقولك: بلغني ما صنع زيد، أي: بلغني صنع زيد، ومنه قوله تعالى: **حافِظَات للغيب بما حفظ الله** [النساء: ٣٤]، أي: بحفظ الله، وقوله تعالى: **فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا وما كانوا بآياتنا يجحدون** [الأعراف: ٥١] المعنى: كنسيانهم لقاء يومهم هذا وكونهم بآياتنا يجحدون، ومنه قول الشاعر:

**يا رب قوم قد أناخوا بعدما نصبوا من الكلال وما حلوا وما رحلُوا**[2]

(الماءات) كلها بتأويل المصدر ومنه عند الكسائي، قوله تعالى: **قال يا ليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي** [يس: ٢٦، ٢٧]، فقال الكسائي: بمغفرة ربي، وقال أهلُ التفسير أو بعضهم بأي شيء غفر لي ربي، فيجعلونَ ما استفهاما، واحتج بأنها

(١) البيت لزياد الأعجم، كما في ديوانه، ص٩٧.
(٢) البيت منسوب لأبي حية النميري، كما في الأزهية، ص٨٥.

لو كانت استفهاما لحذفت الألف لاتصالها بحرف الجر كما قال تعالى: **عم يتساءلون** [النبأ: ١]، **فبم تبشرون** [الحجر: ٥٤]، وما أشبه ذلك.

وإثباتها لا يكون إلا في ضرورة الشعر واحتج للمفسرين بأن إثبات الألف لغة، قال حسان:

**على ما قام يشتمنا لئيم؟ كخنـزير تمرغ في رمادِ**(١)

معناه: على أي شيء.

وقال آخر:

**إنا قتلنا بقتلانا سراتكُـم أهلَ اللواء ففيما يكثر القِيلُ**(٢)

ورد بأن ذلك لا يجوز إلا في الشعر؛ فلا يجوز تنـزيل القرآن عليه، والمعنى والفارق بين المصدرية والموصولة أن المصدرية لا تحتاج إلى عائد بخلاف الموصولة، فمتى افتقرت إلى العائد فهي موصولة، وإلا فهي مصدرية.

الثالث: يكون **استفهاما** عن الأجناس مطلقًا، كقولك: ما اسمك؟ وما عندك؟ ومعنى (ما) ههنا: أي شيء، ومنه قول الله سبحانه: **ما يفعلُ الله بعذابكم إن شكرتم** [النساء: ١٤٧]، وقوله تعالى: **وما تلك بيمينك يا موسى** [طه: ١٧]، وقد يصحبه التفخيم بحسب اقتضاء المقام ذلك كقوله -عز وجل-: **الحاقة * ما الحاقة** [الحاقة: ١، ٢]، وقد يصحبه التحقير كقولك: ما هذا؟.

الرابع: يكون **شرطًا وجزاءً** كقولك: ما تصنع، وتنقسم إلى زمانية كقوله تعالى: **فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم** [التوبة: ٧]، وإلى غير زمانية ومنه قوله تعالى: **وما تفعلوا من خير يعلمه الله** [البقرة: ١٩٧]، وقوله تعالى: **ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها** [البقرة: ١٠٦].

الخامس: يكون **نكرة ناقصة** بمعنى: أي شيء، ويلزمها النعت كقولك: رأيت ما معجبا لك، قال الشاعر:

**لِما نافع يسعى اللبيب فلا تكُن لشيءٍ بعيد نفْعه الدهر ساعِيا**(٣)

(١) البيت سبق تخريجه.
(٢) البيت لكعب بن مالك، وهو في ديوانه، ص255.
(٣) البيت ورد في شرح الأشموني بغير نسبة، ج١، ص٧٠.

وقال آخر:

**ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال**(١)

أي: رب شيء نافع، ورب شيء تكرهه النفوس، ومنه قوله تعالى: **نِعِما يعظكم به** [النساء: ٥٨]، وقوله تعالى: **إن تبدوا الصدقات فَنِعِما هي** [البقرة:٢٧١]، أي: نعم شيئًا يعظكم به ونعم شيئًا هي، هذا بتقدير الأكثرين. وقدرها سيبويه، معرفة تامة، أي: فنعم الشيء هي.

الاستعمال السادس: تكون **نكرة تامة** ولها معنيان.

أحدهما: وهو المعنى الرابع التعجب كقولك: ما أحسن زيدا! وما أكرم عمرا،! المعنى: شيء حسن زيدا، ومنه قوله تعالى: **قتل الإنسان ما أكفره** [عبس: ١٧].

ثانيهما: وهو خامس المعاني، المبالغة، كقولك: إن زيدا مما أن يكتب أي: أنه مخلوق من أمر ذلك الأمر هو الكتابة. بمنـزلة قوله تعالى: **خلق الإنسان من عجل** [الأنبياء: ٣٧]. جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها.

فـ (ما) بمعنى شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدلاً منها.

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأن وصلتها مبتدأ وما بعدها خبر عنها والجملة خبر (لأنّ).

قال ابن هشام: ولا يتحصل من الكلام معنى طائل على هذا التقدير.

المعنى السادس: يكون بمعنى الحين كقولك: انتظرني ما جلس القاضي أي حين جلوس القاضي، قال أبو الحسن الهروي، ومنه قوله تعالى: **كُلما خبت زِدناهم سعِيرا** [الإسراء: ٩٧]. وقوله تعالى: **كلما نضجت جلودهم** [النساء: ٥٦]، وقوله تعالى: **كُلما أضاءَ لَهم مشوا فيه** [البقرة: ٢٠]. قال الشاعر:

**مِنا الذي هو ما إنْ طُر شارِبه والعانِسونَ ومِنا المُرد والشيب**(٢)

قال ابن السكيت: يريد حين طر شاربه.

وقال آخر:

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه، ص٥٠.

(٢) البيت منسوب لأبي قيس بن رفاعة، كما في إصلاح المنطق، ص٣٤١.

**ورج الفتـى مـا إن رأيتـه على السن خيرا لا يزالُ يزيد**(١)

وحملها بعضهم في كل مصدرية، وقسم المصدرية إلى زمانية وغير زمانية، وهي في جميع ما مضى اسم كما تقدم، إلا المصدرية ففي اسميتها خلاف.

**وأما النافية**: فحرف اتفاقًا وهي السابع: معنى واستعمالاً كقولك: ما خرج زيد، فإن دخلت على الجملة الاسمية، فأهل الحجاز يرفعونَ بها الاسم وينصبونَ بها الخبر (كليس) بشروط معتبرة عند النحويين وأهملها التميميون ونسب ابن هشام إعمالها إلى الحجازيين والنجديين والتهاميين. ورأيت في صحاح الجوهري أن أهل نجد أهملوها كبني تميم، وإن نفيت بها الفعل المضارع كان نفيا للحال عند الجمهور، ورد عليهم ابن مالك بنحو: **قل ما يكون** لي **أن أبدله** [يونس: ١٥]، وأجيب بأنه مشروط بتجرده من القرائن الصارفة له إلى الاستقبال.

الاستعمال الثامن: تكون **كافة للعامل** عن عمله سواء كان عامل رفع أو نصب أو جر، ومعناها التوكيد، فالكافة تكف العامل عن عمله، وتزيل اختصاصه الذي كان عليه قبل دخولها. فإن وأخوتها، وحروف الجر لا تدخل إلا على الاسم، فإذا دخلت عليها دخلت على الفعل أيضا وبطل اختصاصها ولهذا سميت الكافة وسميت المهملة.

فمثال الداخلة على عامل النصب الداخلة على إن وأخواتها كقوله تعالى: **إنما الله إله واحد** [النساء: ١٧١]. وقوله تعالى: **إنما** يخشى **الله من عباده العلماءُ** [فاطر: ٢٨]، وقوله: **كأنما يساقونَ** إلى **الموت** [الأنفال: ٦].

قال الفرزدق:

**أعـد نظـرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحِمار المقيدا**(٢)

وهي تفيد التوكيد لمعنى الحرف الذي دخلت عليه، حتى زعم بعض الأصوليين أنها لا تفيد الحصر، وإنما تفيد تأكيد الإثبات واختاره أبو حيان، واشتد بكثرة على من يخالفه، وجمهور الأصوليين وغيرهم على أنها تفيد الحصر وهو رأي أبي إسحاق

---

(١) البيت منسوب للمعلوط القريعي، كمافي شرح التصريح، ج١، ص١٨٩.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج١، ص٨٠.

الشيرازي، والغزالي، والكيا الهراسي، والإمام الرازي، واختاره تقي الدين السبكي، وقال: إن المخالفة فيه مستمرة على لجاج ظاهر ونقل عن القاضي أبي بكر وقال عبد الوهاب السبكي: والذي رأيته في (التقريب) للقاضي أبي بكر أنها عنده محتملة لتأكيد الإثبات ومحتملة للحصر. وزعم أن العرب استعملتها لكل من الأمرين، واحتج المثبتونَ للحصر بتبادره إلى الفهم كقوله تعالى: **إنما إلهكم الله** [طه: ٩٨]، وبقوله تعالى: **فإن تولوا فإنما عليك البلاغُ** المبين [النحل: ٨٢]، والمعنى: ما إلهكم إلا الله، وإن تولوا فما عليك إلا البلاغ المبين، ولو لم يكن المعنى كذلك لكان المعنى: الله إلهكم، وهم لم ينازعوا في ذلك، والكلام سيق لنفي إلهية غيره.

ولكان المعنى: وإن تولوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ، تولوا، أو لم يتولوا، وإنما المرتب على توليهم نفي غير البلاغ بسلبه له، وإعلاما أن توليهم لا يضره.

واحتج الآخرونَ بأن قولك: إنما زيد قائم، والزائد كالمعدوم، وليس كما ادعوا، فليس كل زائد كالعدم، بل لعل مراتب الزائدة إفادة التوكيد، ورب زائد لا يجوز تركه كما تقدم في كتابي هذا.

وما اتفق عليه الفريقان من زيادة كلمة (ما) هو الصواب، وزعم جمع من الأصوليين والبيانيين أنها نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن (إنّ) للإثبات، وما للنفي، فلا يجوز أن يتوجها إلى شيء واحد لأنه تناقض، فلا يقالُ: (إن) تقتضي ثبوت غير المذكور، و(ما) تنفي المذكور؛ لأنه خلاف الواقع والاتفاق، فيتعين (إن) لإثبات المذكور، و(ما) لنفي غير المذكور.

قال ابن هشام: وهذا مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست (إن) للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل: إن زيدا قائم، أو نفيا مثل: (إن زيدا ليس بقائم)، وليست (ما) للنفي بل هي بمنـزلتها في أخواتها ليتما، ولعلما، ولكنما، وكأنما.

وبعضهم نسب القول بأنها نافية إلى الفارسي في كتاب (الشيرازيات) ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال في الشيرازيات: إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي وإلا في فصل الضمير كقول الفرزدق:

**...................... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي**(١)

فهذا كقول الآخر:

**قد عَلِمت سلمى وجاراتها ما قَطَّر الفارس إلا أنا**(٢)

وأما الكافة لعمل الرفع فلا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قَل وكَثُر، وطالَ.

قال المرار بن منقذ الأسدي:

**صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وِصالٌ على طُول الصدودِ يدوم**(٣)

اختلف النحاة فيه، وقال سيبويه: هي ضرورة، وقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا، والشاعر أولاها فعلاً مقدرا مفسرا بالمذكور، وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، قال ابن السيد: والبصريونَ لا يجوزونَ تقديمه في شعر ولا نثر.

وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله:

**فَهلا نفْس لَيلى شفِيعها**(٤)

وقال المبرد: صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـ (قَل) كأنه قال: وقَل وِصال يدوم على طول الصدود.

وقال بعضهم: (ما) في (قلما) ظرف بمعنى الحين والوقت كأنه قال: وقَل وقت يدوم فيه وصال على طول الصدود.

وقال بعضهم: إن (ما) في هذه الأفعال مصدرية لا كافة. ومثال دخولها على حروف الجر وإبطال اختصاصها، قول الشاعر:

**ربما أوفيت في علم يرفَعن ثَوبي شمالات**(٥)

وقول الشاعر في دخولها على المعرفة:

**ربما الجامِلُ المُؤبل فيهم وعناجيج بينهن المِهار**(٦)

---

(١) جزء من بيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢، ص١٥٣.

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في ديوانه، ص١٦٧.

(٣) البيت للمرار الفقعي، وهو في ديوانه، ص٤٨٠.

(٤) البيت سبق تخريجه.

(٥) البيت منسوب لجذيمة الأبرش، كما في الأصول، ج٣، ص٤٥٣.

(٦) البيت لأبي داؤد الإيادي، وهو في ديوانه، ص٣١٦.

وقال الشاعر في كفها لمن:

**وإنا لمما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقي اللسانَ من الفم**(١)

قال ابن هشام: والظاهر أن (ما) مصدرية.

وقال الشاعر في كفها للظرف يخاطب نفسه:

**أعلاقةً أم الوليد بعدما أفنانُ رأسِك كالثغام المُخلِس**(٢)

وقيل: (ما) مصدرية. قال ابن هشام: وهو الحق لأنه فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة (لنونت).

الاستعمال التاسع: أن تكون **صلة** كقولك: متى ما تأتني آتِك، ومعناها التأكيد، وبعضهم جعلها نوعا للزائدة لا قسما، وأيد بعض النحويين تسمية هذه صلة لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى ألبتة، والفرق بين الصلة والكافة: أن الكافة لا يجوز إلغاؤها؛ لأن إلغاءها يخل بالمعنى، وإذا كانت (ما) صلة جاز إلغاؤها، فإنه لا يخل بالمعنى، ولهذا يبقى العامل على عمله، ومنه قوله تعالى: **فَبِما رحمةٍ من اللهِ لِنت لهم** [آل عمران: ١٥٩]، وقوله تعالى: **فَبِما نقْضِهم مِيثَاقهم** [النساء: ١٥٥]، وقوله تعالى: **أيما الأجلين قضيت** [القصص: ٢٨]، وقوله تعالى: **جند ما هنالك** [ص: ١١]، وقوله تعالى: **قليلاً ما تؤمنون** [الحاقة: ٤١]. وقال عنترة:

**يا شاة ما قنص لمن حلّت له حرمت علي وليتها لم تحرم**(٣)

ومثله قول الآخر:

**كما الحبطات شر بني تميم**

على رواية الخفض. وقال الأعشى:

**إما ترينا حفاةً لا نعالَ لنا إنا كذلك ما نحفَى وننتعِلُ**(٤)

وقول أمية بن أبي الصلت:

(١) البيت منسوب لأبي حية النميري، كما في الأزهية، ص٩١.
(٢) البيت للمرار الأسدي، وهو في ديوانه: ص٤٦١.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.

**سلع ما ومثله عشر ما عائِلٌ ما وعالت البيقُورا**(١)

الماءات كلها زوائد، قال ابن قتيبة في كتاب (معاني الشعر): إن الأصمعي ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال: ما أدري ما معنى هذا البيت، ولا رأيت أحدا يحسنه. وقال غيره: كانوا في سنة الجدب يجمعونَ ما يقدرونَ عليه من البقر، ثم يعقدون في أذنابها وفي عراقيبها السلع والعشر، ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلونَ فيها النار ويصيحونَ بالدعاء والتضرع وكانوا يرونَ ذلك من أسباب السقيا.

والبيقور، البقر بلغة أهل اليمن، قلت: ويشد هذا القول ويقويه قول الشاعر:

**أجاعِلٌ أنت بيقُورا مسلعة ذَريعةً لك بين اللهِ والمَطرِ**(٢)

وزاد بعضهم وجها آخر وهو أن يكون مسلطة للعامل على الجزاء كقولك: أينما تخرج أخرج، وكيفما تصنع أصنع، قال: وليست ما زائدة فيها كزيادتها في سائر حروف الجر، والله أعلم.

وأما عمل (ما) غير النافية، فإن كانت للجزاء جزمت الفعلين، وإن كانت استفهاما، رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب الاستفهام بغير (فاء) وإن كانت موصولة رفعت الفعلين جميعا وهكذا تفعل في (متى، ومن) والله أعلم.

الاستعمال العاشر: وهو تاسع المعاني، وهو أن تكون **للتعويض عن المحذوف** ومعناها التعليل كقولك: أما أنت منطلقًا انطلقت، والأصل انطلقت لأن كنت منطلقًا، تقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار، وكان الاختصاص جيء بـ (ما) للتعويض وأدغمت النون في الميم.

قال الشاعر:

**أبا خـراشة أما أنت ذا نفـرٍ فإن قَومِي لَم تأكُلْهم الضبع**(٣)

وأما (**ماذا**) فقال ابن هشام: تأتي على ستة أوجه، وقد أحسن الشرح فيها وسأحكي كلامه إن شاء الله تعالى.

الأول: تكون **(ما) استفهاما، و(ذا) إشارة** كقولك: ماذا التواني؟

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه، ص٣٦.

(٢) البيت أورده ابن هشام في المغني غير منسوب، ج١، ص٣٤٥.

(٣) البيت سبق تخريجه.

الثاني: تكون **(ما) استفهاما، و(ذا) موصولة.** كقول لبيد:

**ألا تسألان المرءَ ماذا يحـاولُ أنحب فيقضى أم ضلالٌ وباطِلُ**(١)

وهذا أرجح الوجهين من قوله تعالى: **ويسألونك ماذا ينفقونَ قُل العفْو** [البقرة: ٢١٩] على قراءة الرفع أي: الذي تنفقونه العفو، إذ الأصل أن تجاب الجملة الإسمية والفعلية بمثلها.

الثالث: أن يكونا **مركبين** والمراد بجملتهما الاستفهام كقولك: لماذا جئت وكقول الشاعر:

**يا خزر تغلِب ماذا بالُ نسوتكُم**(٢)

وهو أرجح الوجهين في قراءة من نصب (العفو) أي: ينفقونَ العفو.

الرابع: أن يكون المراد بجملتها **اسم جنس** بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي على اختلاف تخريجها كقول الشاعر:

**دعِي ماذَا علِمتِ سأتقِيهِ ولكن بالمغيبِ** نبئيني(٣)

فقال السيرافي، وابن خروف: موصول بمعنى (الذي)، وقال الفارسي: نكرة بمعنى الشيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

الخامس: أن تكون **(ما) زائدة و(ذا)** للإشارة كقول الباهلي:

**أنورا ســرع ماذَا يا فَـروق وحبلُ الوصل منتكِثٌ حذِيق**(٤)

المراد: سرع، فخفف، قال الفارسي يجوز أن تكون (ذا) فاعل (سرع) وما زائدة ويجوز أن تكون (ماذا) كلمة اسما كما في قوله: دعِي ماذا عِلمتِ.

السادس: أن تكون **(ما) استفهاما، و(ذا) زائدة**، جوزه جماعة منهم ابن مالك في نحو: ماذا صنعت؟

قال ابن هشام: أو على هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو (لم ذا جِئْت؟)، والتحقيق أن الأسماء لا تزاد. انتهى

---

(١) البيت سبق تخريجه.
(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٤٥٤.
(٣) البيت للمثقب العبدي، وهو في ديوانه، ص٢١٣.
(٤) البيت أورده ابن هشام في المغني بغير نسبة، ج١، ص٣٣١.

## فصـــل: (متى)

اسم مبهم غير متمكن وترد على أربعة أوجه:

أحدها: **الاستفهام** كقوله تعالى: **متى نصر الله** [البقرة: ٢١٤].

والثاني: **الشرط** كقولهم: متى تقُم أقُم.

والثالث: **مرادفة (من)**، قال الأصمعي: (متى) في لغة هذيل قد تكون بمعنى (مِن) وأنشد لأبي ذؤيب:

**شربن بماء البحر ثُم ترفّعت متى لُججٍ خضر لُهن نئيج**[1]

الرابع: يكون بمعنى **(الوسط)**، سمع أبو زيد بعضهم، أحسبه يعني بعض هذيل، يقول: وضعته متى كمي أي وسط كمي. قال أبو الحسن الهروي: وحكى الكسائي عن العرب: أخرجه من متى كمه أي من وسط كمه قال الهروي: وهي لغة هذيل، وأنشد بيت أبي ذؤيب.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين، ج١، ص٥١.

## باب النون وما أوله النون

نون التوكيد في الأفعال المستقبلة تنقسم إلى خفيفة وثقيلة،وقد اجتمعا في قوله تعالى: **ليسجنن وليكونا من الصاغرين** [يوسف: ٣٢]. قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ.

### فصل

### نعم ونعم بفتح النون وكسرها

أما الأولى: فهي **بفتح العين**، وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي، وروى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وحكى النضر بن شميل أن ناسا من العرب تبدلها حاءً، ويقالُ: إن بها قرأ ابن مسعود -رضي الله عنه-، وبعضم بكسر النون اتباعا لكسر العين، وهي حرف وليس باسم، قال سيبويه: ليس بلى ونعم اسمين، وهي حرف جواب معناه التصديق في الأمر والوعد بالمطلوب، والإعلام بالمشول.

فالأول قام زيد أو ما قام زيد فتقول: نعم، والثاني: وقوعها بعد افعل أو لا تفعل، وما في معناهما نحو: (هلا تفعل). وبعد الاستفهام في نحو: هل تعطيني، والثالث: بعد هل في نحو هل جاءك زيد؟، ونحو: **فهل وجد**تم **ما وعد ربكم حقا** [الأعراف: ٤٤]. وقوله تعالى: **أئن لنا لأجرا** [الشعراء: ٤١]، واعلم أن حروف الجواب ثلاثة: (بلى) وهو حرف إيجاب، يوجب النفي، فلا يجاب به إلا بعد نفي نهي لنفي النفي، كما تقدم في بابه.

و(لا) حرف نفي لنفي الإيجاب.

و(نعم) صالح للأمرين فإذا قيل: قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه (لا)، ويمتنع (بلى) لعدم النفي وإذا قيل: ما قام زيد؟ فتصديقه (نعم) وتكذيبه (لا). ومنه قوله تعالى: **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قُل بلى ور**بي [التغابن: ٧]. ويمتنع دخول (لا) لعدم الإثبات، وإذا قيل: أقام زيد؟ فهو مثل: قام زيد، وإذا قيل: ألم يقم زيد؟ فهو مثل: لم يقم زيد. فتقول في إثبات القيام: (بلى)، ويمتنع دخول (لا) وإن نقيته قلت: (نعم)، قال الله تعالى: ألم **يأتكم نذير * قالوا بلى** [الملك: ٨، ٩]، **ألست بربكم قالوا بلى** [الأعراف: ١٧٢]، **أو** لم **تؤمن قال بلى** [البقرة: ٢٦٠].

وروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه لو قيل: (نعم) في جواب **ألست بربكم**﴾كان كفرا، إذا تقرر هذا فقد قال سيبويه في باب التعجب في حكاية مناظرة جرت بينه وبين النحويين فيقالُ له: ألست تقول كذا؟ فإنه لا يجد بدا من أن يقول نعم فيقالُ له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل نعم.

فزعم ابن الطرواة أن ذلك لحن لما تقرر من القاعدة، وقال جماعةٌ من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقة النفي فجوابه النفي المجرد وإن كان المراد به الإيجاب فجوابه كجواب النفي مراعاة للفظه.

ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب مراعاة لمعناه وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك؟ نعم. وقول جحدر:

**أليس الليلُ يجمع أم عمـرو وإيانا فـ ـذاك بنا تداني**
**نعم وأرى الهلالَ كما تراه ويعلوها النهار كما علاني**[(١)]

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه فالمخطئ مخطأ. وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض، وإن كان إيجابيا في المعنى فإذا قيل: ألم أعطك درهمًا؟ قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه بلى وذلك لأن المقرر قد يوافقك على ما تدعيه، وقد يخالفك، فإذا قيل: نعم، ولم يعلم هل أراد: نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني، على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى، هكذا وجدت اللفظ في الأصل المعلق منه وهو كتاب ابن هشام، ولعله انعكس على الناتج والصواب، فلذلك أجابوه على المعنى، ولم يلتفتوا إلى اللفظ.

وأمـا (نعم) في بيت جحدر، فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال كما يراه وقدمه عليه ابن هشام. أو لقوله: فذاك بنا تداني، قال: وهو أحسن، وأما قولُ الأنصار فجاز لزوال اللبس لأنه قد زعم عِلْم أنهم لا يريدونَ نعم. يعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل

(١) البيتان منسوبان لجحدر بن مالك، كما في المغني، ج٢، ص٤٠٠.

استعمال سيبويه لها بعد التقرير. انتهى.

ثم قال ابن هشام -رحمه الله تعالى-: ويتحرر على هذا أنه لو أجيب ألست بربكم، بنعم، لم يكتفِ به في الإقرار؛ لأن الله سبحانه أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتملُ غير المعنى المراد من المقرر، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: لا إله إلا الله، برفع (إله) لاحتماله لنفي الوحدة.

ولعل ابن عباس -رضي الله عنه- إنما قال: إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارا كافيا، وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرا، إذ الأصل يطابق الجواب والسؤال لفظًا، قال: وفيه نظر لأن التكفير لا يكون بالاحتمال. وما قاله ابن هشام حسن ظاهر، ولكن قوله: لا يدخل في دين الإسلام بقوله: لا إله إلا الله بالرفع لاحتماله لنفي الوحدة فيه نظر.

بل المعروف المشهور إن كان لا يزعم أن الوثن شريك لله تعالى كان مؤمنا، وإن كان يرى أن الله تعالى هو الخالق ويعظم الوثن لزعمه أنه يقربه إلى الله تعالى لم يكن مؤمنا حتى يبرأ من عبادة الوثن، ولم يفصل بما ذكرته والله أعلم.

وأما (**نِعم**) بكسر النون، ففعل جامد لا يتصرف، ومعناه المدح بالمحاسن كلها ونقيضه ـبئْس، ويختص بما عرف بالألف واللام أو بما أضيف إليه فلا يتصل به علم ولا ضمير؛ فتقول: نعم الرجل زيد. ويرفع الاسم الممدوح إما مبتدأ تقديره هو، أو ترفعه على الابتداء وما قبله يخبر عنه.

وفيه أربع لغات نَعِم بفتح أوله وكسر ثانيه، ثم تقول: (نِعِم) فتتبع الكسرة الكسرة ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول: (نِعم) بكسر النون وسكون العين ولك أن تطرح الكسرة من الثاني وتترك الأول مفتوحا.

فإن أدخلت على (نعم) (ما) قلت: **نعما يعظكم به** يجمع بين ساكنين وإن شئت حركت العين بالكسر وإن شئت فتحت النون مع كسر العين وتقول: غسلت غسلاً نِعما، ويكتفى عن صلته، أي: نعم ما غسلته.

## باب الهاء وما أوله الهاء

(الهاء) تكون في أول الكلام وآخره، أما أوله فقد تبدل الهاء عوضا من الهمزة، مثل: هراق وأراق، وأما من آخره فتأتي على أربعة عشر وجها:

الأول: تكون **ضميرا للغائب** وتستعمل في موضع الجر والنصب، قال الله سبحانه: **قال له صاحبه وهو يحاوره** [الكهف: ٣٧].

الثاني: تكون **حرفًا للغيبة** وهي الهاء في (إياه) فقيل: إن التحقيق أن الضمير (إيا) والهاء حرف لمجرد معنى الغيبة.

الثالث: تكون **دالة على التأنيث** وليس له مذكر كقرية وبرقة وعمامة وإداوة، وبهيمة، ومدينة، وما أشبه ذلك وقال الكوفيون: هي الأصل وأن التاء في الوصل بدلٌ منها وعكس ذلك البصريون.

الرابع: تكون **فارقة** بين **المذكر والمؤنث** فتقع في المؤنث نحو: قائم وقائمة، وفتى وفتاة، وقد تقع في المذكر وذلك في العدد من الثلاثة إلى العشرة.

الخامس: تكون **فارقة** بين **الواحد والجمع** فيقع في الواحد نحو: ثمرة وثمر، وحمامة، وحمام، وقد يقع في المذكر كقولك: هذا حمار، وهؤلاء حمارة، وقد يقع في الجمع دون الواحد في اسمين خاصة كقولك: حمءَ وحمأة، ومثله حمأة وكمء للواحد وكمأةَ للجمع.

السادس: في **المدح والذم** كقولهم في المدح: رجلٌ علامة، ونسابة، وراوية، وخليفة وفي الذم: لحانة، وهلباجة. وقد قيل: إن الهاء في قوله تعالى: **بل الإنسان على نفسه بصيرة** [القيامة: ١٤]، وقوله تعالى: **ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا** [الأنعام: ١٣٩]، وقوله تعالى: **وذلك دين القيمة** [البينة: ٥]، من ذلك.

السابع: تأتي **لتأكيد التأنيث** في **الجمع** الذي على وزن ِفعال وفعولة وليست بلازمة في كل موضع كقولهم في مثل: جمل جمالة، وفي حجر حجارة، وفي فحل: فحالة وفحولة، وفي عم: عمومة. وفي خال: خؤولة، وكذلك في ملائكة. قال الله تعالى: **وبعولتهن أحق بردهن** [البقرة: ٢٢٨].

الثامن: تأتي **للنسب** في **الجمع** الذي على زنة (مفاعل) نحو المهالبة والأشاعثة،

والأشاعرة.

التاسع: تأتي عوضا عن حرف محذوف لزوما وذلك في أربعة مواضع:

أحدها: الجمع الذي على زنة (مفاعيل) نحو: زناديق، زنادقة، وحجاجيج: حجاججة، ومتى لم تأت بها أتيت بالياء لأنهما متعاقبان.

ثانيها: المصدر الذي حذفت عينه كقولهم أقام إقامة والأصل أقام إقواما واستقوم استقواما.

ثالثها: الفعل المعتل اللام عوضا من حذف اللام وذلك في لغة بعض العرب يقولونَ: ارمه ولا ترمه.

رابعها: تكون عوضا من الياء كقولهم: هذه والأصلُ هذي.

العاشر: تأتي **لبيان المرات** كقولك: جلست جلْسةً وجلستين.

الحادي عشر: تأتي في حال الوقفِ **لبيان الحركة** أو الحرف الذي قبله نحو دخولها بعد ألف الندبة لبيان الألف في قولك: وازيداه، ونحو: **سلطانيه** [الحاقة:٢٩]، **كتابيه** [الحاقة: ١٩، ٢٥]، **حسابيه** [الحاقة:٢٠، ٢٦]، و **ماليه** [الحاقة: ٢٨]، لبيان الياء كقوله تعالى: **فبهداهم اقتده** [الأنعام: ٩٠]. وقوله تعالى: **لم يتسنه** [البقرة: ٢٥٩]. ونحو قول الشاعر:

**إذا مـا ترعـرع فينا الغـلام** **فمـا إن يقال له مـن هـوه**

**إذا لـم يسد قبل شـد الإزار** **فـذاك فينا الـذي لا هـوه**

**ولي صاحب من بني الشيصبان** **فطـور أقـول وطورا هوه**[1]

وتسمى هاء السكت، وتسمى أيضا هاء الاستراحة، وقد تثبت في الوصل على نية الوقف كقراءة غير حمزة والكسائي: (لم يتسنه)، وأنكر: (فبهداهم اقتده)، وقيل بإثبات هاء السكت في الدرج.

الثاني عشر: تدخل **لإمكان النطق بالكلمة** وذلك في فعل الأمر إذا صار إلى حرف واحد كقوله: عه، وشه، وده.

---

(١) الأبيات لحسان بن ثابت، وهي في ديوانه، ص٣٩٧.

الثالث عشر: تأتي **لبيان وكراهية اجتماع الساكنين** كقولهم في الوقف على ثم: ثمة وعلى هلُم: هلمة وعلى (إنْ) بمعنى نعم: (إنه).

قال الشاعر:

**يا أيها الناس ألا هلُمه**(١)

الرابع عشر: تأتي **للمحاذاة والازدواج** كقولهم: (لكل ساقطة لاقطة). أي: لكل ساقطة يسقط بها الإنسان لاقط يلقطها، كذا فسره أبو بكر الأنباري. فدخلت الهاء لتزدوج الأولى مع الثانية كما قالوا: تأتينا بالعشايا والغدايا فجمعوا غداة على غدايا لتزدوج مع العشايا.

(١) الرجز في الأزهية بغير نسبة، ص٢٥٧.

## فصل

## هيت وهات وهيهات

أما (هيت) لك، فمعناه: هلم لك، أي: تعال وأسرع.

قال الشاعر في علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: (من مجزوء الكامل)

**أبلغَ أمير المؤمنين أخا العراق إذا أتينا**

**إن العراق وأهله سلم إليك فهيتا هيتا(١)**

ومثله (هل وهي وهيك، وهيكه، وهيا كلمة بمعنى أسرع)، وهو اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث إلا أن العدد فيما بعده، تقول: هيت لك وهيت لكما، وهيت لكن.

وأما (هات) فاسم فعل بمعنى: (اعطني) تقول: هات الشيء أي أعطنيه، قال الله تعالى: **قل هاتوا برهانكم** [البقرة: ١١١]. قال الخليل: أصل هات من (أتى يؤتى) فقلبت الألف هاءً، ويقول للاثنين هاتيا مثل آتيا وللجمع: هاتوا، وللمرأة: هاتي والنسوة: هاتين، مثل: آتين.

وأما (هيهات) فمعناها: التبعيد، قال الله -جل جلاله-: **هيهات هيهات لما توعدون** [المؤمنون: ٣٦]. وقال جرير:

**هيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعراق نحاوله(٢)**

قال الفراء: هو بمنزلة البعيد ففسره بالصفة، وقال الزجاج، وابن الأنباري: هو بمنزلة البعد، وفسراه بالمصدر، وقال أبو علي الفارسي، وغيره: هو بمنزلة بعد، وفسره بالفعل، وقال أبو الحسن الواحدي: وهو بمنزلة الأصوات وليس له اشتقاق وفيه زيادة معنى ليست في (بعد)، وإن كنا نفسره به وهو أن المتكلم يخبر عن اعتقاده استبعاد ذلك الذي يخبر عنه بعده فكأنه بمنزلة قوله: (بعد جدا وما أبعده).

وفيه لغات: فمنهم من يفتح التاء مثل (كيف)، وهذه لغة أهل الحجاز، وتميم

(١) البيتان وردا في الأصول بغير نسبة، ج٣، ص٤٧٩.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٦٩٥.

وأسد يكسرونها على كل حال بمنـزلة نون النفس.

قال الراجز يصف إبلاً:

**يصبِحن بالقَـفْر أتـاويات**

**هيهات من مصبحيها هيهات**

**هيهاتِ حجر من صنيبعاتِ**(١)

ومن العرب من يضمها وقد قرئ بهن جميعا، وقد تنون على اللغات الثلاث، قال الشاعر:

**تذكرت أياما مضين مـن الصبا فهيهات هيهات إليك رجوعها**(٢)

وقد روي قول الراجز:

**هيهات من مصبحها هيهات**(٣)

بضم الأولى وكسر الثاني ومنهم من يسكنها، ومنهم من يحذفها ومنهم من يجعلها نونا، وقد تبدل الهاء همزة فيقالُ: أيهات مثل هراق وأراق.

قال الشاعر:

**أيهات منك الحياةُ أيهاتا**(٤)

ومنهم من يقول: أيهاك، وأيهان وأيها، قال الكسائي: من كسر التاء وقف عليها فيقول: هيهاه، ومن نصبها وقف بالتاء وإن شاء بالهاء، وقال الفراء: يوقف بالتاء.

---

(١) الرجز أورده ابن يعيش في شرح المفصل بغير نسبة، ج٤، ص٦٥.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه، ص١٥٠.

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) الرجز ورد في لسان العرب بغير نسبة، انظر مادة: هيه.

## فصـل: (هـلْ)

استفهام عن الحكم لا المحكوم عليه كقولك: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ فالسؤال عن حصول القيام المحكوم به على زيد، ولا يجوز: هل زيدا ضربت؟ لأن تقدم الاسم أشعر حينئذ بأن الضرب واقع وإنما السؤال عن محل الضرب لا عن الضرب.

ولا يجوز: هل زيد قائم أم عمرو؟ لأن السؤال حينئذ عن حقيقة القائم وأما القيام فهو واقع، و(أم) موضوعة للسؤال عن تصور المحكوم عليه لا عن الحكم، ولأجل هذا قلنا: هل لا تعادل (أم) وإنما تعادل (أو).

وأما الهمزة فإنها تصلح في الاستفهام عن الحكم وعن المحكوم به كقولك: أقائم زيد أم عمرو؟، وكقولك: أقام زيد أو عمرو؟ وسائر أدوات الاستفهام إنما تصلح للاستفهام عن حقيقة المحكوم عليه.

ومختصر القول، أن (هل) موضوعة **للاستفهام** عن التصديق الإيجابي الذي هو معرفة المركبات، الذي هو إسناد الحكم إلى المحكوم عليه، وسائر الأدوات غير الهمزة موضوعة للتصور الذي هو معرفة حقائق المفردات التي هي محكوم عليها والهمزة صالحة للأمرين. ولها مع الاستفهام أربعة معان:

أحدها: **النفي**، كقوله تعالى: **فهل يهلك إلا القوم الفاسقون** [الأحقاف:٣٥]، وقوله تعالى: **هل جزاءُ الإحسان إلا الإحسان** [الرحمن: ٦٠]، وقوله تعالى: **فَهلْ على الرسل إلا البلاغ** [النحل: ٣٥]. قال الفرزدق:

**هل ابنك إلا ابن مِن الناسِ فَاصطِبر فَلن يرجِع الموتى حِنين المَآتِم**(١)

وقال ابن قيس الرقيات:

**لا بارك الله في الغواني هلْ يصبِحن إلا لهـن مطلب**(٢)

الثاني: أن تكون بمعنى **(إن)** في التوكيد والتحقيق ذكره جماعةٌ من النحويين

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه، ج٢، ص٢٠٦.
(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه، ص٣.

وحملوا عليه قوله تعالى: **هل** في **ذلك قسم لذي حجر** [الفجر: ٥] قال ابن هشام: وهو بعيد.

الثالث: تكون بمعنى **(قد)** وفسر قوله تعالى: **هل أتى على الإنسان حين من الدهر** [الإنسان: ١] جماعة منهم ابن عباس والكسائي، والفراء، والمبرد -رضي الله عنهم- وبالغ الزمخشري فزعم أنها تأتي أبدا بمعنى (قد) وأن الاستفهام بها هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه. واحتج بدخولها عليها وأنشد قول الشاعر:

**وسـائل فَوارس يربـوع بسيدها ... أهلْ رأونا بِسفْحِ القَاعِ ذي الأكمِ**(١)

وأنكر ابن هشام ما نقله عن سيبويه وادعى أن الموجود في كتاب سيبويه خلافه كما زعم، وعكس قوم مقالة الزمخشري فزعموا أنها تأتي بمعنى (قد). قال ابن هشام: وهو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس -رضي الله عنهما-، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين؛ فقال بعضهم: (هل) هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولونَ نعم قد مضى دهر طويلٌ لا إنسان فيه فيقال: والذي أحدث الإنسان بعد أن لم يكن، كيف يمتنع عليه إعادته بعد موته.

الدليلُ الثاني: نفي سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال في عدة ما يكون الكلم ما نصه: وهل وهي للاستفهام، ولم يزد على ذلك.

والدليلُ الثالث: البيت المذكور والرواية الصحيحة:

**أم هلْ رأونا بسفح القاع ذي الأكمِ**(٢)

وأم هذه منقطعة بمعنى (بل) فلا دليل فيه، وبتقدير ثبوته فالبيت شاذ لاجتماع حرفين بمعنى واحد كقوله:

---

(١) البيت لزيد الخيل، وهو في ديوانه، ص١٥٥.

(٢) البيت سبق تخريجه.

**ولا لِلما بِهم أبداً دواءُ**[1]

والذي يظهر في البيت أسهل لاختلاف اللفظين، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة (هل) لـ (قد) إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهوم كلامه أنها لا تتعين عند عدم الهمزة، بل قد تأتي لذلك، والله أعلم.

الرابع: التمني، وحملَ عليه قوله تعالى حكاية عن الكفار: **فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا** [الأعراف: ٥٣].

(١) عجز بيت منسوب لمسلم بن سعيد الوالبي، كما في الخزانة، ج٢، ص٣٠٨.

## فصـل: (هـلُم)

اسم فعل يأتي على وجهين:

يأتي متعديا كـ (هات) قال الله تعالى: **قُلْ هلُم شهداءكم** [الأنعام: ١٥٠]، ويأتي غير متعد بمعنى (تعالَ وأقْبِل) ومنه قوله تعالى: **هلُم إليْنا** [الأحزاب: ١٨].

قال الخليل، وغيره من البصريين: أصله (لُم) من لَم الله شعثه كأنه أراد لُم نفسك إلينا، و(ها) للتنبيه، وإنما حذفت ألفها لكثرة الاستعمال وجعلا اسما.

وقال الكوفيون: هي مركبة من (هل) مع (أم) محذوفة همزتها ويستوي فيه الواحد والجمع والتأنيث في لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: **والقائلين لإخوانِهم هلُم إلينا** [الأحزاب: ١٨]، وأهل نجد يصرفونها فيجرونها مجرى سائر الأفعال فيقولون للاثنين: هلُما، وللجمع: هلُموا، وللمرأة: هلُمي، وللنساء: هلُمن، والأول أفصح.

## فصل

## هلا وهلاّ بالتخفيف والتشديد

فبالتخفيف: زجر للخيل أي: توسعي وتنحي، قالت ليلى:

**وأي جواد لا يقال له هلا**[١]

وأما (هلاّ) بالتشديد فمعناها: التحضيض وتختص بالفعل وأصلها (لا) بنيت مع (هل) فصارت بمنـزلة الحرف الواحد.

---

(١) البيت سبق تخريجه.

## فصل: (هيـا)

من حروف النداء قال الشاعر:

**يقول من طربٍ هيا ربا** [١]

وأصلها (أيا) فأبدلت الهمزة هاءً مثل هراق وأراق.

(١) عجز بيت ورد في المقاييس بغير نسبة، ج٦، ص٢٢.

## فصل: (هو وهي)

ضميران من ضمائر الرفع للمذكر والمؤنث وفروعهما لا تخفى، وهما مبنيان وإنما بنوا (الواو) من هو، والياء، من هي على الفتح ليفرقوا بين هاتين اللتين من نفس الاسم المكنى وبين الواو والياء اللتين يكونان صلة في رأيته ومررت به.

وقد يكون حرفًا في قول أكثر البصريين، وهو الضمير الذي يفصل به بين المبتدإ وخبره ويسميه البصريون (الفصل) ويسميه الكوفيون (العماد) لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وقال الخليل: وهو اسم وهو يدل على ثلاثة أمور: الفصل والتمييز بين الخبر والتابع، فالذي بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلاً.

الثاني: التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه، أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل، ولهذا سماه الكوفيونَ عمادا؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وسماه بعض الكوفيين دعامة؛ لأنه يدعم الكلام، أي يقويه ويؤكده.

الثالث: الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه، وقد ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير قوله تعالى: **أولئك هم المفلحون** [الأعراف: ١٥٧]، فقال: فائدته الدالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

وشرطه أن يقع بين المبتدإ وخبره، وأن يكون الخبر اسما معرفة وخالف بعضهم، فجوز المضارع لشبهه بالاسم وجعل منه: **إنه هو يبدئ ويعيد** [البروج: ١٣]، وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ، كذلك قوله تعالى: **ومكر أولئك هو يبور** [فاطر: ١٠]، وأما قولُ الشاعر:

**وما هِي إلا شربةٌ بِالْجوعبِ**(١)

وقول بنت الحمارس:

**وما هي إلا حِظة أو تطْلِيق**(٢)

وكان أهل الكوفة قالوا: هو كناية عن شيء مجهول وأهل البصرة تتأولها

---

(١) الرجز ورد في اللسان بغير نسبة، ج٦، ص٤٥٩٧.

(٢) الرجز منسوب لبنت الحُمارس، كما في اللسان، ج٦، ص٤٥٩٧.

القصة، وربما حذفت من (هو) (الواو) في ضرورة الشعر.

قال الشاعر:

**فبيناه يشري رحله قال قائلٌ لمن جملٌ رخو الملاط نجيب**[١]

وقال:

**إنه لا يبرئ داء الهدبد**

**مثل القلايا من سنام وكبد**[٢]

وكذا (الياء) من (هي) قال الشاعر:

**دار لسعدى إذْه من هواكا**[٣]

(١) البيت منسوب للعجير السلولي، كما في الخزانة، ج٥، ص٢٥٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان، ج٦، ص٤٥٩٦.

(٣) الرجز ورد في اللسان بغير نسبة، ج٦، ص٤٥٩٦.

## فصل: (هـا)

على أربعة أوجه: الأول: **ضمير** المؤنث فتستعمل مجرورة الوضع ومنصوبة كقوله تعالى: **فألهمها فُجورها وتقواها** [الشمس: ٨].

الثاني: تكون **اسما للفعل** وهو (خذ) ويجوز مد ألفها وتستعمل ممدودة ومقصورة ومتصلة بكاف الخطاب على اختلاف أحوالها وبدونها. ومنه الحديث: «**الذهب بالذهب والورق بالورق ربا إلا ها وها**»(١). ويجوز في الممدود أن تستغني عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال للمذكر بالفتح وها للمؤنث بالكسر، وهاتان وهاوان وهاؤم، ومنه قوله تعالى: **هاؤم اقرءوا كتابيه** [الحاقة:١٩].

الثالث: يكون **زجرا** للإبـل، وهي مبنية على الكسر إذا مدت، وقد تقصر.

الرابع: يكون **للتنبيه** فتدخل على أمور منها: الإشارة غير المختصة بالبعيد، نحو: (هذا وهذه وهنا) بخلاف ثَم وهنالك، وفيها ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة: **هأنتم أولاء** [آل عمران: ١١٩]، وقيل إنها كانت داخلة على الإشارة فتقدمت.

ورد بنحو: **ها أنتم هؤلاء** [آل عمران: ٦٦]، وأجيب بأنها أعيدت توكيدا. فإن قصرتها دلت على القرب تقول إذا قيل: أين أنت؟ ها أنا، إذا كنت قريبا وللمؤنث ها أنا ذه، وها هو ذا، وها هي ذه.

وقال الأخفش: إنما هو أأنتم على إبدال الهمزة هنا كما تقول: هياك وإياك، ومنها اتصالها (بأي) فتكون نعتا لها كقولك: يا أيها الرجل، وهي واجبة، ويجوز في لغة بني أسد أنْ تحذَف ألفُها وأن تضم اتباعا وعليه قراءة ابن عامر: **سنفرغ لكم أيه الثقلان** [الرحمن: ٣١] بضم الهاء في الوصل، ومنها الله في القسم عند حذف الحرف يقال: (ها ألله) بقطع الهمزة ووصلها وحذف ألفها لغتان. وفي قولهم: (لاها الله ذا) قولان:

أحدهما: وهو قول الخليل: ذا مقسم عليه وتقديره: لا والله الأمر ذا فحذف الأمر لكثرة الاستعمال ولهذا لا يجوز أن يقاس عليه، فيقال: ها الله أخوك.

---

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه، ج٢، ص٧٩٥.

والثاني: وهو قول الأخفش أنه من جملة القسم، فهو توكيد له كأنه قال: ذا قسمي، قال: والدليل عليه، أنهم يذكرون المقسم عليه بعد ذا فيقولون: (ها الله ذا، لقد كان كذا)، وقد يكون (ها) في عرض الكلام تقول: ها إن زيدا منطلق، وها أفعلُ كذا، قال الشاعر:

**ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذَا لها ها وذَا لِيا**[1]

(١) البيت للبيد بن ربيعة، وهو في ملحق ديوانه، ص٣٦٠.

## باب الواو وما أوله الواو

والواو تنقسم إلى أحد عشر قسما:

الأولى: **العاطفة**، وهي لمطلق الجمع ولا تدل على ترتيب ولا معية، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، احتمل أن يكون مجيء عمرو بعد زيد ويحتمل أن يكون قبله ويحتمل أن يكون معه. قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل. وقال الفراء، وقُطرب، والربعي، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد، وهشام: تدل على الترتيب ونسب إلى الشافعي وأكثر الناس على الأول حتى ادعى السيرافي أن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب.

قلت: ولم أعلم أحدا من أهل اللسان والأصول قال: إنها للمعية إلا ما نقل عن إمام الحرمين في البرهان عن بعض الحنفية: نعم، تحتمل الجمع والمعية في حال النفي. فإذا قلت: ما قام زيد وعمرو، احتملَ نفي القيام عنهما مطلقًا واحتمل نفي القيام في حال اجتماعهما معا، فإن أردت أن تخلصه للنفي أتيت بلا فقلت: ما قام زيد ولا قام عمرو، ومنه قوله تعالى: **وما أموالكم ولا أولادكم** [سبأ: ٣٧].

وقولي مطلق الجمع أحسن من قول بعضهم للجمع المطلق فإنه قيد الجمع للإطلاق وهو يخرج مثل قوله تعالى: **إنا رادوه إليكِ وجاعلوه من المرسلين** [القصص: ٧]، فإن الواو لم تجمع بين الرد والرسالة جمعا مطلقًا ولو كان جمعا مطلقًا لكانا معا، بل بينهما أربعونَ سنة، وإنما أفادت مطلق الجمع.

وقد ترد العاطفة بعد ذلك لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن تكون بمعنى (مع) كقولك: استوى الماء والخشبة. وجاء البرد والطيالسة، قال الشاعر:

**فكنت وإياها كحران لم يفق عن الماء إذْ لاقَاه حتى تمددا**[1]

أي: معها ويلزم نصب الاسم المعطوف وحمل عليه قوله ﷺ: «**بعثت والساعة كهاتين وأشار إلى السبابة والإبهام**»[2].

---

(١) البيت منسوب لكعب بن جميل، كما في شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٢٩٨.

(٢) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج٤، ص١٩٤.

الثاني: أن تكون بمعنى أو إما في التخيير أو في التقسيم أو في الإباحة، فأما التخيير فقاله بعضهم وحمل عليه قوله تعالى: **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** [النساء: ٣]. المعنى: أو ثلاث أو رباع. ومنه قول الشاعر:

**وقالوا نأت فَاختر با الصبر والبكا**(١)

قال: معناه، أو البكا إذ لا يجتمع مع الصبر، وأجاب من رده بأنه يحتمل أن تكون الأصل: فاختر من الصبر والبكا أحدهما ثم حذف (من) كما في: **واختار موسى قومه** [الأعراف: ١٥٥] ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن.

وأما التقسيم فممن ذكره ابن مالك في (التحفة) كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف، وكقوله:

**كما الناس مجروم عليه وجارم**(٢)

قال ابن هشام: والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس.

وأما الإباحة فقال الزمخشري، وزعم أنه يقال: جالس الحسن وابن سيرين، أي: أحدهما، وأنه لهذا قيل: **تلك عشرة كاملة** [البقرة: ١٩٦]، بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة التخيير وهذا فيه بعد.

الثالث: أن تكون بمعنى (الباء) كقولهم: متى أنت وبلادك؟ والمعنى: متى عهدك ببلادك؟ كقولك: (بِعت الشاءَ شاةٌ ودِرهم) والمعنى: شاة بدرهم، إلا أنك لما عطفته على المرفوع ارتفع بالعطف عليه.

الثانية: واو **الاستئناف** فيرتفع ما بعدها على الاستئناف كقوله تعالى: **لنبين لكم ونقر** في **الأرحام ما نشاء** [الحج: ٥]، وكقوله تعالى: **واتقوا الله ويعلمكُم الله** [البقرة: ٢٨٢]. نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إذا رفعت تشرب ومنه قول الشاعر:

**على الحكم المأتي يوما إذا قضى    قَضيته ألا يـجـور ويقصـد**(٣)

---

(١) صدر بيت بلا نسبة في المغني: ٤١٣/٢.

(٢) صدر بيت لعمرو بن براقة، كما في أمالي القالي، ج٢، ص١٢٢.

(٣) البيت لأبي تمام التغلبي، كما في الخزانة، ج٨، ص٥٥٥.

الثالثة: واو **الحال** ويرتفع ما بعدها على الابتداء وبعضهم يسميها (واو الابتداء) لأن ما بعدها مبتدأ والأقدمون يقدرونها: (بإذ) قال ابن هشام: ولا يريدونَ أنها بمعنى (إذ) لئلا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قَيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك.

قلت: ويدل له كلام سيبويه فإنه قال: الواو ههنا في موضع إذ ولم يكن في معنى إذ، وذلك كقوله تعالى: **قد أهمتهم أنفسهم** [آل عمران: ١٥٤]، وقول الشاعر:

**بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكْثُر القتلى بهـا حين سلتِ**(١)

ولو قدرت عاطفة لانقلب المدح ذما. ووهم مكي، وأبو البقاء فقالا: في الآية الواو للحال، وقيل بمعنى (إذ) وزاد مكي وقيل: للابتداء والثلاثة كلها بمعنى واحد.

الرابعة: واو **الصرف**: وهي الناصبة للفعل المضارع المعطوف على اسم قبله كقول الشاعر:

**لَلُبس عباءةٍ وتقـر عينـي أحب إلي مِن لِبس الشفوفِ**(٢)

وقوله تعالى: **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** [آل عمران: ١٤٢]، وسماها الكوفيونَ واو الصرف لصرفها المضارع من جهة الأول، والنصب بأن مضمرة بعدها لأنها عند البصريين خلافًا للكوفيين.

الخامسة: واو **القسم** ويجر الاسم بعدها كقوله تعالى: **والليل إذا يغشى** [الليل: ١].

السادسة: واو **رب** ويجر الاسم بعدها أيضا: كقول امرئ القيس:

**ومثلك حبلى قد طرقت ومرضعا فألهيتهـا عن ذي تمائـم محـول**(٣)

السابعة: **الزائدة** المقحمة كقوله تعالى: **فاضرب به ولا تحنث** [ص: ٤٤]، أي: اضرب به لا تحنث، وهو أجود من حمله على النهي، وكقوله تعالى: **وكذلك**

---

(١) البيت للفرزدق، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص١٢٢..

(٢) البيت سبق تخريجه.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١١٣.

**مكنا ليوسف** في **الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث** [يوسف: ٢١]، أثبتها الكوفيونَ والأخفش، وجماعة. وقال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: وقولهم: (ربنا ولك الحمد) قال: يقولُ الرجل للرجل -يعني هذا القول- فقيل، فيقول: وهو لك وأظنه أراد. هو لك. انتهى

وحمل على ذلك قوله تعالى: **إذا جاءوها وفتحت أبوابا** [الزمر: ٧٣] بدليل الآية الأخرى، وقيل هي عاطفة والزائدة الواو في: **وقال لهم خزنتها** [الزمر: ٧٣] وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت، وكذا ألمحت في قوله تعالى: **فلما أسلما وتله للجبين * وناديناه** [الصافات: ١٠٤]، وقوله تعالى: **فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه** في **غيابة الجب** [يوسف: ١٥]، ومن ذلك قول امرئ القيس:

**فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي عقاف عقنقل**(١)

الواو مقحمة في قوله: (وانتحى) والتقدير: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى بنا، فيكون جواب (فلّما).

وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر أن يقع الشيء زائدا مقحما لغير معنى في شيء من الكلام ويقدر الجواب محذوفًا في الآيات وفي بيت امرئ القيس.

وقال أبو عبيدة: هو نسق والجواب في قوله (همزت) في البيت الثاني وهو:

**همزت بفودي رأسها فتمايلت علي هضيم الكشح ريا المخلخل**(٢)

وأنشد الفراء:

**حتى إذا امتلأت بطونكم ورأيتم أبنـاءكم شبوا**
**وقلبتم ظهـر المجن لنـَا إن اللئيم الفاجر الخَب** (٣)

وقلبتم جواب (حتى) وأنشد الأخفش:

**فإذا وذلك يا كُبيشةَ لم يكُن إلا كحلْمة حالِـمٍ بـخيال**(٤)

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٥.
(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه، ص١٥.
(٣) البيتان للأسود بن يعفر، وهو في ديوانه، ص١٩.
(٤) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه، ص٢٥٩.

الثامنة: واو **الثمانية**، قال ابن هشام: ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم إحداهن قوله تعالى: **سيقولونَ ثلاثة رابعهم كلبهم** [الكهف: ٢٢]، إلى قوله تعالى: **وثامنهم كلبهم** [الكهف: ٢٢]، الثانية: قال في آية النار (فتحت)، لأن أبوابها تسعة، وفي الجنة (وفتحت) لأن أبوابها ثمانية. الثالثة: قوله تعالى: **والناهونَ عن المنكر** [التوبة: ١١٢] لأنه الوصف الثامن. الرابعة: قوله تعالى: **وأبكارا** [التحريم: ٥] في آية التحريم لأنه الوصف الثامن.

ورد هذه وأنكرها وأجاب عن الآيات بجوابات جيدة، أما الآية الأولى فقيل: الواو لعطف جملة على جملة إذ التقدير: هم سبعة ثم اختلف فقبل الجميع كلامهم، وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم. وإن هذا تصديق لهذه المقالة، كما أن **رجما بالغيب** [الكهف: ٢٢] تكذيب لتلك المقالة.

ويؤيده قول ابن عباس -رضي الله عنهما- حين جاءت الواو انقطعت العدة، أي: لم يبق عدة يلتفت إليها.

وأما الآية الثانية فلا دليل فيها، إذ ليس فيها، ذكر عدد ألبتة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدلُ على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها. وقدر أن الواو في (وفتحت) مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل: هي واو الحال. أي: جاءوها مفتحة أبوابها كما جاءت في: **جناتِ عدن مفتحة لهم الأبواب** [ص: ٥٠] وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة.

ويحتمل عندي أنها الواو الزائدة المؤكدة للوصف الثابت كقوله تعالى: **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** [الحجر: ٤] قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح.

وأما الثالثة، فالظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما متقابلان بخلاف بقية الصفات أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر لدلالة الواو

على المغايرة.

وأما الرابعة: فالصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، ولا يصح إسقاطها، إذ لا يجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، ثم أبكارا صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات **خيرا منكن مسلمات** [التحريم: ٥] فإن أجاب بأن مسلمات، وما بعده يفصل بـ (خيرا منكن) فلم يعد قسمة لها، قلنا: وكذلك ثيبات وأبكارا تفصل للصفات السابقة فلا تعدهن معهن.

التاسعة: الواو **الداخلة على الموصوف** بها لتأكيد أحرفها بموصوفها وإفادة أن اتصافه بها أمر ثابت وهذه الواو أثبتها أبو الحسن الهروي والزمخشري، كقولك: ما رأيت أحدا إلا وعليه ثياب حسنة، وإن شئت قلت إلا عليه ثياب حسنة، وكقول الله سبحانه: **وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتاب معلوم** [الحجر: ٤]، وفي موضع آخر: **وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون** [الشعراء: ٢٠٨].

وقال الشاعر:

**إذا ما ستور البيتِ أرخين لم تكُن سراج لنا إلا ووجهك أنـورُ**[١]

فجاء بالواو وقال آخر:

**وما مس كفي من يد طاب ريحها من الناس إلا ريح كفّك أطيب**[٢]

فحذف الواو، ورد هذا ابن هشام وزعم أنها واو الحال، وليس كما زعم فبينهما فرق بين، فواو الحال لا يحسن سقوطها فلا تقل: جئتك الشمس طالعة، ولا يجوز: **يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم** [آل عمران: ١٥٤]. بخلاف هذه، فإن لك أن تسقطها والمعنى باقٍ مستقيم، والله أعلم.

العاشر: واو **لضمير الذكور** من الجمع السالم المرفوع كالزيدون قاموا، وهي اسم، وقال المازني: حرف والفاعل مستتر يختص بجمع العقلاء وقد يستعمل لغيرهم إذا نزلوا منـزلتهم، كقول الله تعالى: **يا أيها النملُ ادخلوا مساكنكم** [النمل:١٨]،

(١) البيت ورد في الأزهية بغير نسبة، ص٢٣٩.

(٢) البيت ورد في الأزهية، بغير نسبة، ص٢٣٩.

ومنه قوله ﷺ في الهرة: «**إنها من الطوافين عليكم والطوافات**»(١).

الحادية عشرة: واو **علامة المذكرين** في لغة طيء أو لأزد شنوءة أو بلحارث قال الشاعر:

**يلومونني** في **اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم**(٢)

ومنه الحديث: «**يتعاقبونَ فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»(٣)، وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة، كما أن التاء في قامت حرف دال على التأنيث وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل ما بعده بدل منه، وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم، وهذا مردود بنقل الأئمة أن ذلك لغة لقوم معينين والبدل وتقديم الخبر لا يحسن بالقوم المعينين.

---

(١) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج٥، ص١٩٦.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه، ص٤٨.

(٣) الحديث رواه البخاري، باب المواقيت.

## فصـل: (ويـك)

كلمة قيل معناها: ويحك، وقيل، معناها: ويلك، وضعف هذان القولان بأنه كان يجب كسر الهمزة من (أن) كما يقال: ويلك إنه وويحك إنه، واحتج بأن المعنى ويحك اعلم لا يفلح الكافرون وضعف لحذف اللام من (ويلك) وحذف (اعلم) فمثل هذا لا يعرف معناه.

وقيل بانتصابها بإضمار اللام قبل (أن) ثم قيل: معناها: أنها كلمة يقولها المتندم إذا انتبه على ما كان منه، فهي على هذا مفصولة كأنه قال: **كأنه لا يفلح الكافرون** وقال الكسائي معناها: ألم تر كيف، وقال بعضهم (وي) اسم فعل والكاف حرف خطاب ونصب؛ والحاصل من الأقوال أن الكاف حرف خطاب إلا على معنى التندم فإنها مفعولة، وقال الخليل: (وي) مفصولة وحدها كما قال زيد بن عمرو بن نفيل:

**وي كأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعِش عيش ضر**(١)

وكأن للتحقيق، كما قال:

**كأنني حين أمسـي لا يكلمنـي متيم يشتهي ما ليس موجودا**(٢)

أي: أنا حين أمسي، وكأن للتشبيه والكسائي يقول في الآية والبيت: هو (ويك) أدخل (أن) عليه ومعناها: ألم تر كيف، كما تقدم.

---

(١) البيت منسوب لزيد بن عمرو بن نفيل، كما في الخزانة، ج٦، ص٤٠٤.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، ص٣٢٠.

## فصل: (وا)

وهي على وجهين: أحدها: أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو: وازيداه، واختار بعضهم استعماله في النداء الحقيقي:

الثاني: أن يكون اسما لأعجب، كقوله:

**وابأبي أنت وفُوك الأشنب**

**كأنمـا ذر عليه الزرنب**

**أو زنجبيـ ـل طيب مطَيب[1]**

(١) الرجز منسوب لرجل من تميم، كما في الدرر، ج٥، ص٣٠٤.

## فصل: (واهـا)

اسم تعجب أيضا، تقول إذا تعجبت من طيب الشيء: واها ما أطيبه. قال أبو النجم:

**واها لريا ثم واها واها**

**هي المنى لو أننا نِلْناها**(١)

وأما (ويها) فتكون للإغراء، فإذا أغريته بالشيء وقلت: ويها يا فلان، وهو تحريض كما يقال: دونك يا فلان. قال الكميت:

**وجاءت حوادث في مثلها     يقـول لمثلي ويهـا: فلُ**(٢)

---

(١) الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه، ص١٦٨.

(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في ديوانه، ج٢، ص٣٠.

# باب الألف اللينة

وتأتي على سبعة أوجه:

الأول: يكون **ضميرا** للاثنين كقولك: الزيدان قاما.

الثاني: تكون **علامة** للاثنين في لغة طيء أو أزد شنوءة.

قال الشاعر:

**تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد حميم**(١)

وقال آخر:

**ألفيتا عيناك عند القفا فأولى لك ذا واقيه**(٢)

وقال آخر:

**ذريني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرهم الفقير**
**وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير** (٣)

الثالث: تكون **كافة** كقول الشاعر:

**فبينا يسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقَةٌ ليس ننتصف**(٤)

وقيل: الألف بعض (ما) الكافة وقيل: ألف إشباع و (بين) مضافة إلى الجملة.

الرابع: تكون **فاصلة** بين الهمزتين نحو: أأنذرتهم.

الخامس: تكون **فاصلة** بين نون النسوة وبين نون التوكيد نحو: اضربنان.

السادس: تكون **لمد الصوت** بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب فالأول كقول الشاعر:

**يا يزيدا لآمل نيلَ عِز وغِنى بعد فاقةٍ وهوان**(٥)

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه، ص١٩٦.

(٢) البيت منسوب لعمرو بن ملقط، كما في الخزانة، ج٩، ص٢١.

(٣) البيتان لعروة بن الورد، وهو في ديوانه، ص٩١.

(٤) البيت منسوب لحرقة بنت النعمان، كما في الجنى الداني، ص٣٧٦.

(٥) البيت أورده ابن هشام في أوضح المسالك بغير نسبة، ج٤، ص٤٩.

والثاني كقول الشاعر:

**يا عجبا لـهذه الفليقـة**

**هل تذْهبن القُوباء الريقه**(١)

والثالث كقول الشاعر:

**حمّلت أمرا عظيما فاصطبرت له وقُمت فيه بأمر الله يا عمرا**(٢)

وكقول الآخر:

**فيا راكبا إما عرضت فبلغـن نداماي من نجران أن لا تلاقيا**(٣)

قال أبو عبيدة: أراد (فيا راكباه) للندبة، فحذف الهاء كقوله تعالى: **يا أسفا على يوسف** [يوسف: ٨٤]، ولا يجوز التنوين لأنه قصد بالنداء راكبا بعينه.

السابع: تكون **بدلاً** من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد أو تنوين النصب المنصوب، فالأول كقوله تعالى: **لنسفعا** [العلق: ١٥]، و **ليكونا** [يوسف: ٣٢].

وكقول الشاعر:

**فإيـاك والميتات لا تعبـدنـها ولا تعبدِ الشيطان والله فاعبدا**(٤)

والثاني: كقولك: رأيت زيدا، يبدل التنوين ألفًا في الوقف في أشهر اللغات وأكثرها، وربيعة تقف بالتنوين في الأحوال كلها.

---

(١) الرجز منسوب لأبي فنان، كما في اللسان، ج١، ص٦٩٢.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه، ص٧٣٦.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص، وهو في شرح اختيارات المفضل، ج١، ص٧٦٧.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه، ص١٨٧.

## باب الياء وما أوله الياء

والياء المفردة تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين، وتقومي. وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر.

### فصل: (يــا)

حرف موضوع لنداء البعيد أو ما نزل منــزلة البعيد من نائم أو ساهٍ، وقد ينادى بها القريب توكيدا، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، فإن قيل: فالله سبحانه قريب يجيب دعوة الداع إذا دعاه، وهو مختص (بيا) التي لنداء البعيد، قلنا ذلك (إنما) تبعيد لنفسه واستقصار لها أو تفخيم أو تعظيم لله -جل جلاله- لبعده عن صفات المخلوقين في التعالي والعظمة وسائر الصفات، وهي أكثر حروف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند حذف حرف النداء سواها نحو: **يوسف أعرض عن هذا** [يوسف: ٢٩] وتتعين وحدها في نداء اسم الله والاسم المستغاث وأيها وأيتها وتتعين هي و(وا) في المندوب. وقد تكون تعجب كقول طرفة وكان يصطاد في صباه القبر وهو طائر:

**يا لك مــن قبــرة بمــعمــر خلا لك الجو فبيضي واصفِري**(١)

وقول الشاعر:

**يا بأبي أنت وفوك الأشنب**(٢)

على روايته بالياء، وإذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل نحو قوله تعالى: **ألا يا يسجدوا** [النمل: ٢٥] وقول ذي الرمة:

**ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زالَ منهلا بجرعائك القطر**(٣)

وكالحرف في نحو: **يا ليتني كنت معهم** [النساء: ٧٣] وقوله ﷺ: «**يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة**»(٤). وكالجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

**يا لَعنــة الله والأقوام كلهــم والصالحين على سمعان من جار**(٥)

---

(١) الرجز لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه، ص٤٦.
(٢) البيت سبق تخريجه.
(٣) البيت سبق تخريجه.
(٤) الحديث رواه البخاري.
(٥) لم نعثر له على قائل.

## فصل

## للنداء والمنادى محذوف واكْتفي بحرف النداء

## كما حذف حرف النداء اكتفاءً بالمنادى

في قوله -عز وجل-: **يوسف أعرض عن هذا** [يوسف: ٢٩] إذا كان المراد معلوما. وقيل إن يا للتنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كالبيت المذكور أو أمر نحو: **ألا ياسجدوا** [النمل: ٢٥](١) فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو: **يا آدم اسكن** [البقرة: ٣٥] و **يا نوح اهبط بسلام منا** [هود: ٤٨]، ونحو: **يا مالك ليقض علينا ربك** [الزخرف: ٧٧]، وإلا فهي للتنبيه، ومتى كانت للتنبيه سقطت الألف التي في فعل الأمر لأنها ألف الوصل ثم تحذف الألف التي في (يا) لالتقاء الساكنين كقول ذي الرمة:

**ألاَ ياسلْمِي يا دار مي على البِلاَ    ولاَ زالَ منهلا بجرعائكِ القَطْر**(٢)

**والله أعلم**

---

(١) هذه قراءة الكسائي.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه: ٥٥٦.